الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2022

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

فعالية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين درجة الأمان المصرفي -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:

- قشيد مريم
- عنصر سعاد

إشراف الأستاذ:

- مزهود هشام

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
بوطلاعة محمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
مزهود هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
قرفي عمار	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع : ...../2022

الفرع: علوم اقتصادية
التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

فعالية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين درجة الأمان المصرفي -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:
- قشيد مريم
- عنصر سعاد

إشراف الأستاذ:
مزهود هشام

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
بوطلاعة محمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
مزهود هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
قرفي عمار	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

بســـــمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيـــــمِ

" وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"

صدق اللهُ العّظيـــــم

الآية 88 من سورة هود

شكر وعرفان

باسمك اللهم نستعين على أمور الدنيا والدين وبك آمنا وعليك توكلنا وإليك المصير

والصلاة والسلام على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا "محمد صلى الله عليه وسلم"

هي كلمة أبت إلاّ الحضور، هي كلمة شكر وتقدير لله-عز وجلّ- فالحمد لله العلي القدير

على نعمه الظاهرة والباطنة، الحمد لله الذي وفقنا على إتمام هذا

وأتمنى أن يكون سندا العمل في أحسن الأحوال علما نافعا لكل من طلع عليه.

وفاءًا لأهل الوفاء، واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل ونحن ننتهي من هذا العمل

لايسعنا إلاّ أننقدم بالشكر إلى العائلتين الكريمتين.

وسيرا على خطى الشاعر الذي قال:

قم للمعلم وفيه التبجيل *** كاد المعلم أن يكون رسولا

إلى كل من علّمنا حرفًا، أو أسدى إلينّا معروفا، وأخصُّ بالفضل الأستاذ المشرف

"مزهود هشام"

حفظه اللهّ والتي تقبّلنا بصدر رحب طيلة عملنا، ولو يبخل علينا بالنصح

وتخصيصه لجزء من وقته لمتابعة هذا العمل والمشورة والتوجيهات المجيدة

إلى الأستاذين المناقشين " بوطلاعة محمد" و "قرفي عمار"على تأطير هذا العمل المتواضع.

كما أشكر كافة الأشخاص الذين ساعدونا في هذا العمل ولو بكلمة طيبة،

سواء من قريب أو من بعيد

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية

أهدي ثمرة هذا الجهد والنجاح إلى" أمي "وأبي "

حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي...

إلى جميع إخوتي و أخواتي حفظهم الله

وبدون أن أنسى أعز الصديقات ورفيقات المشوار الدراسي

" صبرينة، سعاد، مروة، رميساء"

مـــريـــم

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى أمي"محبوبة" أطال الله في عمرها

إلى روح أبي الطاهرة "خالد"

وإلى روح البراءة" عبد الرؤوف"

رحمة الله عليهما

سـعاد

ملخص:

إن تحقيق عنصر الأمان المصرفي أو مايعرف بمبدأ السلامة المصرفية، يتطلب وجود نظام مالي سليم في البنك المراد تحقيق هذا المبدأ داخله، وسلامة النظام المالي واستقراره يتعلق بمدى قدرة المصرف على التسيير الحسن لمختلف مكونات هذا النظام وحمايته من مختلف المخاطر التي قد تؤذي إلى إنهياره، مع وجوب تمتع هذا المصرف بالملاءة المالية لمقابلة متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق قدر كاف من السيولة.

لقد استهدفنا في هذه الدراسة تقييم درجة الأمان المصرفي لدى البنك الوطني الجزائري BNA للفترة (2016-2019)، استنادا للبيانات المالية الموجودة على المواقع الرسمية لهذا البنك وذلك عن طريق تطبيق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS باعتباره من أهم المعايير لتقييم المصارف.حيث تناولنا في الجانب النظري أهم المفاهيم المتعلقة بالأمان المصرفي في البنوك، في حين تركزت دراستنا التطبيقية على تحليل مؤشرات النموذج CAMELS وبيان قدرته على إعطاء تقييم شامل لأداء المصرف وبتالي قياسه لدرجة الأمان في البنك.

بعد تطبيق النموذج الأمريكي CAMELS على البنك الوطني الجزائري BNA سمحت لنا هذه الدراسة بالتعرف على نقاط قوة وضعف البنك وتم تصنيف البنك بدرجة تصنيف (2)، مع استثناء وجود ضعف من جانب إدارة السيولة والمخاطر إلا أن أداء البنك كان مرضي ويتمتع بمركز مالي سليم.

الكلمات المفتاحية: الأمان المصرفي ، قياس درجة الأمان، النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS، البنك الوطني الجزائري BNA.

ABSTRACT:

Achieving the element of banking security, or what is known as the principle of banking safety, requires the existence of a sound financial system in the bank in which this principle is to be achieved, and the safety and stability of the financial system is related to the extent of the bank's ability to manage the various components of this system and protect it from various risks that may lead to its collapse, with This bank must be solvent to meet capital adequacy requirements and achieve sufficient liquidity.

We have targeted in this study the assessment of the degree of banking security at the National Bank of Algeria (BNA) for the period (2016-2019), based on the financial data on the official websites of this bank, by applying the American early warning model "CAMELS" as one of the most important criteria for evaluating banks.

On the theoretical side, we dealt with the most important concepts related to banking security in banks, while our applied study focused on analyzing the indicators of the "CAMELS" model and demonstrating its ability to give a comprehensive assessment of the bank's performance and thus measure the degree of safety in the bank.

After applying the American model "CAMELS" to the Algerian National Bank BNA, this study allowed us to identify the strengths and weaknesses of the bank, and the bank was rated at a rating of (2), with the exception of weakness in terms of liquidity and risk management, but the bank's performance was satisfactory and it enjoys a sound financial position.

Keywords: banking security, measuring the degree of security, the American model of early warning

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
شكر وعرفان	I
الإهداء	II- III
الملخص	IV
قائمة الأشكال	VI-VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة المختصرات	X-XI
قائمة الملاحق	XII
فهرس المحتويات	XIII-XV
المقدمة العامة	أ – ز
الفصل الأول: أساسيات حول الأمان المصرفي	**29-02**
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الأمان المصرفي	**08-03**
المطلب الأول: أدبيات نظرية حول الأمان المصرفي	03
المطلب الثاني: خصائص وأهمية الأمان المصرفي	04
المطلب الثالث: أثار ومظاهر الأمان المصرفي	06
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي وطرق قياسها	**21-08**
المطلب الأول: العوامل الداخلية (الكمية) Facteurs quantitatif	08
المطلب الثاني: العوامل الخارجية(الكيفية) Facteurs qualitatifs	18
المطلب الثالث: حجم البنك وتأثيره على الأمان المصرفي	20
المبحث الثالث: نماذج ومؤشرات قياس درجة الأمان المصرفي	**28-21**
المطلب الأول: النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS ونموذج Sherrod	21

المطلب الثاني: نموذج ALTMAN و KIDA ونموذج Shirata	**24**
المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأمان المصرفي	**26**
خلاصـــــــــة	**29**
الفصل الثاني: أدبيات نظرية حول النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS	**56-32**
تمهيـــــــــد	**31**
المبحث الأول: ماهية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS	**37-32**
المطلب الأول: نشأة وتطور النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS ومفهومه	**32**
المطلب الثاني: مميزات وخصائص النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS	**36**
المطلب الثالث: أهمية وأهداف النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS	**36**
المبحث الثاني: مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS	**51-37**
المطلب الأول: كفاية رأس المال وجودة الأصـــول وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS	**37**
المطلب الثاني: جودة الإدارة وإدارة الربحيـة وفق النموذج الأمريكي للإنـذار المبكر CAMELS	**42**
المطلب الثالث: جودة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS	**46**
المبحث الثالث: اســـتخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS ومحددات الأمان المصرفي المرتبطة به	**55-52**
المطلب الأول: تصـنيف البنوك حسـب النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS والإجراءات الرقابية الواجب إتخاذها	**52**
المطلب الثاني: عيوب وانتقادات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS	**54**
المطلب الثالث: محددات الأمان المصـــرفي وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS	**55**
خلاصـــــــــة	**56**

الفصل الثالث: تقييم درجة الأمان المصرفي بإستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS	**107-58**
تمهيـــــــــد	**58**
المبحث الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري.	**64-59**
المطلب الأول: : نشأة وتطوير البنك الوطني الجزائري BNA	**59**
المطلب الثاني: وظائف البنك الوطني الجزائريBNA وأهم أهدافه	**61**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA	**63**
المبحث الثاني: متطلبات ومؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA	**92-65**
المطلب الأول: المتطلبات القانونية لمختلف مؤشـــرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائريBNA	**65**
المطلب الثاني: حساب مؤشرات (كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة) وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA	**71**
المطلب الثالث: حساب مؤشرات (جودة الربحية، جودة السيولة،الحساسية اتجاه مخاطر السوق) وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA	**81**
المبحث الثالث: تطور العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصـرفي وعلاقتها بمؤشـرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA.	**106-93**
المطلب الأول: تحليل نسب الأمان المصرفي BS في البنك الوطني الجزائريBNA	**93**
المطلب الثاني: تحليل العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصـرفي BS باسـتخذام نموذج الإنذار المبكر CAMELS	**94**
المطلب الثالث: تقييم درجة الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري BNA باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS	**102**
خلاصـــــــــة	**108**
الخـــاتمـــــة العـــامـــة	**112-109**
قائمـــــة المراجـــــــــع	**119-114**
الملاحـــــــــــــق	**135-121**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنـــــــــــــــــوان الجـــــــــــــــدول	الصـفحة
01	درجة المخاطرة حسب نموذج Sherrod	23
02	نسب كفاية رأس المال	38
03	تصنيفات رأس المال حسب مؤسسة	39
04	حصص إدارة الربحية	45
05	نسب الحساسية اتجاه مخاطر السوق	50
06	تصنيف البنوك حسب النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS	52
07	الاجراء الوقائي الواجب إتخاذه بناء على مخرجات التصنيف الكلي للبنك	54
08	تقييم وتصنيف مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA	69
09	تطور نسبة الرافعة المالية في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	72
10	نسبة الملاءة في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	73
11	نسبة معامل إلتزامات التمويل في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	74
12	نسبة الأصول المصنفة الإجمالية TCR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	76
13	نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر WCR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	78
14	تصنيف معامل تكلفة المستخدمين في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	80
15	تحليل معدل العائد على إجمالي الأصول ROA في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	81
16	تحليل معدل على حقوق الملكية ROE في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	82

17	نسبة الكفاءة التشغيلية POE (معامل الإستغلال) في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	83
18	معدل توزيعات الأرباح DRP في البنك الوطني الجزائريBNA خلال الفترة 2016-2019	84
19	معدل استقرار العوائد RSR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	85
20	نسبة التوظيف CDR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	87
21	نسبة تغطية السيولة القصيرة الأجل LCR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	88
22	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	89
23	الوضعية الحالية لنسبة الفجوة GAP في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	90
24	التقلبات في أسعار الأوراق المالية في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	91
25	نسب الأمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	93
26	نسب سيولة البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	95
27	نسب كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	96
28	نسب ربحية البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	98
29	نسب الإئتمان في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	99
30	نسب حجم البنك في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	101
31	ملخص التصنيف الكلي لمؤشرات النموذج الأمريكي CAMLES في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	102

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنـــــــــــــــوان الشكـــــــــــــــــــل	الصفـحة
01	العوامل الداخلية المؤثرة في درجة الأمان المصرفي	17
02	نموذج KIDA	25
03	نموذج Shirata	26
04	التطور التاريخي للنموذج الأمريكي CAMELS	35
05	مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS	51
06	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA	64
07	تطور نسبة الرافعة المالية في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	72
08	نسبة الملاءة في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	73
09	نسبة معامل إلتزامات التمويل في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	75
10	نسبة الأصول المصنفة الإجمالية TCR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	76
11	نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر WCR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	79
12	تصنيف معامل تكلفة المستخدمين في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	80
13	تحليل معدل العائد على إجمالي الأصول ROA في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	82
14	تحليل معدل على حقوق الملكية ROE في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	83
15	نسبة الكفاءة التشغيلية POE (معامل الإستغلال) في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	84
16	معدل توزيعات الأرباح DRP في البنك الوطني الجزائريBNA خلال الفترة 2016-2019	85

17	معدل استقرار العوائد RSR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	86
18	نسبة التوظيف CDR في البنك الوطني الجزائري BNAخلال الفترة 2016-2019	87
19	نسبة تغطية السيولة القصيرة الأجل LCR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	88
20	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	89
21	الوضعية الحالية لنسبة الفجوة GAP في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	91
22	التقلبات في أسعار الأوراق المالية في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	92
23	نسب الأمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	94
24	نسب سيولة البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	95
25	نسب كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	97
26	نسب ربحية البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	98
27	نسب الإئتمان في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	100
28	نسب حجم البنك في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019	101

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	معطيات مساعدة في حساب نسبة الرافعة المالية	121
02	Présentation de la Banque annuel 2016	122
03	Présentation de la Banque annuel 2017	123
04	Présentation de la Banque annuel 2018	124
05	Présentation de la Banque annuel 2019	125
06	معطيات مساعدة في حساب الأصول المصنفة الإجمالية TCR والأصول المرجحة بالمخاطر WCR	126
07	Produit Net Bancaire, Résultat Net, Total Bilan2016	127
08	Résultats De La Banque2017	128
09	Produit Net Bancaire, Résultat Net, Total Bilan2018	129
10	Bilan Et comptes De résultat2018	130
11	Bilan de annuel 2016	131
12	Bilan de annuel 2017	132
13	Bilan de annuel 2018	133
14	Bilan de annuel 2019	134
15	المعطيات المساعدة في قياس الفجوة GAP	135

قائمة المختصرات

الاختصار	معناه باللغة العربية
BS	الأمان المصرفي
CAMELS	النموذج الأمريكي
EWS	نظام الإنذار المبكر
BNA	البنك الوطني الجزائري
LR	الرافعة المالية
CAR	كفاية رأس المال
TCR	الأصول المصنفة الإجمالية
WCR	الأصول المرجحة بالمخاطر
ROA	العائد على إجمالي الأصول
ROE	العائد على حقوق الملكية
POE	الكفاءة التشغيلية
DPR	توزيعات الأرباح
RSR	استقرار العوائد
CDR	نسبة التوظيف
LCR	تغطية السيولة قصيرة الأجل
GAP	نسبة الفجوة
EM	الربحية
NBL	الإتمان
GE	حجم البنك

المقدمـــــة العامة

تمهيد:

تلعب المصارف دورًا محوريًا في جميع إقتصاديات العالم، فهي بمثابة المحرك الأساسي لعجلة النمو الإقتصادي، بإعتباره الشريان الحيوي للقطاع المصرفي إذ لا يمكن تجاهله في عملية التطور الإقتصادي كونه الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة تساعد في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية. ونتيجة لهذه الجهود، طفى على السطح مصطلح الأمان المصرفي وتصدر قاموس المصطلحات الإقتصادية وأصبح أحد أبرز أهداف المصارف التجارية التي تسعى إلى تحقيقها وذلك راجع للأهميته البالغة في جعل تلك المصارف تعمل في بيئة مصرفية آمنة نسبيًا، والعمل على تحقيق متطلبات الاستقرار المصرفي الذي يمثل مرتبة متقدمة من الأهداف الاقتصادية والتنموية، إلا أن تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر السهل وذلك لكثرة العوامل المتداخلة والمؤثرة فيه.

شهدت المنظومة المصرفية العالمية عمومًا والأمريكية خصوصًا نظاما موحدًا لتقييم المصارف ألا وهو النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS وكان أول من تبناها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، ليعالج مشاكل البنوك في ستة محاور وهي: رأس المال، جودة الأصول، السيولة، جودة الإدارة، الربحية، الحساسية اتجاه مخاطر السوق، وتعد بمثابة مقايس مُلخِصة للمعلومات الإشرافية لمؤشرات كمية ونوعية غرضها تقييم المصرف بطريقة شاملة وموحدة ويساعد تطبيق هذا النظام على تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف المالية والتشغيلية والإدارية لدى البنك من أجل تصويب الأوضاع وعلاج مناطق الضعف في أداء البنك المعني قبل تفاقمها.

عمدت الدولة الجزائرية من خلال البنك الوطني الجزائري مجموعة من الإصلاحات تهدف إلى تحسين كفاءة وشروط عمل المصارف من خلال وضع قوانين وضوابط تلزم المصارف بإحترامها من أجل تقييم وتصنيف مختلف مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS، وأيضًا من أجل تحقيق الأمان المصرفي أو ما يعرف بالسلامة المصرفية من خلال تقييم مؤشراته.

1. الإشكالية:

على ضوء ما سبق، وفي هذا الإطار جاء هذا البحث الموسوم بفعالية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين درجة الأمان المصرفي –البنك الوطني الجزائري–.

وعليه يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى فعالية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين درجة الأمان المصرفي بالبنك الوطني الجزائري؟

وفي هذا المنحنى وعلى ضوء ما تقدم، تتبلور لنا معالم إشكالية البحث والتي تتمحور حول التساؤلات التالية:

- هل ساهم النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في رفع سيولة البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2016-2019)؟
- هل للنموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS دور في تحسين نسبة رأس مال البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2016-2019)؟
- هل النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS استطاع أن يحسن ربحية البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2016-2019)؟
- هل يمكن تحسين ورفع إئتمان البنك الوطني الجزائري BNA عن طريق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS خلال الفترة (2016-2019)؟

2. فرضيات الدراسة:

بغرض الفهم الجيدّ للموضوع والإحاطة بكل جوانبه، والإجابة على الإشكالية تم وضع الفرضيات الرئيسية والفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الرئيسية:** يساهم النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين ورفع درجة الأمان المصرفي لدى البنك الوطني الجزائري BNA خلال فترة الدراسة.
- **الفرضيات الفرعية:** تم اعتماد الفرضيات الفرعية التالية:
  - **الفرضية الفرعية الأولى:** ساهم النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في رفع السيولة في البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة.
  - **الفرضية الفرعية الثانية:** يساهم النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة.
  - **الفرضية الفرعية الثالثة:** يساهم النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين ربحية البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة.
  - **الفرضية الفرعية الرابعة:** يمكن تحسين إئتمان البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة عن طريق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS.

3. دوافع اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لموضوع البحث لمجموعة من الدوافع، والتي يمكن إبرازها على النحو التالي:

- **الدوافع الموضوعية:**

- حداثة موضوع الأمان المصرفي في البنوك وتزايد الأبحاث حوله محليا وعالميا؛
- التعرف على أهم النماذج الرائدة في التقييم والمصرفي عالميا وما يقدمه من حلول وتوصيات؛
- تقديم تصور جديد على كيفية الاستفادة من النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين درجة الأمان في المصارف.

- **الدوافع الذاتية:**

➢ الميول الشخصي لهذا الموضوع والرغبة في البحث في هذا المجال؛

➢ قلة الأعمال التي تناولت النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين درجة الأمان المصرفي؛

➢ اكتساب معارف جديدة؛

➢ إثراء المكتبة الجامعية.

4. أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

➢ تحديد مفهوم الأمان المصرفي، والنموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS؛

➢ التعرف على أهم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي؛

➢ محاولة تقييم وتصنيف أثر بعض مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS لمعرفة درجة تصنيفه، وكذا بعض العوامل على درجة الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري BNA؛

➢ تحديد وضعية البنك الوطني الجزائري بالنسبة لكل مؤشر لمعالجة الاختلالات وتحسين أو المحافظة على المكتسبات.

5. أهمية الموضوع:

تبرز أهمية هذا الموضوع من عدة جوانب، فمن ناحية أنه يسلط الضوء على الدور المهم للأمان المصرفي والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه، إذ يعتبر الأمان المصرفي من أهم الركائز الأساسية التي يجب على المصارف مراعاته عند قيامها بأي نشاط كان، بهدف التقليل من المخاطر التي يتعرض لها، ومن ناحية أخرى فإن هذا البحث يتناول أيضا دراسة النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS كتقنية عالمية دقيقة وكفؤة، تمكن في حال استعمالها من قياس النتائج وتحديد المخاطر في وقت مبكر وكذا الإظهار الجوانب الإيجابية في آدائها، ومحاولة تعزيزها، والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها، مع تبيان الكيفية التي يستخدم بها هذا النظام وتحديد متطلبات تطبيقية لتشخيص ما هو كائن وما ينبغي أن يكون في هذا الإطار لتقديم المقترحات والتوصيات بهذا الشأن والوصول إلى تصنيف البنك محل الدراسة ومعرفة مدى قدرة نموذج CAMELS على إعطاء صور متكاملة عن أداء البنوك.

6. حدود الدراسة:

➢ **الحدود النظرية:** يعتبر النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب، إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على درجة الأمان المصرفي.

➢ **الحدود الزمنية:** غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2019.

- **الحدود المكانية:** تقتضي الإجابة على الإشكالية المقدمة التقيد ببعد مكاني، حيث وقعت الدراسة على البنك الوطني الجزائري.

7. منهج الدراسة:

لاحتواء الموضوع محل الدراسة والتمكن من الإجابة عن التساؤلات المطروحة، وتبعا لمتطلبات دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها، كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة هذه الإشكالية، حيث اعتمدنا في ذلك على:

المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف مختلف جوانب المكملة لفهم الأمان المصرفي في المصارف وأهم العوامل المؤثرة فيه، وكذلك وصف جميع الأطراف المتممة لمفهوم وأهمية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS، كما اعتمدنا منهج دراسة حالة وذلك من خلال اسقاط منهجية قياس درجة الأمان المصرفي وفق لهذا النموذج على بيانات البنك الوطني الجزائري BNA لإبراز مدى فعالية النموذج الأمريكي CAMELS في تحسين درجة الأمان المصرفي.

أما بالنسبة لمصادر جمع البيانات والمعلومات فهي تضمنت ما يلي:

- المسح المكتبي وذلك بالإطلاع على مختلف الكتب والرسائل والأطروحات والدوريات والأبحاث والتقارير الورقية والإلكترونية المتوفرة باللغة العربية والأجنبية والمتعلقة بالموضوع.
- مختلف القوانين والتشريعات التي تتعلق بالموضوع.
- تصفح العديد من المواقع على الشبكة الالكترونية.
- بالنسبة للإحصائيات فقد تم إجراء مسح رقمي لمختلف التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري.

8. الدراسات السابقة:

- **<u>الدراسة الأولى:</u>** بلغالم حمزة، بلعزوز بن علي، **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائر: دراسة قياسية 2003- 2015**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد01 ،2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، فنجد عوامل داخلية تتمثل في السيولة، الربحية وكفاية رأس المال أو عوامل خارجية تعود إلى الأسباب التشريعية أو عوامل تنظيمية، بالإضافة أيضا استقرار سياسات الاقتصاد الكلية، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الودائع ودرجة الأمان المصرفي، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين معدل العائد على الأصول ودرجة الأمان المصرفي، وقد تم الإعتماد في ذلك على طريقة المربعات الصغرى باستخدام نموذج الإنحذار المتعدد.

- **<u>الدراسة الثانية:</u>** عبد القادر سرير، محمد إليفي، **محددات الأمان المصرفي باستخدام نظام التصنيف الأمريكي CAMLES دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة 2009- 2017**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد1، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات الأمان المصرفي الجزائري من منظور التصنيف الأمريكي CAMELS خلال الفترة 2009-2017 وقد توصلت الدراسة إلى أن محددات الأمان المصرفي في الجزائر تتوافق مع نظام التقييم الأمريكي كامل (CAMEL)، حيث توجد علاقة طردية بين كل من كفاية رأس المال وجودة الأصول والسيولة وعلاقة عكسية ما بين العائد على حقوق الملكية والأمان المصرفي.

- **الدراسة الثالثة:** حمزة رملي، قرفي عمار،**قياس الأداء المصرفي بإستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS: دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM&CH**، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2021.

تهدف إلى تسليط الضوء على قياس الأداء في المؤسسات المصرفية بالإعتماد على النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS ، من خلال تطبيق هذا النموذج على بيانات البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM خلال الفترة 2014-2017، وقد إعتمدا الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، ومن بين الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة إلى أن هناك مستوى مرضي لأداء البنكين محل الدراسة وفق النموذج المستخدم، كما توصلت إلى أنه لا توجد فروق محسوسة في الأداء بينهما خلال الفترة المدروسة.

- **الدراسة الرابعة:** قوال زواوية إيمان، **تقييم أداء البنوك الجزائرية بإستخدام معيار CAMELS**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، غير منشورة، 2018/2017.

تهدف إلى تسليط الضوء إلى دراسة وتحليل نموذج CAMELS، وتبيان مدى ملائته في تقييم أداء البنوك الجزائرية، حيث اعتمدت الباحثة من خلال الفصول النظرية إلى تحديد المؤشرات والنسب المالية اللازم لتطبيقه إضافة إلى الأساليب الحديثة لتقييم الأداء، أما الجانب التطبيقي يهدف إلى محاولة اسقاط وتطبيق ذلك على البنك الخارجي الجزائري كعينة عن البنوك العمومية الجزائرية للفتر الممتدة من 2014إلى 2015، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري والمنهج التحليلي لدراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالبنك الخارجي الجزائري، حيث خلصت هاته الدراسة إلى أن البنك محل الدراسة ملتزم بالقوانين والأنظمة ويتمتع بإدارة جيد للمخاطر وتحصل حسب معيار CAMELS دون العنصر السادس على الدرجة الثانية والمعبر عنها بالأداء المرضي.

- **الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:**

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تم إجراؤها في مجال الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه واختلاف في عدة جوانب فيما بين هذه الدراسات ومع دراستنا، أهمها ما يلي:

- ✓ تحديد نقاط قوة وضعف العمليات المالية والإدارية للبنك؛
- ✓ معرفة قدرة النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS على إعطاء صورة متكاملة عن درجة الأمان في البنوك؛
- ✓ الإلتزام بالمرجعية القانونية الجزائرية لمختلف النسب المكونة للمؤشرات الستة للنموذج الأمريكيCAMELS.

9. هيكل الدراسة:

حتى يتسنَّى لنا الإلمام بالجوانب المختلفة لموضوع البحث، والإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات صحة أو خطأ الفرضيات المقترحة، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة ومتبوعة بخاتمة، يمكن أن نجمع محتواها فيما يلي:

- **الفصل الأول:** وهو بعنوان "**أساسيات حول الأمان المصرفي**" ويتناول هذا الفصل الإطار النظري للأمان المصرفي من خلال ثلاثة مباحث رئيسية. تناولنا في المبحث الأول ماهية الأمان المصرفي من خلال عرض أهم تعاريفه ومبادئه، وكذلك عرض أهم خصائصه والأهمية التي يكتسيها بالإضافة إلى أثاره ومظاهره، أما المبحث الثاني فقد حاولنا من خلاله إبراز العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي وطرق قياسها، وبعد ذلك قمنا بتوضيح أهم نماذج ومؤشرات قياس الأمان المصرفي.
- **الفصل الثاني:** وعنوانُه "**أدبيات نظرية حول النموذج الأمريكي للإنذار المبكرCAMELS** " وقد قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا إلى ماهية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS وذلك من خلال التطرق إلى نشأته وتطوره وكذا أهم مفهومه، ومميزاته وخصائصه وصولا إلى أهميته وأهدافه، وبالإضافة إلى ذلك عرضنا في المبحث الثاني مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS وأسس تصنيفه، في حين المبحث الثالث تطرقنا إلى كيفية استخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS ومحددات الأمان المصرفي المرتبطة به.
- **الفصل الثالث:** ويحمل عنوان" **تحسين درجة الأمان المصرفي بإستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA**" وقد قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث رئيسية. تم إلقاء الضوء في المبحث الأول إلى ماهية البنك الوطني الجزائري BNA، حيث قمنا أوّلا بالتعرّف على مراحل تطوره خلال فترة إنشاؤه، ثم أهدافه وذلك بالاستعانة بإحصائيات منشورة، ثم التعرف على هيكله التنظيمي، بالإضافة إلى ذلك ألقينا الضوء على قياس مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA من خلال توضيح المتطلبات القانونية الخاصة به، لنتطرق في الأخير إلى تطور العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري BNA .

وفي نهاية هذا البحث، نُوردُ خاتمة مرفقة بنتائج حول جوهر إشكالية فعالية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين درجة الأمان المصرفي، كما تضمنت العديد من الاقتراحات التي قد تُساهم في تقديم حلول للإشكاليات القائمة في تقييم النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين درجة الأمان المصرفي.

10.صعوبات الدراسة: تجدر الإشارة إلى أن إعداد أي بحث علمي تعترضه العديد من الصعوبات، وتكمن أهم هذه الصعوبات التي واجهتنا في:

- قلة المراجع والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، وذلك لقلة الفقهاء والباحثين الذي تناولوا هذا المجال.

- قلة وانعدام المراجع الحديثة المتعلقة بالموضوع في مكتبة المركز الجامعي–ميلة– وصعوبة الحصول عليها من باقي الجامعات.
- عدم تطبيق البنوك الجزائرية بمثل هذا النموذج مما صعبت علينا الدراسة.

الفصل الأول:

أساسيات حول الأمان المصرفي

تمهيد:

يعتبر الأمان المصرفي أحد المصطلحات الحديثة التي انتشرت مؤخرا، وذلك في ظل التغيرات المصرفية المعاصرة وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق شديد المنافسة حتى أصبح توفير الأمان أهم مطلب للعملاء في تعاملهم مع أي مصرف وذلك لتجنب مختلف المخاطر الملازمة لنشاط المصارف والناجمة عن التغيرات ذات الصلة.

سنحاول من خلال هدا الفصل التطرق إلى مفهوم الأمان المصرفي والعوامل المؤثرة فيه وطرق قياسها بالإضافة إلى نماذج ومؤشرات قياسه

لذلك ارتأينا تقسيم هذ ا الفصل إلى ثلاثة مباحث وفق الاتي:

- **المبحث الأول:** ماهية الأمان المصرفي.
- **المبحث الثاني:** العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي وطرق قياسها.
- **المبحث الثالث:** نماذج ومؤشرات قياس درجة الأمان المصرفي.

المبحث الأول: ماهية الأمان المصرفي

تسعى البنوك في مجال أعمالها إلى بناء علاقة قوية مع زبائنها لضمان بقائهم واستمرارهم معها، ويعتبر الأمان المصرفي من الأمور الضرورية الواجب توفرها لقيام هذه العلاقة، إذ يؤذي إلى إنشاء جو من الثقة والطمأنينة بين البنك وزبائنه بالإضافة إلى مودعيه، وحتى يتمكن الزبون من تقييم درجة الأمان في البنك لابد من توفر مجموعة من العوامل التي تؤثر في شعوره بالأمان، وعلى سلوكه في الإقبال على اختيار بنك دون آخر.

المطلب الأول: أدبيات نظرية حول الأمان المصرفي

الفرع الأول: تعريف الأمان المصرفي

هناك عدة تعاريف للأمان المصرفي والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

- **تعريف 01:**عرف الأمان المصرفي بأنه الإحاطة والحذر من المخاطر المصرفية، أي البحث عن التقليل من المخاطر في ظل مستويات معقولة من العائد[1].
- **تعريف02:** عرفته لجنة بازل للرقابة المصرفية "بمدى قدرة رأس المال الممتلك على تغطية الخسائر المحتملة من إجمالي الأصول".أي أن الأمان يعني قدرة رأس المال الممتلك أو ما يعرف بحقوق الملكية المتمثلة في كل من رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة في امتصاص خسائر الأصول غير المتوقعة بهدف حماية أموال الدائنين وعلى رأسهم المودعين[2].
- **تعريف 03:** إن إعطاء مفهوم الأمان المصرفي من منظر الإستقرار المصرفي على المستوى الجزئي هو التكلم عن فشل البنك والذي يعرف على انه "تراجع كبير وبشكل غير عادي في قيمة موجودات البنك، التي تجعل من قيمة تصفية الأصول أصغر من قيمة ودائعه، في هده الحالة نقول على البنك انه معسر[3].

بمعنى أن الأمان المصرفي يتحقق طالما لا يعاني المصرف من مشاكل التعثر" أو بتعبير آخر أن يكون المصرف ممتلكا لمقومات الإستقرار والإستمرار من كفاية رأس مال المصرف لمواجهة التزاماتها في أي وقت بالإضافة إلى متانة نظامه الداخلي وكفاءة إطاراته في تسيير شؤونه، من أجل مواجهة أثر التطورات المصرفية

---

[1]– محمد إليفي، حمزة بلغالم، **تحديد درجة الأمان المصرفي المثلى باستخدام نظرية المحفظة في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 2، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2020، ص.459

[2]– عبد القادر سرير، محمد إليفي، **محددات الأمان المصرفي باستخدام نظام التصنيف الأمريكي (CAMLES): دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة (2009 –2017)**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة،الجزائر، 2020 ، ص.36

[3]– حمزة عمي سعيد، **دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودع التنافسية: دراسة حالة الجزائر خلال** الفترة (2003–2013) أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة الجزائر، غير منشورة، 2015 /2016، ص. 69

الحديثة[1]، وبالتالي يتطلب مبدأ الأمان المصرفي أن يتمتع المصرف بمركز مالي سليم ومعافى ويكون لديه القدرة على القيام بالوساطة المالية بكفاءة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الأمان المصرفي "الحالة التي تتمتع بها معظم المصارف بمراكز مالية قوية، تسمح للمصارف بسداد التزاماته أو تلبية الطلب على السيولة من العملاء على المدى القصير، وتكون قادرة على العمل بكفاءة ضمن بيئة اقتصادية سليمة، وقواعد تنظيمية وإشراف مصرفي جيد بما يمكنها من امتصاص الخسائر الناتجة عن المخاطر المصرفية التي تتعرض لها وتقديم التمويل اللازم للاقتصاد، وتحقيق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد بما يساهم في النمو الاقتصادي".

وعليه تعطى علاقة الأمان المصرفي بالعلاقة التالية [2]:

$$\text{الأمان المصرفي}(\mathbf{BS}) = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

كما يمكن تقييميه من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الأمان المصرفي}(\mathbf{BS}) = \frac{\text{العائد على إجمالي حقوق الملكية}}{\text{العائد على إجمالي الأصول}}$$

الفرع الثاني: مبادئ الأمان المصرفي

يقوم الأمان المصرفي على عدة مبادئ أهمها يتم توضيحه فيما يلي:[3]

- ✓ يجب أن يتضمن إطار العمل من أجل تحقيق الأمان المصرفي هياكل لدعم الحكومة الداخلية، بالإضافة إلى وضع قواعد لإدارة المخاطر المصرفية والصعود أمام الأزمات المصرفية؛
- ✓ إن تحقيق الأمان المصرفي بداية وقبل كل شيء هي مسؤولية مالكيه، أما بالنسبة لتحقيق سلامة النظام المصرفي هي من مسؤوليات السلطات العامة؛
- ✓ الأمان المصرفي مرتبط بشكل حاسم بسلامة سياسات الإقتصاد الكلي؛
- ✓ الرقابة الفعالة على العمليات المصرفية.

---

[1]– كمال النوى، **الرقابة المصرفية على كفاية رأس المال وفق لمعايير لجنة بازل ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي: دراسة حالة عينة من المصارف الجزائرية خلال الفترة (2001 –2011)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، غير منشورة،2013/2012، ص. 60

[2] – بهية مصباح ، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص.57

[3]– بلغالم حمزة، بلعزوز بن علي، **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائر: دراسة قياسية (2003–2015)**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، جامعة حسيبة بوعلي بالشلف، الجزائر، 2019، ص. ص.219–248

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الأمان المصرفي

الفرع الأول: خصائص الأمان المصرفي

يقوم الأمان المصرفي في أي مصرف على مجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[1]

✓ قدرة المصرف على دفع الأموال المودعة لأصحابها في أي وقت تحت أي ظرف، بالإضافة إلى قيام المصرف بتسديد الإلتزامات إلى أصحابها دون مماطلة؛

✓ إلتزام المصرف بالإفصاح المحاسبي للقوائم المالية من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية والإفصاح المحاسبي للوصول إلى معلومات واضحة وملائمة، قابلة للمقارنة مع معلومات المصارف الأخرى؛

✓ قدرة المصرف على توفير العناية والشفافية اللازمة عند تقديم وشرح لخدماته المختلفة لعملائه، وإلتزام المصداقية في الرد على استفساراتهم.

بالإضافة إلى الخصائص السابقة نذكر منها:[2]

✓ الإنتشار الجغرافي للفروع: إن المصارف تسعى دائما لتوسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطه، وكثرة الفروع وانتشارها تشعر العميل بالراحة والأمان في تعامله مع المصرف نتيجة توزيع المخاطر التي يمكن أن يتعرض إليها المصرف على جهات مختلفة، كما يمكن تعويض خسارة هدا الفرع من الأرباح الناتجة في الفروع الأخرى؛

✓ السرية حيث أن المعاملات بين المصرف وعملائه تقوم على الثقة المطلقة بينه وبين العاملين؛

✓ السيولة أساس تقوم عليه الثقة بين المصرف وعملائه من مودعين ومقترضين، وتشكل إختبارا عمليا لمصداقية المصرف فيما التزم به اتجاه المودعين من حفظ أموالهم بأمان وردها لهم عند الحاجة إليها، وتلبية طلبات عملائه من المقترضين.

الفرع الثاني: أهمية الأمان المصرفي

تظهر أهمية الأمان المصرفي من خلال ثلاثة جوانب رئيسية:

✓ **من جانب العميل:** الأمان المصرفي للعملاء هو للإطمئنان على استرجاع ودائعهم مع العائد المتمثل في الفوائد[3].

✓ **من جانب الاقتصاد:** تظهر أهمية الأمان المصرفي بالنسبة للإقتصاد من خلال تأثيره على المودعين، فزعزعة ثقة العملاء بالبنك قد تؤدي إلى عزوفهم عن التعاملات المصرفية بشكل عام، وقد يتنقل هذا الإنطباع

---

[1]– محمد بدر داوود، **أثر محددات كفاية رأس المال في درجة الأمان المصرفي للبنوك التجارية السورية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سوريا،2017، ص.ص. 41،42

[2]– سها سليمان علي، **دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي**، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، جامعة تشرين، سوريا، 2011، ص. ص .14، 16

[3]– جهرة شنافة، صورية عاشوري، **أثر المخاطر المصرفية على درجة الأمان المصرفي وفق لجنة بازل: دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2007– 2017)**، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 15، العدد 03، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2021 ص.169

إلى فئات أخرى من المجتمع، مما قد ينتج عنه عزوف عام عن التعاملات المصرفية، مما قد يضر بالإقتصاد ككل، بمعنى آخر فقدان الثقة في المؤسسات المصرفية يخلق مشكلة صعوبة تعبئة المدخرات مما ينجز عنه صعوبة تمويل الاقتصاد[1].

✓ **من جانب البنك:** تظهر أهمية الأمان المصرفي بالنسبة للمصرف في المحافظة على استمرارية نشاط المصرف وهيكله المالي من خلال أداء وظائفه ونشاطه، دون التعرض للخسائر أو التصفية، عن طريق تهافت المودعين في وضع أموالهم لدى المصرف الأمن[2].

المطلب الثالث: أثار ومظاهر الأمان المصرفي

الفرع الأول: أثار الأمان المصرفي

تتجلى أهم أثار الأمان المصرفي فيما يلي :[3]

✓ **زيادة الثقة بالمصارف:** ويكون ذلك عن طريق تهافت العملاء والمودعين على الإيداع والادخار في المصارف، وذلك من خلال اطمئنانهم على إسترجاع ودائعهم، وبالتالي زيادة مصادر الأموال في المصارف التي تعتبر من الموارد المهمة لتعبئة القروض وتمويل الإستثمار، وهو ما ينجز عنه ارتفاع العوائد في المصارف؛

✓ **ارتفاع النمو الاقتصادي:** يؤدي الأمان المصرفي إلى إستقرار الجهاز المصرفي، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الموارد المالية المتاحة للمصرف الناتج عن زيادة إيداع وإدخار العملاء لمدخراتهم في المصرف بسب وجود هذا الإستقرار مما ينجم زيادة في تمويل وإقراض المشاريع الإستثمارية فينتج عن ذلك إجراء زيادة حجم الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي؛

✓ **تحسين علاقة الجهاز المصرفي المحلي مع المؤسسات الدولية خاصة في مجال التمويل:** إن تحقيق الأمان المصرفي يؤدي بالضرورة إلى وجود نظام مصرفي مستقر قادرا على سداد إلتزاماته سواء المحلية أو الدولية؛

✓ **الأثر على القطاع الخارجي:** يؤثر الأمان المصرفي على ميزان المدفوعات من خلال مساهمته في زيادة من عمليات التصدير المنتجات والخدمات وذلك لسهولة حصول المنشآت المصدر على التمويل والضمانات اللازمة لتسوية عمليات التصدير، كما يساهم أيضا في استقرار رؤوس الأموال داخليا مما يكسب الدولة للاحتياطات النقدية بالعملة الصعبة مما ينعكس بصورة ايجابية (فائض) على حساب رأس المال؛

---

[1]– المرجع نفسه، ص.169

[2]– محمد العودة الهرموشي، **أثر إدارة مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (2010 – 2015)**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 1، جامعة بابل ، العراق،2009، ص.8

[3]– بلغالم، بلعزوز، مرجع سابق، ص. ص.225،226

✓ **تحسين أداء الشركات والمشاريع الممولة من قبل المصارف:** بسب قدرة المصارف على تقديم حجم التمويل اللازم، وخاصة في المراحل الصعبة؛

✓ **الأثر على السياسة النقدية والمالية:** يساهم الأمان المصرفي في تحقيق أهداف السياسة النقدية وعلى رأسها إستقرار الأسعار، فإذا لم نأخذ في الإعتبار أن الجهاز المصرفي يمثل حلقة مهمة في تحقيق إنسجام السياسة النقدية فإن أي خلل في أحد مؤسساتها سيؤثر سلبا على أهدافها، كما يؤثر الأمان المصرفي على السياسة المالية من خلال ارتفاع حجم الإيرادات في شكل ضرائب على أرباح المصارف، وإنخفاض حجم التكاليف الناجمة عن قيام السلطات المختصة في تسيير شؤون المؤسسات المصرفية.

الفرع الثاني: مظاهر الأمان المصرفي

يتم تقسيم مظاهر الأمان المصرفي إلى مظاهر داخلية ومظاهر خارجية يتم التفصيل فيها فيما يلي:[1]

أولا: المظاهر الداخلية

تتمثل المظاهر الداخلية للأمان المصرفي فيما يلي:

✓ إستقرار نسب السيولة المالية المستخرجة من تحليل المراكز المالية على فترات متتالية وعلى رأسهم نسب السيولة والربحية وجودة الأصول؛

✓ توازن الهيكل المالي؛

✓ إرتفاع الأرباح التشغيلية وتحسينها لفترات متتالية وإحتمال إستمراره لسنوات قادمة؛

✓ إستقرار الإدارة داخليا في ظل الوضعية المالية المربحة للمصرف، وهذا نتيجة الخبرة الكافية وقلة الصراعات بين المساهمين خاصة فيما يخص تغليب المصلحة الخاصة؛

✓ إرتفاع الروح المعنوية للعاملين وتمسكهم بالعمل المصرفي خاصة في ظل الأرباح التي يحققها المصرف والتي تعود عليهم بالإيجاب في تحسين رواتبهم؛

✓ إستقرار حجم سحب الودائع من طرف المودعين، خاصة في ظل وجود المراكز المالية المربحة للمصرف؛

✓ زيادة الطلب على خدمات ومنتجات المصرف، وإرتفاع حجم الإيداع فيه نظرا لثقة المتعاملين والمستثمرين في إسترجاع أموالهم الموظفة، مما ينتج عنه تحسين الوضع التنافسي للمصرف في السوق المصرفي.

ثانيا: المظاهر الخارجية

تتمثل المظاهر الخارجية للأمان المصرفي فيما يلي:

✓ الزيادة المستمرة والواضحة في القيمة السوقية لأسهم المصرف المسجلة في بورصة الأوراق المالية؛

✓ قدرة المصرف على المنافسة السعرية نظرا لزيادة حجم التوظيفات المختلفة المدرة للعوائد؛

✓ إستقرار سمعة المصرف مع المتعاملين معه في السوق النقد؛

[1] – بلغالم، بلعزوز، المرجع نفسه، ص.226،227

✓ إلتزام المصرف بتسديد مستحقاته الضريبية للجهات المختصة.

نستنتج مما سبق أن الأمان المصرفي هو عبارة عن مدى تميز المصارف بموقف مالي سليم وقادر على القيام بدور الوساطة المالية بكفاءة وفعالية، ويعتمد الأمان المصرفي على مجموعة من الخصائص التي تزيد من درجته، وله أهمية كبيرة بالنسبة للمصرف الذي يسعى إليه لجذب أكبر عدد من العملاء.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي وطرق قياسها

يتأثر أمان المصارف بإختلاف أنواعها بالبيئة المصرفية التي تزاول فيها نشاطها، ويمكن حصرها في مجموعة من العوامل داخلية وخارجية.

المطلب الأول: العوامل الداخلية (الكمية) Facteurs quantitatifs

تعبر العوامل الداخلية المؤثرة على درجة الأمان المصرفي عن جل العوامل التي يستطيع المصرف السيطرة عليها لأنها تتعلق بالبيئة الداخلية له، تتمثل أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: السيولة

أولا: تعريف السيولة

يقصد بالسيولة المصرفية قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية.[1] وتعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتمتع بها المصارف التجارية عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توفر السيولة لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس[2].

إن إرتفاع نسبة السيولة لدى المصارف التجارية يعد عنصر جذب للمودعين إذ يؤدي ذلك إلى كسب ثقة المتعاملين مع المصرف والشعور بالأمان على أموالهم حيث يتم الحصول عليها حين طلبها[3].

ثانيا: أهمية السيولة

تتجلى أهمية السيولة المصرفية في ما يلي:[4]

✓ يعتبر عنصر السيولة من أهم العناصر التي تعتمد عليها في نجاح المصرف وإستقرار بيئة العمل المصرفي، حيث أن السيولة من الأمور الهامة في إدارة المصارف لمالها من الدور الكبير في توسع المصرف ونمو حجم أعماله؛

---

[1]– محمد خلف حمد، أحمد فريد ناجي، **مخاطر السيولة وآثارها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية، العدد 52، العراق، 2017، ص.406

[2]– نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية** (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008) ص.62

[3]– جودة جعفر خطاب، **إعادة هيكلة المصارف** (عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2009) ص.163

[4]– Wagner , W ,**The liquidity of bank assets and banking stabilit**, Journal of banking & Finance 31,200 , p.12

✓ تعتبر السيولة عامل ثقة تجاه المودعين وبالتالي فهي تشكل سياج وقاية من المخاطر المالية التي يواجهها المصرف، ومن جهة أخرى فان عدم توافر السيولة يعتبر من خطر المشاكل التي قد تؤذي للإنهيار والإفلاس وذلك في حالة تزعزعت الثقة لدى المودعين وبدأ السحب الجماعي للودائع؛

✓ تأتي أهمية السيولة من الطبيعة الخاصة للمصارف كونها تعتمد في جل معاملاتها على النقد وهي تعتبر تاجرا بأموال الغير، لذا فإن توافر الأموال لمواجهة الإلتزامات يعتبر عنصر أمان وعامل من عوامل النجاح.

ثالثا: خطر السيولة

إن خطر السيولة ينشأ عندما يكون المصرف غير قادر على مقابلة التزاماته في تخفيض الالتزامات، وقد قسم عوامل خطر السيولة كالآتي:[1]

1. عوامل داخلية:

✓ الضعف في تخطيط السيولة والذي سيؤذي إلى عدم التوافق بين الأصول والإلتزامات من حيث مبدأ الاستحقاق؛

✓ سوء توزيع الأصول على الإستخدامات مما يؤدي إلى صعوبة تحويلها إلى أرصدة سائلة؛

✓ التحول المفاجئ لبعض إلتزامات العرضية إلى إلتزامات فعلية.

2. عوامل خارجية:

✓ الركود الإقتصادي وما ينتج عنه من تعثر في سداد المقترضين لديونهم؛

✓ الأزمات التي تتعرض لها أسواق المال وهذا ما سيؤدي إلى الصعوبة في تسيل الأصول.

رابعا: النسب الخاصة بقياس السيولة المصرفية

هناك عدة مؤشرات للسيولة أهمها:[2]

1. نسبة الرصيد النقدي Ratio de solde de trésorerie: تشير هذه النسبة إلى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالإلتزامات المالية المترتبة عن ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات بإستثناء رأس المال الممتلك وتبين المعادلة أدناه أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في المواعيد المتفق عليها.

---

[1]– الخطيب سمير، **قياس وإدارة المخاطر في البنوك** (مصر: منشأة المعارف للنشر، 2015) ص.210

[2]– شيماء يونس كاظم، **أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف: دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية لمدة (1997-2011)**، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس البريطانية، فرع العراق، غير منشورة،2014، ص.107

2.نسبة الاحتياطي القانوني Taux de réserve légale:

إن المصارف التجارية دائما تحتفظ برصيد نقدي دون الرجوع الى البنك المركزي وهو ما يطلق عليه بالإحتياطي القانوني وهو يمثل نسبة من ودائع المصرف لكن البنك المركزي هو الذي يحدد هذه النسبة ويجب على جميع المصارف الإلتزام بها مع الأخذ بعين الإعتبار ظروف البلد سواء كانت على الصعيد الإقتصادي أو السياسي، فإن الإحتياطي القانوني يبدأ بالإنخفاض في حالة التوسع الإقتصادي وعلى العكس من ذلك ويمكن حساب هذه النسبة رياضيا كتالي:

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الإحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بإلتزاماته المالية المترتبة عليه.

3. نسبة السيولة القانونية Ratio de liquidité légale: تمثل هذه السيولة مقياسا لمدى قدرة الإحتياطات الأولية والإحتياطات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة على المصرف أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين يوميا وفي أوقات الأزمات، وتعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضعية وإستخداما في مجال كفاية السيولة.

ويمكن التعبير عنها وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الإحتياطات الأولية} + \text{الإحتياطات الثانوية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أن كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة، أي أن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

4.نسبة التسهيلات (القروض) إلى الموجودات Le ratio prêt/actif:[1] بما أن القروض أقل موجودات المصرف سيولة، خاصة في البلدان التي لا يوجد فيها سوق ثانوية للقروض لدى فإن هذه النسبة تعبر بشكل غير مباشر عن مدى حالة السيولة، فالنسبة العالية مؤشر على التوسع في الإقراض وبالتالي إنخفاض السيولة بينما تشير النسبة المنخفضة إلى الوضع السيولة الجيد، وطاقة إقراضية كامنة ومن المتعارف عليه أن تميل هذه النسبة للتغير مع تغير حجم المصرف، وقد وجد في الولايات المتحدة أنها بحدود 52**%** للمصارف الصغيرة و63**%** للمصارف الكبيرة.

[1]– اسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**، (عمان: دار الذاكرة، الطبعة الأولى، 2013) ص.188

5. خامسا: دور السيولة في تحقيق الأمان المصرفي

للسيولة أثر كبير في نجاح المصرف وإستقراره، بحيث تعمل إدارة السيولة على مساعدة الإدارة المصرفية في إتباع سياسة تحويل الأصول بما يعود بالنفع على المصرف دون تحمل أي تكاليف بغرض الحصول على أموال، حيث أن توفير السيولة بدرجة مناسبة سيساعد في تحقيق درجة أمان للمصرف الذي يؤدي إلى زرع الثقة لكل من المودعين والملاك، وكذلك يمكن من خلالها مواجهة أي أزمات قد تتعرض لها.

الفرع الثاني: كفاية رأس المال

أولا: تعريف كفاية رأس المال

عرفت كفاية رأس المال على أنها "عبارة عن إحتفاظ المصرف بقدر كافٍ من رأس المال كضمان لمقابلة مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، وتقاس كفاية رأس المال بنسبته إلى الودائع أو الموجودات كمؤشر لقدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماته غير المتوقعة"[1].

ثانيا: أهمية كفاية رأس المال

تكمن أهمية رأس المال فيما يلي:[2]

- ✓ يعد رأس المال عند اتصافه بالكفاءة صمام الأمان الذي يجنب المصارف الوقوع في أزمات مالية؛
- ✓ تعد كفاية رأس المال معيار ثقة لدى المودعين الحاليين والمحتملين، فالحاليون كلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فإن ذلك يطمئنهم على الاحتفاظ بأموالهم لدى المصرف، أما المحتملون فكفاية رأس المال كلما كانت كبيرة تشجعهم على إيداع أموالهم لدى المصرف.
- ✓ الهدف والغاية من كفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها وذلك لأجل استيعاب وإمتصاص أثار هذه الخسائر[3].
- ✓ إن كفاية رأس المال تؤثر في المركز المالي للمصرف وتؤثر في عمله من عدة جوانب، أهمها أن الأعمال التي تحتجز لزيادة كفاية رأس المال ستزيد وتقوي رأس مال المصرف، وبالتالي فإن كفاية رأس المال تساهم في إستقرار بيئة العمل المصرفي والنظام المالي وكذلك تحقيق الأمان[4].

---

[1]– حكيمة غلامي، حبيب بن باير، **أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك: دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 01، جامعة وهران 2، الجزائر،2021، ص.108

[2]– يونس مونة، محمد بن الدين، **أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية: دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB**، مجلة الحقيقة، د.ر.م، العدد 43، جامعة أدرار، الجزائر، 2018، ص.ص.694،695

[3]– سامر فخري عبيدات، **محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية**، (الأردن: دار جامعة البلقاء، 2008) ص.3

[4]– أحمد اسماعيل حروزي، **مخاطر الإئتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ر.د.م، العدد 43، جامعة حلب، سوريا،2018، ص .249

ثالثا: النسب الخاصة بقياس كفاية رأس المال

يتم الإعتماد على المعادلات التالية في حساب مخاطر كفاية رأس المال:[1]

$$\text{مؤشر رأس المال المملوك إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الودائع}} \times 100$$

$$\text{مؤشر رأس المال المملوك إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{رأس المال المملوك}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

$$\text{نسبة رأس المال المملوك إلى إجمالي الموجودات ذات المخاطر} = \frac{\text{رأس المال المملوك}}{\text{الموجودات ذات المخاطر}} \times 100$$

رابعا: دور كفاية رأس المال في تحقيق الأمان المصرفي

يتمثل دور كفاية رأس المال فيما يلي:[2]

✓ إن كفاية رأس المال تؤثر على المركز المالي للمصرف وتؤثر في عمل المصرف من عدة جوانب أهمها إن الأموال التي تحتجز لزيادة كفاية رأس المال ستزيد وتقوي رأس مال المصرف وبالتالي بناء مركز مالي قوي يتمتع بالمرونة والتنوع في مصادر التمويل وقنوات الاستثمار؛

✓ يمكن المصرف من تجنب الأزمات التي تؤثر سلبا في نشاطات المصرف؛

✓ بالإضافة إلى أن كفاية رأس المال ستعطي المصرف مزيد من المرونة في رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات؛

✓ المصرف الذي يتمتع بكفاية رأس المال سيكون قادرا على التخلي عن القروض الغير منتجة وليس مجبرا على الإستثمار في أصول سيكون عائدها منخفض أو درجة المخاطرة عالية؛

✓ النسبة الجيدة لكفاية رأس المال ستزيد من قدرة المصرف التنافسية ومواقفه ضمن قطاع الصناعة المصرفية؛

✓ كفاية رأس المال يعزز من القابلية لتحسين الأداء وهذا سيعطي المردود العائد الجيد وبالتالي فإن كفاية رأس المال تساهم في إستقرار بيئة العمل المصرفي والنظام المالي؛

✓ كفاية رأس المال تشكل أحد أهم مرتكزات الإستقرار والأمان في بيئة العمل المصرفي ويمكن للمصرف من خلالها زيادة قدرته في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها عملياته.

---

[1]– هاني محمود، احمد دبيك، **العلاقة بين تطبيق معيار كفاية راس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين**، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غير منشورة،2015، ص.30

[2]– محمد علي عبود الحريث، حسن أحمد اسماعيل حروزي، **مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال دراسة تطبيقية**، المجلد 2، العدد 43، جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، د.ب،2018، ص .95

الفرع الثالث: الربحية

أولا: تعريف الربحية

- تعرف ربحية المصرف بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح[1].
- وتعرف أيضا بأن الربح المصرفي يتمثل بقدرة المصرف على تحقيق الزيادة في قيمة الأصول المستثمرة ويمكن أن يعبر عنها بالفرق بين النقد المتحصل من فوائد التسهيلات الائتمانية والقروض وبين النقد المدفوع على الودائع[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن ربحية المصرف تتمثل بمقدرته على توليد الدخل من إستثمارات وهدا يتطلب الكفاءة بإدارة الأصول والموارد المتاحة لذلك وتحقيق الربحية سيولد الرضى للملاك ويمكن المصرف من بناء هيكل مالي يساعده في مواجهة الأزمات المالية وتلبية الاحتياجات وتحقيق درجة من الأمان من خلال النمو في حجم الأعمال.

ثانيا: أهمية الربحية المصرفية

وتكمن أهمية ربحية المصرف فيما يلي:[3]

✓ تعتبر مؤشر للكفاءة على إدارة أصوله وتحقيق الأرباح منها، مما يعني القدرة على مقابلة المخاطر التي يتعرض لها وإمكانية تحقيق لإستمرارية والنمو مستقبلا؛

✓ تعزيز الثقة في المصرف وتسهل له عمليات زيادة رأس المال أو الحصول على ما يحتاج من تمويل.

ثالثا: محددات الربحية والعوامل المؤثرة فيها

يتأثر عامل الربحية وتحقيق العوائد بعدة ضوابط ومحددات مرتبطة بالعمل المصرفي وهي تلعب الدور الأساسي والمهم في تحقيق المصارف للربح، وتقسم هذه المحددات والضوابط إلى داخلية وأخرى خارجية.

1. العوامل الداخلية:

وتتمثل في ما يلي :[4]

✓ مخاطر الائتمان؛

✓ درجة السيولة؛

---

[1]– حمد، مرجع سابق، ص.409

[2]– باسل جبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، غير منشورة، 2006، ص.71

[3] – صورية عاشوري، ذاودي مهيدي، **أثر الربحية على كفاية راس المال في البنوك التجارية: دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة سطيف 1، الجزائر،2019، ص .102

[4] –Ben Nace ,S,**The determinants of The Tunisian Banking Industry profitability** ,Universitè Libre de Tunis , 2003, p.4

- ✓ كفاية رأس المال؛
- ✓ الكفاءة التشغيلية وتوظيف الأموال وتعني إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتوظيف الأموال المتاحة لديها في تحقيق عوائد.

2. <u>العوامل الخارجية:</u>

وتتمثل في:[1]

- ✓ عوامل خاصة بالسوق؛
- ✓ عوامل خاصة بالاقتصاد الكلي كمعدل التضخم؛
- ✓ الظروف الإقتصادية وحالة الإقتصاد من رواج أو ركود والمركز التنافسي وحصة المصرف في السوق بالإضافة إلى السياسات الإقتصادية والنقدية للبلد والتشريعات القانونية.

وتقاس الربحية من خلال النسب التالية:[2]

- ✓ **العائد على حقوق الملكية Rendement des Capitaux Propres:** تعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على إستثمار أموالهم في البنك، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناء على هذه النسبة قد يقرر الملاك الإستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسبا.

ويمكن قياس هدا المتغير من خلال المعادلة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

وتعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة ونجاح البنك في إستثمار أمواله حيث انه كلما زادت ربحية البنك سيؤدي ذلك إلى تعظيم قيمة أسهم البنك في السوق المالي، الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي على درجة الأمان المصرفي للبنك.

- ✓ **العائد على الأصول le rendement des actifs:**

ويمثل كافة الأصول التي يملكها البنك ومدى قدرتها وكفاءتها على توليد الأرباح خلال فترة زمنية محددة، بمعنى آخر يوضح مدى نجاح البنك في إستثمار موجوداته التي يملكها وكفاءتها في توجيهيها نحو فرص استثمارية مربحة، وتقاس هذه النسبة بإستخدام المعادلة التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

[1] - vong , A,& Chan ,H ,"**Determinants of Bank profitability in Macao** ,University of macao , 2010 , p.3

[2] – سامر فخري عبيدات، **محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية**، الشاملة الذهبية، (عمان: دون سنة النشر) ص.09

وتقيس هذه النسبة مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية للبنك وقد تم إستخدام معدل العائد على الأصول كمقياس لأداء البنوك في الكثير من الدراسات.

ثالثا: دور الربحية في تحقيق الأمان المصرفي

إن تحقيق العوائد والأرباح للمصرف سيزيد ثقة المودعين والمستثمرين المستقبلين له وسيحسن صورته أمام سلطات الإشراف والجهات الرقابية، ويمكنه من بناء هيكل مالي يساعدهم في مواجهة الأزمات وتلبية الاحتياجات وذلك يسبب في تحقيق درجة الأمان للمصرف.

الفرع الرابع: الإئتمان المصرفي

أولا: تعريف الإئتمان المصرفي

يعرف الإئتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه في فترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء لإلتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف[1] .

هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل عمولة أو فائدة معينة ومحددة بأن يمنح عميلا (فردا أو شركة أعمال) سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو في أي صورة أخرى ذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد[2] .

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول على أنه" تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشأت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، حسب العقد، وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك إسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر".

ثانيا: أهمية الإئتمان المصرفي

لتسهيلات الإئتمانية نتائج إقتصادية هامة نذكر منها ما يلي:[3]

✓ يعد الإئتمان المصرفي نشاطا إقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاع النشاط الاقتصادي المختلفة؛

---

[1]– الخطيب منال، **تكلفة الإئتمان المصرفي وقياس المخاطر بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حلب، سوريا، غير منشورة، 2004، ص.4

[2]– إبراهيم محمد علي الجز راوي، نادية شاكر النعيمي، **تحليل الإئتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة: نظرية– تطبيقية**، مجلة الإدارة والإقتصاد، قسم المحاسبة، العدد 83، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص.05

[3]– مصباح، صباح، مرجع سابق، ص.17

- ✓ تعتبر القروض المصرفية مصدر أساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيرداته حيث تمثل الجانب الأكبر لإستخدماته؛
- ✓ تقوم بدور هام في الحياة الاقتصادية حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفر إحتياجاتها من السيولة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة؛
- ✓ يتفاوت دور الإئتمان المصرفي من دولة إلى أخرى بسبب إختلاف درجة النمو والتخاوف وعادة ما يوجه الإئتمان إلى مجالات قد تختلف وجهات النظر في تحديد أهميتها القومية ومكانتها على سلم التفضيلات الاجتماعية.

ثالثا: النسب الخاصة بقياس الإئتمان

من أهم المقاييس الكمية لحساب الإئتمان في المصارف:[1]

$$\text{نسبة القروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{القروض قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

$$\text{نسبة القروض المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

$$\text{موجودات الخطر إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{الموجودات الخطرة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

تقيس هذه النسب قدرة الجهات التي تتعامل مع المصرف على سداد أصل الدين أو أرباحه مما يجعل المصرف يواجه ديونا مشكوك في تحصيلها أو معدومة، وتقاس هذه المخاطر من خلال نسبة الموجودات الخطرة إلى إجمالي الموجودات، وهي النسبة المستخدمة في الدراسة وهي أقرب لدراسة المخاطر الإئتمانية من غيرها من النسب، حيث تقيس المخاطر الإئتمانية التي يقدرها المصرف كمخصص للديون المحتمل عدم تسديدها بناءا على دراسة لإجمالي القروض التي يمنحها فكلما زاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (المخصص الخاص) يعني أن هناك جزءا من القروض المحتمل عدم سدادها من قبل مقترضيها وبالتالي تقيس حجم المخاطر التي يتحملها المصرف نتيجة عملية الإقراض.

[1]– المرجع نفسه، ص.30

رابعا: دور الإئتمان في الأمان المصرفي

يعتبر النشاط الإئتماني حجر الأساس في العمل المصرفي والمعاملات المصرفية والتجارية كافة، حيث يمثل الإئتمان روح النشاط الاقتصادي في أي بلد، وتعتبر المخاطر الإئتمانية من أهم المخاطر التي توجهها المصارف في تعاملاتها مع العملاء، كون أن حسن سير العملية المصرفية وإستقرار بيئة العمل المصرفي ترتبط بتجنب المخاطر ولاسيما مخاطر الإئتمان.

ونظرا للأهمية القصوى لعمليات الإئتمان فقد عنى القطاع المصرفي بوضع معايير لسلامة الإئتمان والمتابعة سواء من البنوك أو بواسطة البنك المركزي، غير أنه مهما زادت درجة الشدة والمراقبة للإئتمان وإتباع معايير صارمة عند منحه فإن هذا لا يحول دون وقوع مشاكل وتعثر بعض العملاء، ومن أجل ذلك تجنب البنوك جزء من أرباحها في صور مخصصات لمواجهة الإئتمان المتعثر بحيث يكون له السلامة المالية وتحافظ على أموال المودعين[1].

ومما سبق نوضح العوامل الداخلية المؤثرة في درجة الأمان المصرفي في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يوضح العوامل الداخلية المؤثرة في درجة الأمان المصرفي

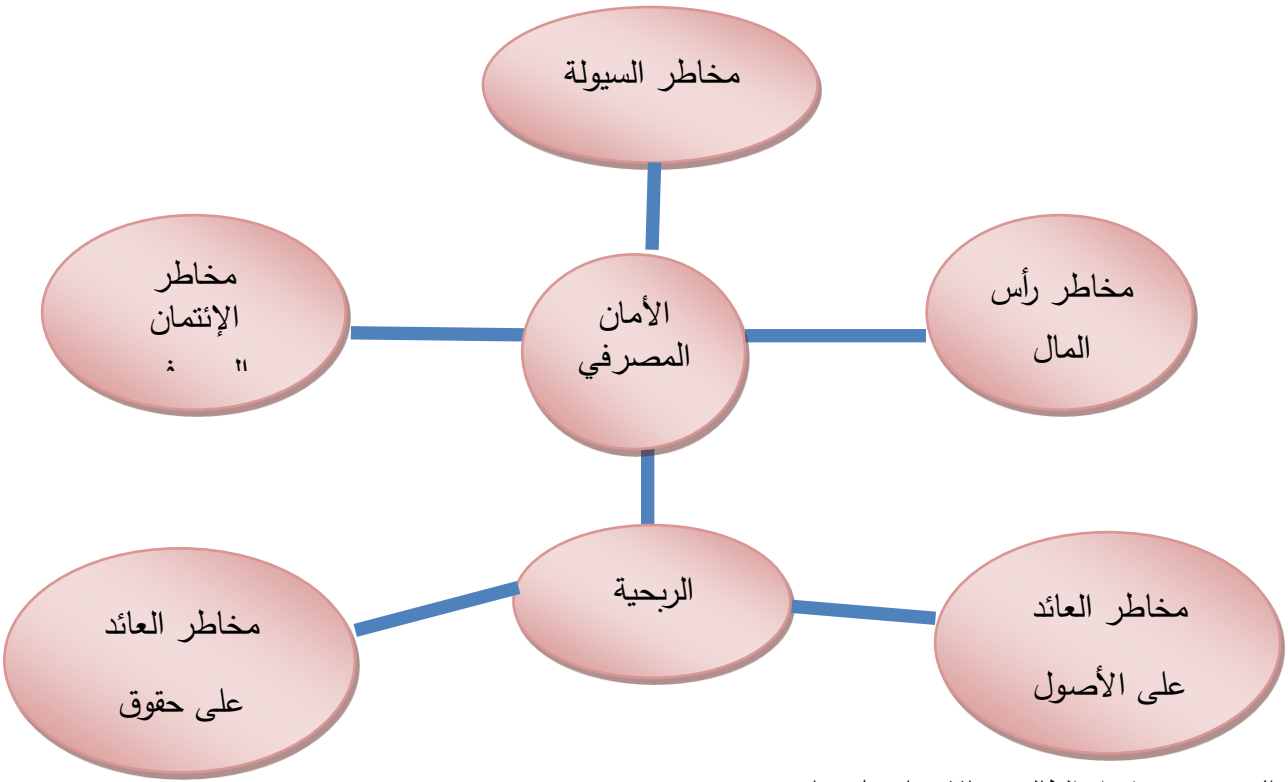

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما سبق.

[1]– عبود الحريث، مرجع سابق، ص.17.

ومن العوامل الداخلية أيضا المؤثرة على درجة الأمان المصرفي نجد:[1]

1. الإدارة السيئة وتدني الكفاءة الإدارية: إن غياب خصائص الإدارة الكفؤة تساهم في تعريض المصرف للكثير من الصعوبات بسب ضعف السياسة الائتمانية والاستثمارية، وعدم القدرة على تحليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف، مما ينعكس سلبا على الأمان المصرفي.

2. عدم تلاؤم أصول وخصوم المصرف: أي عدم كفاية الأصول لتغطية مخاطر الإلتزامات التي يمكن أن يتعرض لها المصرف خاصة منها الطويلة الأجل، بسبب التوسع في منح القروض، وإتاحة المصرف للمودعين لسحب وداعهم في أي وقت، وعدم الإحتفاظ بالسيولة كلها عوامل من شأنها أن تؤثر على أمان المصرف.

3. تنويع المحفظة المالية للمصرف: يؤدي تنويع الأصول في المصرف إلى تقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها من جهة وزيادة العائد من جهة أخرى، مما يجعله في وضعية مالية مريحة تسمح له بمواجهة الظروف الطارئة التي تحيط به.

4. العوامل النوعية: تتمثل العوامل النوعية في كل من جودة الخدمات المصرفية، الأداء التسويقي للمصرف، وكفاءة العنصر البشري في المصرف، وهي تعد من أهم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي خاصة في ظل إشتداد المنافسة بين المصارف، وذلك بإعتبار أنها تؤثر في شعور العميل بالأمان تجاه المصرف، فتنويع الخدمات المصرفية المقدمة وتطويرها بشكل مستمر تتطابق مع الوعود والأنشطة الإعلامية التي يروجها المصرف تجعل العمل متماسكا أكثر بالمصرف، مما يؤدي إلى زيادة عوائد المصرف وهو ما يساعده على المواجهة والصمود أمام المخاطر المصرفية.

5. الديون المتعثرة: تؤدي الديون المتعثرة في أي مصرف إلى تجميد جزء كبير من موارده، مما يؤدي ذلك إلى إضعاف القدرة على الإستثمار، وهذا ما يؤثر سلبيا على ربحيته وبالتالي على الأمان المصرفي.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية(الكيفية)Facteurs qualitatifs

تعبر عن العوامل التي مصدرها البيئة الخارجية العامة والتي لا تقع ضمن نطاق التحكم من طرف المصرف، وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:[2]

الفرع الأول: الأسباب التشريعية والتدخل الحكومي

أولا: الأسباب التشريعية

تتمثل في قصور القوانين التي تحكم في أعمال المصارف من حيث عدم شمولها وتغطيتها لكثير من الثغرات التي تظهر في الأعمال المصرفية، والتي لا تساعد في اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب مثل عدم تناسب الإجراءات والتعليمات التي تتخذها السلطة النقدية مع حجم المخالفات التي ترتكبها بعض

[1]– بلغالم، مرجع سابق، ص.ص.228،229

[2]– بالغالم، مرجع سابق، ص.227

المصارف، وقصور التشريعات المصرفية فيما يتعلق بالمعالجة الفعالة لحالات التعثر وإيجاد حلول سريعة قبل تصفية المصرف.

ثانيا: التدخل الحكومي

تلجأ بعض الحكومات إلى التدخل في أعمال المصرف، إذ تعمد إلى استخدام المصارف التي تملكها لتمويل مشاريع مشكوك في مردوديتها وربحيتها، كما ينظر إليها على أنها الممول الرئيسي للخزينة العمومية من خلال إقراض القطاع العام بمعدلات كبيرة نتيجة الأداء السيئ للشركات الممولة مما ينعكس على مستقبل المصرف، ويجعلها غير قادر على الصمود لأي أزمة كانت.

الفرع الثاني: بنية السوق وعوامل تنظيمية

أولا: عوامل تنظيمية

فعدم وجود كل من رقابة وإشراف مصرفي فعال ونظام محاسبي ناجع وتبني نظام تأمين على الودائع، بالإضافة إلى ضعف الحوكمة المصرفية، كلها عوامل تؤثر بأثر سلبي على درجة الأمان المصرفي، بحيث تكتسي فعالية ونجاعة الأنظمة المحاسبية وأجهزة الرقابة أهمية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن الديون المتعثرة، بالإضافة إلى درجة إلتزام المصرف بالقوانين سوءا منها المحلية أو التي لها علاقة بتوصيات دولية من الهيئات العالمية، كلجنة الرقابة المصرفية، إلى التقليل من المخاطر المصرفية بأنواعها التي تعتبر عاملا مهدد للأمان المصرفي إضافة إلى ذلك تهدف إلى التقليل من حدوث أزمات مالية.

ثانيا: بنية السوق المصرفية

تحت المنافسة الشديدة تقوم المصارف على تحمل مخاطر مرتفعة غير ملائمة خصوصا بتسعير غير مناسب مع المخاطر، حيث أن إمكانية سلوك المخاطر المرتفعة يكون بكثرة في سوق شديدة المنافسة، فالمنافسة الشديدة بين المصارف والمبنية على أسس غير سليمة نتيجة التهافت على جذب نفس العملاء تؤدي بهم إلى المساهمة في تهريج منتظم مفاده وعي مفقود بين قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض.

- بالإضافة إلى استقرار الاقتصاد الكلي:

يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي من أهم العوامل المساهمة في تحقيق السلامة لنظام المصرفي، وذلك نتيجة لتأثر هذا الأخير بالمتغيرات الإقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التضخم، عجز في الحساب التجاري....)[1]، فالتقلبات في معدات التضخم تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة الجهاز المصرفي على القيام بدور الوساطة وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة[2]، كما تأثر طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة على

[1]- جمانة نذير الخجا، **دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي**، الوضع الراهن في سوريا، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، غير منشورة، ص.5

[2]- سعاد عون الله، **استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي**، تجارب الدول العربية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، غير منشورة، ص.79

الجهاز المصرفي، وبذلك لا يمكن تأسيس نظام سليم ومستقر يتمتع بالديمومة ما لم يتم توفير سياسات اقتصاد كلي مستقر تساهم في تطوير المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الثالث: حجم البنك وتأثيره على الأمان المصرفي

الفرع الأول: تعريف حجم البنك

يعتبر حجم البنك من أهم محددات الأمان المصرفي بحيث أن البنك الكبير يحصل على حصة كبيرة في السوق، وبالتالي ربحية عالية، وذلك من خلال خلق الثقة لدى المتعاملين حيث يميل المتعاملين إلى البنوك ذات الحجم الكبير، كذلك يستخدم حجم المصرف للدلالة على مدى تحقيق البنك لوفرات ناجمة عن زيادة حجمه وإنخفاض تكاليفه، ويقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم المصرف (مقاسا بإجمالي الموجودات) يؤدي إلى إنخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبير في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة، ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، كما أن زيادة حجم موجودات البنوك يزيد من قدرتها على الإستثمار، فمن المتوقع دائما أن زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها[1].

الفرع الثاني: النسب الخاصة بقياس حجم البنك

من أهم مقاييس الكمية لحساب حجم ا

لبنك في المصارف:

$$\text{حجم البنك} = \frac{\text{موجودات السنة الحالية} - \text{موجودات السنة النتهية}}{\text{موجودات السنة المنتهية}}$$

الفرع الثالث: أهمية حجم البنك ودوره في تحقيق الأمان المصرفي

تبلورت أهمية حجم البنك ودوره في الأمان المصرفي في النقاط التالية:[2]

- ✓ زيادة الموجودات البنك يؤدي إلى زيادة ربحية البنك؛
- ✓ حجم البنك الكبير يحصل البنك على حصة كبيرة في السوق؛
- ✓ يستخدم حجم البنك لدلالة على مدى تحقيق البنك لوفرات ناجمة عن زيادة حجمه وانخفاض تكاليفه؛

[1] −khizerali and others, **Bank - specific and macroeeconomic indicators of profititability - Empirical evidence from the commercial banks of pakistan** , International Journal of business and social science , vol2 ,N06 , United States of America ,april 2011 , p .237

[2] – علام محمد موسى وآخرون، **العلاقة بين هيكل السوق والربحية في الصناعة المصارف الأردنية والفلسطينية**، مجلة رؤى إستراتيجية ،المجلد1، العدد3، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2013، ص.126

✓ زيادة موجودات البنك يؤدي إلى تعظيم الأرباح والعائد على حقوق ملكية ضمن مستويات مقبولة ومسيطرة عليها من مخاطر السوق؛

✓ تحقيق نمو سليم في موجودات البنك يشكل معه تحقيق أرباح تساهم في تحسين نسب الربحية ومؤشراتها في المركز المالي للمصرف؛

✓ تركيز المصارف لدى إدارتها للموجودات على صيغ التمويل قصيرة الأجل أكثر من التمويل طويل الأجل للتحكم بالسيولة النقدية وتخفيف المخاطر؛

✓ قيام المصرف بإدارة السيولة النقدية لديه بشكل يغطي الإحتياطي الإلزامي المطلوب، لكي يتجنب الاقتراض ودفع التكاليف لذلك، ويتم ذلك بالإحتفاظ بموجوداته السائلة يكون عائدها اقل من باقي الموجودات.

مما تقدم نستنتج أن الأمان المصرفي يتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، تتجلى العوامل الداخلية في كل من (السيولة، الربحية، كفاية رأس المال، الإدارة السيئة وتدني كفاءة الإدارة، وعدم تلاؤم أصول وخصوم المصرف، تنويع المحفظة المالية للمصرف، الديون المتعثرة وكذلك العوامل النوعية)، وجل هذه العوامل يمكن للمصرف السيطرة عليها لأنها تتعلق بالبيئة الداخلية له، أما العوامل الخارجية (التشريعات القانونية والضوابط المصرفية، استقرار الاقتصاد الكلي، التدخل الحكومي، وكذلك العوامل التنظيمية) فهي عوامل لا يستطيع المصرف التحكم فيها لأنها عوامل تفرزها البيئة الخارجية العامة.

المبحث الثالث: نماذج ومؤشرات قياس الأمان المصرفي

تحاول جميع المصارف البقاء والإستمرارية ومن تم النمو في نشاطها وأرباحها، إلا أن عدد منها يواجه خطر الفشل المالي، الذي يعني التوقف كليا عن سداد الإلتزامات مما يؤدي إلى الإفلاس وتوقف النشاط وبالتالي الفشل في الوصول إلى أهداف المصرف من بينها تحقيق الأمان، ومن هنا جاءت فكرة البحث لبناء أدوات ووسائل عملية يمكن أن تساعد إدارة المصرف على وجه الخصوص والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من التنبؤ والكشف المبكر عن حالات الفشل المالي لضمان تحقيق الأمان لممتلكاتهم، ومن بين هده الوسائل نجد : النموذج الأمريكي**CAMELS**، نموذج **Sherrod**، لقياس البعد عن إعسار المالي، ونموذج **Althman** للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات المالية ونموذج **kida** و **shirata**.

المطلب الأول: النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS ونموذج Sherrod

الفرع الأول: النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

تتمثل طريقة **CAMELS** في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار **CAMELS** والإعتماد عليها في إتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية: كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، درجة السيولة، والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

أولا: نبذة عن النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

يعرف النموذج الأمريكي للإنذار المبكر**CAMELS** على أنه أداة لتقييم أداء المصارف وتحديد مدى قوة أو ضعف مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها، ومن ثم تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها.[1]

ثانيا: مكونات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

يتكون نموذج **CAMELS** كما تمت الإشارة إليه سابقا من العناصر التالية:[2]

1. **كفاية رأس المال:** تسمح للبنك بالنمو ووضع الخطط اللازمة اتجاه اية خسائر مستقبلية، وتعتبر العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر.

---

[1]– ودان بو عبد الله، يمينة شوشة، **أثر تطبيق نظام التقييم CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك BNP Paribasالجزائر خلال الفترة (2010-2014)**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 08، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2017، ص.94

[2]– عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصطفى، **تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر حالة بنك (AGB-CPA)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، جامعة غرداية، الجزائر، 2017، ص.111

2. جودة الأصول: تعتبر ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، فحيازة أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل للسيولة .

3. جودة الإدارة: حيث يتضمن هدا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في: الحوكمة، الموارد البشرية، إجراءات المراقبة، التدقيق ونظام المعلومات، التخطيط الاستراتيجي ونظام المعلومات وبالتالي يتم تقييم جودة الإدارة.

4. إدارة الربحية: حيث يتم تقييم الكفاءة المالية للبنوك من خلال مجموع النسب والمؤشرات، ولعل أهم هذه النسب هي نسب المردودية من معدل العائد على مجموع الأصول، ومعدل العائد على الأموال الخاصة، حيث يمكن ان يحدد معيار الربحية هدفين أساسيين يتمثلان في مستوى قيمة النتائج وتطوراتها وكذلك نوعية ودقة هذه النتائج.

5. إدارة السيولة: تعتبر السيولة في البنك من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في المقارنة بين البنوك، حيث تمثل السيولة أهم وسائل وقاية للبنك من مخاطر الإفلاس من خلال قدرته على مواجهة التزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وتمتاز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها من المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك يصعب توقع حجم وتوقيت حركة الأموال من والى البنك، الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام إدارة البنك.

6. الحساسية اتجاه المخاطر السوق: بالنسبة للمؤسسات المصرفية تتعلق الحساسية بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، حيث تخضع هده الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف.

من خلال ما سبق نستنتج أن النموذج الأمريكي للإنذار المبكر **CAMELS** من أهم أنظمة التصنيف المستخدمة من قبل الهيئات الرقابية في العالم لتقييم سلامة البنوك، وسنتطرق إلى هذا النظام ومؤشراته بالتفصيل في الفصل الثاني.

<u>الفرع الثاني: نموذج Sherrod</u>

يعتبر نموذج **Sherrod** من النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، يعتمد على ستة مؤشرات مالية بالإضافة إلى الأوزان النسبية المعطاة لهذه المؤشرات والتي يمكن صياغتها في الشكل التالي:[1]

$$Z = 17 \times_1 + 9 \times_2 + 3.5 \times_3 + 20 \times_4 + 1.2 \times_5 + 10.1 \times_6$$

حيث:

- $\times_1$: رأس المال العامل / إجمالي الأصول.
- $\times_2$: النقديات/ إجمالي الأصول.
- $\times_3$: إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول.
- $\times_4$: إجمالي الأرباح قبل الضريبة / إجمالي الأصول.

[1]– سعيدة رحيش، شعيب شنوف، **التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجيSHERRODوKIDA : دراسة عينة من الشركات** الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر،2019، ص.562

- X_5: إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات.
- X_6: إجمالي حقوق المساهمين / القيم الثابتة المادية.
- Z: مؤشر الإفلاس.

من خلال الأوزان التي أعطيت للنسب نلاحظ أن الوزن الأكبر ربط بنسب السيولة لأن النموذج له هدفين: قياس مخاطر القروض وقياس الفشل المالي أو الإستمرارية، ويستخدم الهدف الأول من طرف البنوك لقياس مخاطر منح القروض، أما الهدف الثاني فيستخدم للتأكد من مبدأ إستمرار الشركة في نشاطها مستقبلا.

يتم تصنيف الشركة إلى فاشلة أو ناجحة وفقا لخمس فئات كما يلي:

الجدول رقم (01): درجة المخاطرة حسب نموذج Sherrod

الفئة	درجة المخاطر أو التعرض للفشل المالي	قيمة Z
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	Z>=25
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	25>Z>=20
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	20>Z>=5
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	5->Z>5
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	Z<5-

المصدر: سعيدة رحيش، شعيب شنوف، **التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجي *Sherrod*وkida: دراسة عينة من الشركات الجزائرية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد01، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر،2019، ص.563

المطلب الثاني: نموذج ALTMAN و KIDAونموذج Shirata

الفرع الأول: نموذج ALTMAN

يعد نموذج **ALTMAN** من أكثر النماذج شيوعا في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات المالية، قام بإختيار مجموعة من النسب المالية (22 نسبة) ينتشر استخدامها في الدراسات المالية وإعتبرها أهم المؤشرات المالية التي تشير إلى قدرة المؤسسة أو عدم قدرتها على الإستمرار، ثم قسم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية وهي: السيولة، التمويل الذاتي، الربحية، توازن هيكل التمويل، النشاط، ثم قام بإختيار نسبة مالية واحدة من كل مجموعة وذلك عن طريق إستخدام التحليل العاملي التمييزي.[1]

ويعبر عن هذا النموذج بالمعادلة التالية:[2]

$$Z = 0.012 \times_1 + 0.01 \times_2 + 0.033 \times_3 + 0.0006 \times_4 + 0.01 \times_5$$

[1]– محمد أبركان، محمد سفير، **التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج ALTMANو KIDA: دراسة على عينة من المؤسسات البناء والأشغال العمومية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، جامعة البويرة، الجزائر، 2020، ص.90

[2]– محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002) ص.367

حيث:

- $\times_1$= صافي رأس مال العامل / مجموع الأصول.
- $\times_2$= رصيد الأرباح المحتجزة في الميزانية / مجموع الأصول.
- $\times_3$= ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول
- $\times_4$= القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات.
- $\times_5$= المبيعات / مجموع الأصول.
- Z = دليل أو مؤشر الإستمرارية.

وبموجب هدا النموذج تصنف المؤسسات إلى ثلاث فئات كما يلي:[1]

1. **الفئة الأولى:** عندما تكون **Z**2،99**>** فإن النموذج يتوقع المؤسسة لن تفشل؛
2. **الفئة الثانية: Z<1.81** فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة سوف تفشل؛
3. **الفئة الثالثة:** إذا كانت **Z** تقع ما بين (1،81−2،99)، وهي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على إحتمالية فشل المؤسسة أو عدم فشلها.

<u>الفرع الثاني: نموذج KIDA</u>

يعتبر نموذج **KIDA** من النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، إستخدم سنة 1981[2]، وقد بني هذا النموذج على خمس نسب مالية رئيسية، يمكن صياغتها في الشكل التالي:[3]

$$Z = 1.042 \times_1 + 0.42 \times_2 + 0.461 \times_3 + 0.463 \times_4 + 0.271 \times_5$$

حيث:

- $\times_1$= صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات
- $\times_2$= إجمالي حقوق الملكية / إجمالي المطلوبات
- $\times_3$= الأصول السائلة / المطلوبات المتداولة
- $\times_4$= المبيعات / إجمالي الأصول
- $\times_5$= النقدية / إجمالي الأصول

وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بحوادث الإفلاس.[4]

---

[1]– موسى عساوس، مراد آيت محمد، **نموذج ألتمان ونموذج شيرود للتنبؤ بالتعثر المالي: دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021، ص.147

[2]– أبركان، مرجع سابق، ص.91

[3]– Khalid Alkhatib, AhmedEqab Al Bzour, Predicting **Corporate Bankrupty of Jourdanainlisted Company Using Altman and Kida MOdeles, Intenational** Journal OF Business&Mangement, Vole No3,2011, p.208

[4]– رضوان العمار، حسين قصيري، **دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5، 2015، ص. 140

- فإذا كانت قيمة **Z** وفق هذا النموذج موجبة يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي.
- أما إذا كانت **Z** وفق هدا النموذج سالبة فإن المشروع مهددا بالفشل المالي.

ويمكن التعبير عن نموذج **KIDA** بالشكل التالي:

الشكل رقم (02): نموذج KIDA

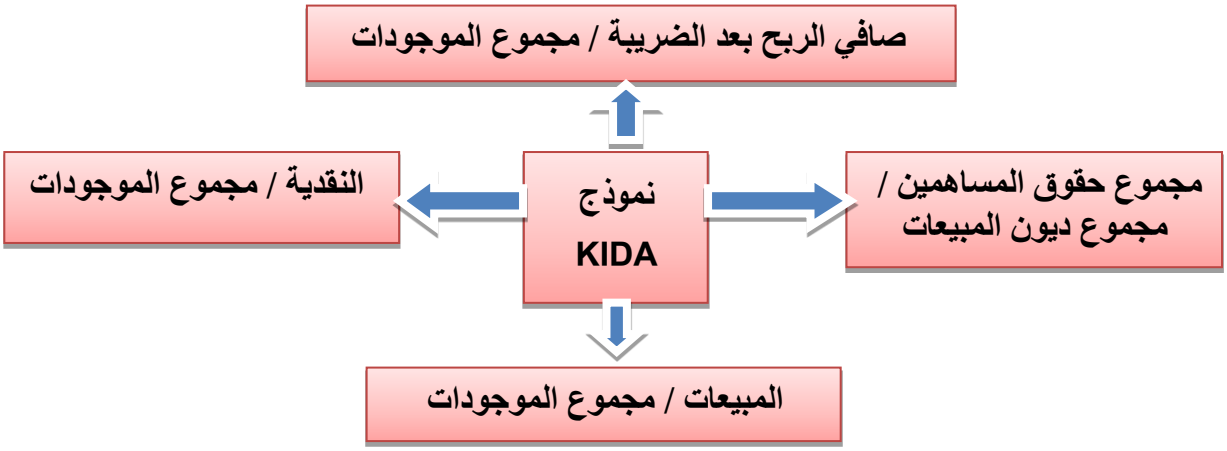

المصدر: رضوان العمار، حسين قصيري، **دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5، 2015، ص:142.

الفرع الثالث: نموذج Shirata

المعادلة التي تحدد هذا النموذج هي كما يلي:[1]

$$SAF = 0.0104 \times_1 + 0.268 \times_2 + 661.\times_3 + 0.0237 \times_4 + 0.7077 \times_5$$

حيث:

$\times_1$= رأس المال العامل الحالي / رأس المال العامل السابق

$\times_2$= مصروف الفائدة / المبيعات (وتشمل المصروفات عمولات الخصم والفوائد المدفوعة على القروض والتسهيلات المصرفية بأنواعها المختلفة)

$\times_3$= الحسابات مستحقة الدفع/ المبيعات

$\times_4$= الموجودات السائلة / الديون قصيرة الأجل (نسبة السيولة)

$\times_5$ = صافي الدخل قبل الضريبة / مجموع الموجودات

ويمكن التعبير عن نموذج (**Shirata**) بالشكل التالي:

[1]– العمار، قصيري، مرجع سابق، ص.141

الشكل رقم (03): نموذج Shirata

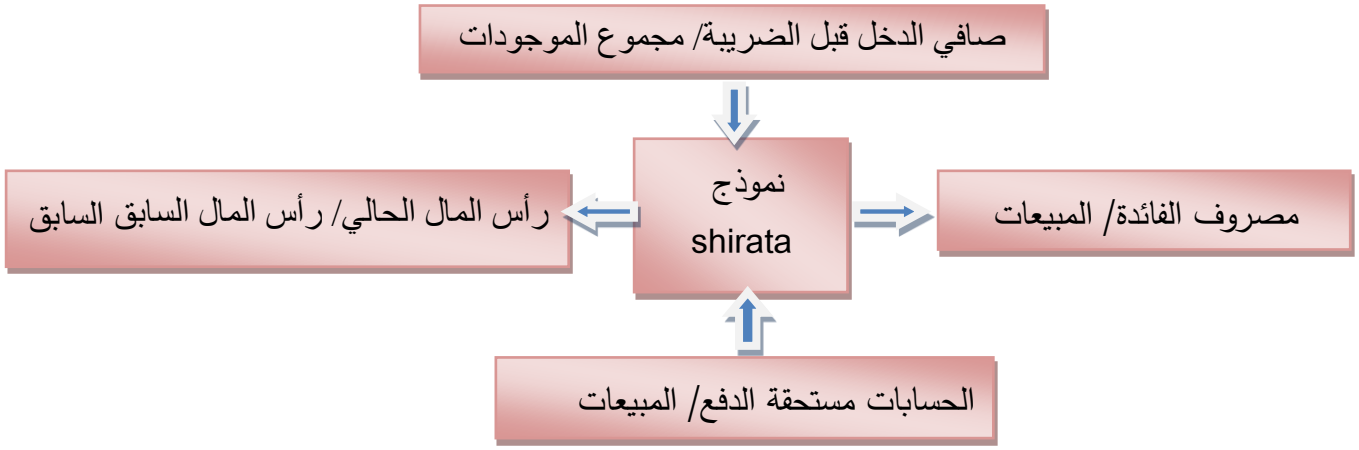

المصدر: رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5، 2015، ص140.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأمان المصرفي

بالنظر لكون أغلب نشاطات المصارف التجارية تمول بأموال الآخرين فإن إعتبارات الأمان تأخذ جانبا مهما من إهتمام هذه المصارف في حال تعرضها لأي مخاطر أثناء ممارسة نشاطها، ومعايير الأمان تعني قدرة رأس المال والاحتياطات في المصارف التجارية على مساهمة في تمويل نشاط المصارف التجارية.[1]

ومن النسب المهمة المستخدمة كمعيار لقياس الأمان ما يلي:

الفرع الأول: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض

يتم حساب نسبة حقوق الملكية (رأس المال الممتلك) إلى القروض بقسمة رأس المال الممتلك على مجموع القروض وكما هو واضح تعتبر هذه النسبة مقياسا آخر لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في إسترداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض ويعاب على هذه النسبة تجاهلها لحقيقة أن بعض القروض ليست في حاجة إلى هامش أمان ويقصد بذلك القروض بضمان عيني، لذا قد يكون من الأفضل إيجاد هامش الأمان للقروض التي لا تتمتع بضمان عيني، وبذلك تظهر النسبة السابقة على النحو الاتي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض}^{2} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع القروض دون ضمان عيني}} \times 100$$

[1]– جودت جعفر خطاب، **إعادة هيكلة المصارف** (عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2009) ص.163

[2]– كياس محمد آمين، **رأس مال البنوك ودوره في امتصاص المخاطر الائتمانية**، حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 33، جامعة الجزائر، الجزائر، 2016، ص .107

الفرع الثاني: نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية

تقيس نسبة رأس المال الممتلك إلى الإستثمار في الأوراق المالية هامش الأمان في مواجهة مخاطر إنخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية وتشير هذه النسبة لمدى قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر المحتملة في الأوراق المالية والإستثمارات قصيرة الأجل ولذلك يطلق على هذا المؤشر بهامش الأمان في مقابلة المخاطر الإستثمارية.

وتقاس هذه النسبة بإستخدام المعادلة التالية:[1]

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية}} \times 100$$

الفرع الثالث: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات

تعبر هذه النسبة على مدى قدرة المصرف على إمتصاص الخسائر الناتجة عن المخاطر التنظيمية والغير نظامية، أي بمعنى مدى قدرة رأس مال المصرف على تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي الأصول ومواجهة الطلب الغير متوقع على السيولة، ويمكن التعبير عنه رياضيا بالعلاقة التالية:[2]

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

نستنتج أن هناك عدة نماذج تستخدمها المصارف للتنبؤ بالمخاطر التي قد تواجهها ومن بينها: النموذج الأمريكي للإنذار المبكر **CAMELS** الذي يعتبر أداة لتقييم أداء البنوك وتحديد مدى قوة أو ضعف مركزها المالي، نموذج **Sherrod** وهو يعد من النماذج الحديثة للتنبؤ بالتعثر المالي، وكذلك نموذجي **SHIRATA** و**KIDA** ونموذج **ALTMAN** للتنبؤ بالفشل المالي، بحيث إذا كان هناك فشل مالي هذا يعني عدم القدرة على سداد الإلتزامات المترتبة على المصرف وبالتالي إنعدام الأمان.

وهناك مؤشرات لقياس درجة الأمان المصرفي والمتمثلة في نسبة حقوق الملكية إلى القروض، نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات ذات المخاطر، نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الإستثمارات في الأوراق المالية.

[1]– كياس، المرجع نفسه، نفس الصفحة

[2]– بلغالم، مرجع سابق، ص. 224

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لجميع جوانب هدا الفصل المتعلقة بالأمان المصرفي من خلال التعريف به وبيان أهميته بالنسبة لمختلف البنوك ومدى تأثيره على نشاط وسير هذه الأخيرة، نستنتج أن الأمان المصرفي له دور فعال في تحقيق ملاءة مالية وتوفير رأس مال كاف لمواجهة مختلف المخاطر التي تتعرض لها البنوك وذلك من خلال قدرة هذه البنوك على الوفاء بالتزاماته المختلفة كما تتمثل الآثار الناتجة عنه في زيادة الثقة بالمصارف، وإرتفاع النمو الاقتصادي، كما تتحسن علاقة الجهاز المصرفي المحلي مع المؤسسات الدولية خاصة في مجال التمويل.

كما أفادتنا دراسة العوامل المؤثرة في الأمان المصرفي وتقسيميها إلى داخلية متعلقة بكفاءة أداء التسويقي للمصرف وجودة الخدمة المصرفية وعوامل خارجية التي يمكن حصرها في إستقرار السياسات الإقتصادية الكلية، وقصور التشريعات التي تنظم أعمال المصارف إلى ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات أكثر تعمقا للوقوف على مدى تأثير العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، والتنبؤ بما يكون عليه الوضع في المستقبل بغرض إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي السلبيات المتعلقة بها.

أما فيما يخص نماذج ومؤشرات قياس درجة الأمان، نجد أن النماذج تقوم على أساس قياس المخاطر والتنبؤ بالتعثر المالي، أما المؤشرات فهي عبارة عن مجموعة من النسب المستخدمة كمعايير للأمان المصرفي يسعى المصرف من خلالهما حماية وتأمين أموال المودعين وتحديد قيمة الأمان في البنوك.

الفصل الثاني: أدبيات نظرية حول النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

تمهيد:

يعدُ النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS أحد أهم النماذج التقييمية الحديثة المستخدمة لقياس سلامة الأداء البنكي وتطويره بما يضمن استمرارية البنك ويرفع من قدرته التنافسية، بالإضافة إلى أنه يساعد على اكتشاف أوجه الخلل المالي في نشاط المؤسسات البنكية قبل وقت مبكر وهو ما يتيح لها فرصة عدم التعرض لمشاكل مالية قد تؤدي بها للانهيار أو الإفلاس.

حيث وبموجب هذا النموذج يعطي كل بنك تصنيف مركب مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية تتعلق بظروف البنك المالية والتشغيلية.

وللإلمام بهذا النموذج تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث نوردها كما يلي:

- **المبحث الأول:** ماهية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS
- **المبحث الثاني:** مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS
- **المبحث الثالث:** استخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS ومحددات الأمان المصرفي المرتبطة به.

المبحث الأول: ماهية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS*

يستمد النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS ماهيته من تعدد مفاهيمه لدى الخبراء والمهتمين بدراسته، لذا نرى أنه ينبغي التسبيق بعرض نشأته وتطوره وكذا أهم تعاريفه وخصائصه، ثم نعرج إلى ذكر مميزاته، ثم سنتطرق إلى أهدافه.

المطلب الأول: نشأة وتطور النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS ومفهومه

سنتطرق في هذّا المطلب إلى نشأة وتطور CAMELS في الفرع الأول، أما بالنسبة للفرع الثاني سوف نتطرق إلى مفهومه.

الفرع الأول: نشأة وتطور النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

بدأ إستخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980، من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر (EWS)، وقد كشفت نتائج التقييم حسب هذا النموذج أوجه الخلل بالمصارف الأمريكية ومدى تحديد سلامتها المصرفية، وكانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الاحصائي التقليدي الذي كان متبعا.

وقد دعا الفدرالي إلى ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية[1].

إن الباحث والمتتبع للمعايير CAMELS يلاحظ أن المعيار خلال مراحل تطوره وقبل أن يصبح على شكله الحالي مرّ بعدة مراحل، وبرزت منه عدة نماذج لاستعمالات مختلفة، نحاول تفصيل أهمها فيما يلي:

أولا: معيار CAEL

كانت السلطة الإشرافية الأمريكية الممثلة بمؤسسة التطوير والإستثمار الفدرالي هي أول من استعمل هذا النموذج سنة 1980 بتقديم تصنيف ربع سنوي، ثم تعميمه والأخذ به في ديسمبر 1999، حيث كان الخبراء يستفيدون منه في تحليل النسب البسيطة، كأداة للرقابة المصرفية المكتبية، يستند على أربعة عناصر فقط هي كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة[2].

---

* - **CAMELS: C:** Capital Adequac**, A:** Asset Quality**, M:** Management Quality**:** Earning Management**, L:** Liquidity**, S:** Sensitivity to Market Risk.

[1] – حمزة رملي، عمار قرفي، **قياس الأداء المصرفي بإستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكرCAMELS : دراسة مقارنة بين البنك الزراعي ABCوالبنك الأمريكي JPM&CH** ، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 08، العدد 1، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، الجزائر، 2021 ، ص. 154

[2] – قوال زواوية إيمان، **تقييم أداء البنوك الجزائرية بإستخدام معيار Camels**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، غير منشورة، 2018/2017، ص.73

ثانيا: معيار CAMEL

تم تطوير معيار Camel بإدخال بعض التعديلات عليه تجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، كنموذج يساعد المصارف التجارية على عمل تقييم وتصنيف سنوي داخلي لفروعها العامة وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية، بدلا من الاعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك المركزية لتفعيله، وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية، حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي[1] .

ثالثا: معيار CAMELS

اعترف المنظمون الماليون في الولايات المتحدة، أن أثر الأسواق التنافسية العالمية الحالية لم يمكن مدرجًا بشكل كاف في نظام Camel، مما أدى بهم في سنة 1996 إلى مراجعة هذا النموذج، وابتداءا من سنة 1997 تم اعتماد وإضافة مؤشر سادس للمعيار من أجل قياس المخاطر النظامية المتعلقة بمخاطر السوق والذي يرمز له بحرف (S) وذلك لمعرفة حساسية البنوك اتجاه عوامل السوق والمتمثلة في كل من مخاطر سعر الفائدة، مخاطر تقلبات سعر الصرف، مخاطر التسعير[2].

وبالتالي أصبح المعيار يأخذ في الإعتبار قياس ومراقبة عنصر إضافي إلى العناصر الخمسة الرئيسية له والمتمثل في:

- الحساسية اتجاه مخاطر السوق (Sensitivity to market risk).

مما خلص عنه النموذج الجديد للنظام والمرتكز علة ستة عناصر رئيسية وبالإختصار الجديد CAMELS.

رابعًا: معيار S -CAMELS

يعد معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية حيث يعد إضفاء المشروعية على كافة التعاملات سواء من جانب الموارد أو الإستخدامات، الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه المصرفية الإسلامية، كما أن المتعاملين مع المصارف الإسلامية يركزون بشكل كبير على هذا المعيار، بحيث يعتبرونه المعيار رقم واحد في المفاضلة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وأساس الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه وعلى هذا الأساس يمكن إضافة عنصر سابع لعناصر CAMELS يتمثل في عنصر السلامة الشرعية (S) مع إعطاء تصنيف خاص لمؤشراتها، ليصبح النظام بالاختصار التالي **S –CAMELS**[3].

---

[1]– مالك أحمد الرشيد، **مقارنة بين معياري camels و caelكأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35، السودان، 2005، ص. 7

[2]– Mahdi Bastanand Mohammad Bagheri Mazrae, **Dynamics of banking soundness based on CAMELS rating system**, Department of Industrial Engineering, Eyvanekey University, Eyvanekey, 35918-99888, Iran, Conference paper-July 2016. P 2

[3]– شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، غير منشورة، 2011/2010، ص.109، بتصرف.

لكن يبقى هذا النموذج مجرد فكرة مقترحة ولم يتم اعتمادها لحد الآن، حيث يرى العديد من الباحثين على ضرورة توافر مجموعة من المعايير يتم على أساسها تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية والتي يمكن توضيحها كالتالي:[1]

- ✓ **معيار المشروعية الحقيقة:** يجب أن تكون الفتوى شرعية حقيقية وليست حيلة من الحيل لتسهيل عمل المصرف؛
- ✓ **معيار الكفاءة (كلفة المعاملات):** يجب أن لا تكون الفتاوى ذات تكلفة عالية بحيث تنقص من كفاءة البنك وتنافسيته؛
- ✓ **معيار القبول لدى الجمهور:** أن تكون الفتوى مقبولة لدى الجمهور الذي يحاول دائما أن يقارن بين المنتجات التقليدية والإسلامية؛
- ✓ **معيار الأجر على الفتوى والاستقلالية:** من باب عدم جواز الأجر على الفتوى فيفترض أن يكون أجر المفتي من عند هيئة مستقلة؛
- ✓ **معيار المصداقية:** أن يكون لهيئة الرقابة الشرعية مصداقية وسمعة طيبة لدى الجمهور.

خامسًا: معيار G- CAMELS

هو امتداد وتطوير لنظام تصنيف المؤسسات المالية الموحد الأمريكي، مع الأخذ بعين الإعتبار العوامل البيئية كجزء منفصل من النظام وذلك من أجل دراسة أثر الصناعة المالية على البيئة، وبالتالي تحفيز البنوك على تحمل المسؤولية الاجتماعية والسعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، حيث يهدف هذا النموذج إلى إثراء البحوث ذات الصلة بالنموذج الأصلي لـ **CAMELS.**

[1]– بورقبة: مرجع سابق، نفس الصفحة.

الشكل رقم (04): التطور التاريخي للنموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

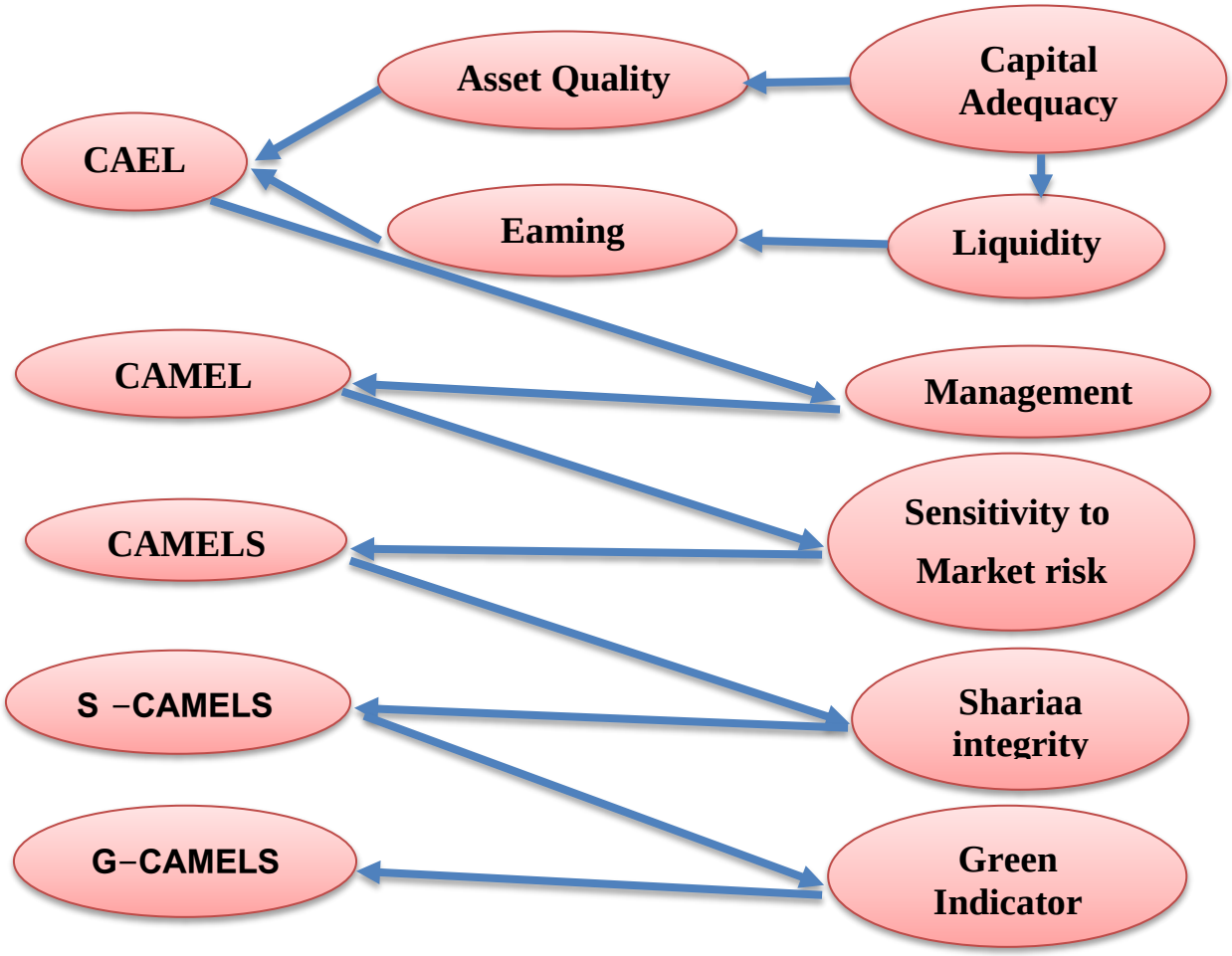

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعطيات السابقة.

الفرع الثاني: مفهوم النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

لقد اختلفت التعاريف حول النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS بين الباحثينن ومن تعريفيها ما يلي:

- **تعريف 01**: "هو نظام للإنذار المبكر بالأزمات يعمل على تحليل الوضعية المالية للبنك من أجل إعطائه درجة تصنيف معينة تمكن السلطات الرقابية من تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة" [1].
- **تعريف 02**: يرى Tihomir Hunjak وDrago Jakovcevic "على أنه نظام يسمح بالتعرف المبكر على المشاكل في عمليات البنك، من طرف الحكومة القانونية من خلال القيام بقياسات صحيحة"[2].

[1]– صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي الأمريكي في دعم الرقابة على البنوك التجارية: دراسة حالة البنك الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، غير منشورة، سنة 2011، ص. 73

[2]–Tihomir Hunjak and Drago Jakovcevic, AHP based model for Bank Performance Evluation and Rating, Switzerland ISAHP, 2001, P.149. A partir le site d'internet: WWW.Isahp.org/2001 proceeding/ papers consulté le: 25/03/2022.

▪ **تعريف شامل:** مما سبق يمكننا أن نستنتج أن النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS هو عبارة عن أداة لتقييم البنوك وتحديد مدى قوة أو ضعف مراكزها المالية.

المطلب الثاني: مميزات وخصائص النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

من خلال هذا المطلب نتطرق إلى أهم مميزات وخصائص النموذج CAMELS والذي تتمحور في النقاط التالية:

✓ تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛

✓ توحيد أسلوب كتابة التقارير؛

✓ اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية؛

✓ الإعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها؛

✓ عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل[1].

المطلب الثالث: أهمية وأهداف النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

سنتعرض في هذا المطلب إلى أهمية وأهداف النموذج الأمريكي CAMELS .

الفرع الأول: أهمية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

إن أهمية استخدام وإستعمال هذا النظام بالنسبة للبنوك أو للمراقبين بمختلف مهامهم يمكننا إبرازها في العناصر التالية:

✓ أثبت هذا المعيار بأنه وفي حال إستخدامه من طرف المراقبين الداخلين للبنك يعتبر نظامًا فعالاً، يمكن من قياس ومراقبة صحة الأداء، إضافة إلى تبيان نقاط الضعف الموجودة وبالتالي تقديم توجيهات أو تصحيحات لها في الوقت المناسب وعلى المدى القصير[2]؛

✓ أداة فعالة لقياس كفاءة وأداء الفروع الداخلة للبنوك وذلك عملا بمبدأ الرقابة الداخلية، الذي يجب على البنوك تبنيها؛

✓ يلعب دورًا مهمًا في الإشراف المصرفي من طرف البنوك المركزية على البنوك التجارية لضمان سلامة النظام المصرفي؛

---

[1]– عبد النبي إسماعيل الطوخي، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية بإستخدام المؤشرات المالية الرائدة**، مجلة جامعة أسيوط، مصر،2008، ص.8.

[2]– مصطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 6، 2008، ص.12

✓ يعتبر أداة للرقابة الميدانية والمباشرة (On –site Bank Examination)، حيث أن الزيارات المنتظمة من طرف المراقبين لفروع البنوك والمقابلات مع الإدارة، وتقييم دقة البيانات المالية والسجلات المحاسبية، ومراعاة الضوابط الداخلية والإمتثال للقانون واللوائح، تعتبر كلها من بين المكونات الأساسية نظام CAMELS؛

✓ يعتبر أيضا أداة للرقابة الخارجية وبأقل تكلفة وأقل زمن (OFF –Site Bank Surveillance ، تساعد البنوك المركزية من معرفة صحة وسلامة الوضع المالي للبنوك[1].

الفرع الثاني: أهداف النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

إن الهدف الرئيسي لأنظمة النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS هو تجنب الأزمات أو مواجهتها إن وقعت من خلال سياسات الإستجابة السريعة، كما تهدف هذه الأنظمة أساسا إلى:

✓ تحديد كافة الجوانب السلبية التي تجعل النظام المالي محل استهداف، بالاضافة إلى ضبط المعايير التي تحدد مدى مصداقية الأزمة؛

✓ العمل على تجنب الأزمة الوشيكة والتلطيف منها حالة حدوثها، أو تحويل الموقف إلى فرصة تساهم في الاستقرار وإزالة الخطر؛

✓ ومن هنا يظهر النظام على أنه أداة مفيدة لسياسات الحماية والوقاية، والتي تمكن الحكومات من تطبيق السياسات في المراحل الأولى قبل تطور الأزمات، حيث أن الدراسات التجريبية والتطبيقية وخبرة البلدان تشير إلى أن التدخل في بداية الأزمة أفضل وذو نتائج إيجابية على إخماد الأزمات أو التخفيف من أثارها[2].

[1]– قوال زواوية، مرجع سابق، ص. 73

[2]– الوكيل محسن عبد العزيز، **كيف تتجنب الوقوع في أزمة مصرفية**، مجلة الاقتصادي، 22 جانفي2007، العدد 1986، ص.5

المبحث الثاني: مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

حسب المنظمين الفيدراليين في الولايات المتحدة الأمريكية يتم تقيم الحالة المدنية العامة بانتظام لكل بنك مع تحديد المخاطر التي يواجهها من خلال عمليات الفحص التي يقومون بها لإعداد التقارير الدورية، وكذا تصنيف البنك وفقا لنظام وترتيب موحد والذي يتكون من ستة (06) مؤشرات من الأداء جمعت في كلمة CAMELS، حيث يشير كل حرف من هذه الكلمة إلى نوع محدد.

المطلب الأول: كفاية رأس المال وجودة الأصول وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

الفرع الأول: كفاية رأس المال وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS. (Capital Adequacy)

يعتبر موضوع كفاية رأس المال أو ما يعرف بتدعيم المراكز المالية احدى الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، مرّ عبر الزمن بعدة مراحل خلال تطوره، لكن قبل ذلك سنتعرض إلى مفهوم كفاية رأس المال.

أولاً: مفهوم كفاية رأس المال

هي مقياس لمبلغ رأس مال البنك معبرًا عنه كنسبة مئوية من أصوله المرجحة بالمخاطر، وهي مؤشر بارز على السلامة المالية ويعكس ما إذا كان البنك لديه رأس مال كافٍ لتحمل خسائر غير متوقعة تنشأ في المستقبل وعلى أساس قدر من الرفع المالي أم لا[1].

تحدد صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الإعتبار أهم المخاطر المالية والخسائر المالية غير المتوقعة التي تنشأ في المستقبل، وإن أهم العناصر التي يتم الأخذ بها عند تقييم رأس المال تتمثل في:[2]

- ✓ نسبة كفاية رأس المال والرفع المالي فيها إذا كانتا متوافقتين مع متطلبات السلطات الرقابية؛
- ✓ مقارنة نسبة كفاية رأس المال مع نسبة الكفاية للبنوك المتشابهة؛
- ✓ احتساب نسبة الديون إلى حقوق الملكية؛
- ✓ قدرة ربحية البنك على دعم رأس المال؛
- ✓ قدرة البنك على الدخول إلى أسواق رأس المال؛
- ✓ قدرة مساهمي البنك على دعمه وضع رأس مال إضافي.

ثانيًا: صيغ حساب رأس المال

تحسب بالطرق التالية:

---

[1]– Sema Bayraktar and Masoud Ghazav, **Performance Anaylysis of Banks In Turkey Using Camels Approach case syudy: Six Turkish Banks During 2005 to 2016**, Journal Of Business Research –Turk, juine 2018, p. 853

[2]– ودان بوعبد الله، شوشة يمينة، **أثر تطبيق نظام التقييم البنكي Camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنك الوطني بي أن بي باربيا الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 08، سكيكدة، الجزائر، 2013، ص. 9

الجدول (02): نسب كفاية رأس المال

نسبة كفاية رأس المال	
رأس المالي الأساسي/ الأصول المرجحة داخل وخارج الميزانية دون أوزان مرجحة	نسبة الرافعة المالية
رأس المال الأساسي/ مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق	نسبة كفاية رأس المال
إجمالي المطلوبات/مجموع الأسهم	نسبة مشاركة حقوق الديون
مجموع الأسهم/ إجمالي الأصول	إجمالي حقوق الملكية إلى نسبة إجمالي الأصول
القروض/ مجموع حقوق الملكية	نسبة معامل إلتزامات التمويل

Source: Musaed sulaiman Alali, Soudus Al –Yatame, **Analyzing the Financial Soundness of Kuwaiti Banks Using CAMELS Framework**, 2019, p57**.**

ثالثًا: تصنيف كفاية رأس المال:

تصنف إلى ما يلي:

الجدول (03): تصنيفات رأس المال حسب مؤسسة

النسبة	رأس مال جيد	رأس مال ملائم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جدًا
رأس المال الأساسي/ مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل4 %	أقل من3%
رأس المال الأساسي/ الأصول المرجحة	5%فأكثر	4%فأكثر	أقل4 %	أقل من3 %
إجمالي رأس المال/ الأصول المرجحة بالمخاطر	10% فأكثر	8% فأكثر	أقل8 %	أقل من 6 %

المصدر: صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA**، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، غير منشورة 2011/2010، ص. 91

وسوف يؤذي إلى تصنيف صحيح له ويساهم في دعم عمليات التفتيش كما يلي:[1]

- ✓ مستوى جودة رأس المال والوضع المالي؛
- ✓ حجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال؛
- ✓ مسارات وتطورات الأنشطة المحلية والإقليمة المتعددة؛
- ✓ تطور شبكة عمل الفروع؛
- ✓ أداء الأرباح ودورها في نمو رأس المال؛

[1]– أحمد نور الدين الفرا، **تحليل التقييم المصرفي الأمريكي Camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك فلسطين**، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ص. ص. 46،45

✓ الدخول إلى أسواق رأس المال؛

✓ كفاية المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض؛

✓ مدى تركز المخاطر وارتباطها بالأنشطة غير التقليدية.

رابعًا: أسس تصنيف كفاية رأس المال وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

يأتي التصنيف كما يلي:[1]

❖ **البنك الذي يصنف رأس ماله (1):** يتصف بالمؤشرات التالية:

✓ أداء قوي للأرباح؛

✓ النمو الجيد للأصول؛

✓ خبرة الإدارة جيد في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها؛

✓ معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة؛

✓ حجم المنخفض للأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

❖ **البنك الذي يصنف رأس ماله (2):** لديه نفس الخصائص الصرف الذي يصنف رأسماله حيث تجاوز نسب ملاءة رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نمو بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبيًا، فضلا عن إخفاق الإدارة في الإحتفاظ برأس مال كافٍ لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال، رغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برنامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي؛

❖ **البنك الذي يصنف رأس ماله (3):** يتوافق مع كفاية رأس مال والمتطلبات التنظيمية للملائمة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة مما يتطلب إشراف تنظيميًا لاتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال، ويعاني البنك من ضعف ربحيته وضعف نمو أصوله وهي عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلبا على قدرة البنك والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله؛

❖ **البنك الذي يصنف رأسماله (5):** تعتبر معسرة بحيث تتطلب إشرافا رقابيا قويا لملاقات خسائر المودعين والدائنين، حيث أن الخسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الاجتماعي، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الإنهيار الكلي للمصرف.

[1]– مخلف سليمان، **نظام التقييم المصرفي Camels،رسالة ماجيستير إدارة أعمال**، مجلة المحاسب العربي، العدد 1، 2016، ص. ص.2،3

الفرع الثاني: جودة الأصول وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS . (Asset Quality)

أولاً: تعريف جودة الأصول

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، تعتبر ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحسم في نشاط الذي يقود البنك عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال[1].

نقوم بحساب النسب التالية:[2]

❖ **نسبة التصنيف المرجح:** تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، إذا كانت هذه النسبة في إنخفاض فيعني هذا أن البنك له حركة منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد.

$$\text{نسبة التصنيف المرجح}(\mathbf{TCR}) = \frac{\text{إجمالي الأصول المصنفة}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}}$$

❖ **نسبة إجمالي التصنيف:** تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل.

$$\text{نسبة إجمالي التصنيف } (\mathbf{WCR}) = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}}$$

كما يتم الأخذ بعين الإعتبار النسب التالية:[3]

❖ **نسبة الأصول الثابتة والاستثمارات إلى إجمالي رأس المال:** تقيس هذه النسبة ما تمثله الأصول الثابتة والاستثمارات بالنسبة لرأس المال، حيث كلما قلت هذه النسبة كان ذلك أفضل للبنك حتى لا يخرج عن نشاطه العادي وهو منح القروض.

❖ **نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض:** تقيس هذه النسبة ما تمثله القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض، حيث كلما قلت هذه النسبة كان الوضع أفضل للبنك.

---

[1]– عاشوري، مرجع سابق، ص. 77

* القروض المتعثرة: هي القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع ممالطة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة.

[3]– مالك الرشيد، مرجع سابق، ص.9

ثانيًا: تصنيف جودة الأصول

يتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية:

- ✓ حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال؛
- ✓ حجم واتجاهات اجال التسديد القروض التي فات موعد تسديدها والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها؛
- ✓ التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة؛
- ✓ حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين؛
- ✓ فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة؛
- ✓ النشاطات القانونية المتعلقة بالإئتمان (مطالبات، ملاحقة المقترضين)؛
- ✓ مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والإئتمان المتعثرة؛
- ✓ أساليب إدارة الأصول الأخرى (الإستثمار في الأوراق المالية، الأصول الثابتة والكمبيالات...إلخ).

ثالثا: أسس تصنيف أصول البنك وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

إن تصنيف نوعية الأصول يعكس حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمار والعقارات المستكملة ونشاطات خارج الميزانية، كذلك فإن التصنيف يعكس مقدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات، ويأتي التصنيف كما يلي:[1]

❖ **البنك الذي تصنف جودة أصوله (1):** يعني أن نوعية موجوداته قوية وإدارة قوية للقروض، والمشاكل معروفة ومحددة، والمخاطر طفيفة مقارنتا بحجم رأس المال ومقدرة إدارة البنك، وأن نوعية إدارة البنك لا تستدعي أي اهتمام رقابي.

❖ **البنك الذي تصنف جودة أصوله (2):** تكون نوعية أصوله مرضية، وكذلك بالنسبة إلى إدارة القروض، وإن مستوى وحدة تصنيف القروض والمشاكل الأخرى تحتاج إلى إهتماما محدود من قبل السلطات الرقابية.

❖ **البنك الذي تصنف جودة أصوله (3):** تكون نوعية أصوله وإدارة القروض أقل من مرضية، ونوعية الأصول والمخاطر الأخرى تحتاج إلى اهتمام من قبل السلطات الرقابية وهناك حاجة لتحسين مستوى إدارة القروض وإدارة المخاطر من قبل الإدارة.

❖ **البنك الذي تصنف جودة أصوله (4):** هناك ضعف في نوعية الموجودات وإدارة القروض، وأن مستوى المخاطر ومستوى الأصول المصنفة مرتفعة وغير مسيطر عليها بشكل كافي ويمكن تعرض البنك إلى خسائر محتملة إذ تراكمت بدون معالجة.

❖ **البنك الذي تصنف جودة أصوله (5):** يعاني من ضعف كبير في نوعية أصوله وإدارة القروض مما يشكل تهديدا مباشر على وضعية البنك المالي.

---

[1]– إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، ورقة عمل، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006، ص.25.

المطلب الثاني: جودة الإدارة وإدارة الربحية وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

الفرع الأول: جودة الإدارة وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS (Management Quality)

أولاً: تعريف جودة الإدارة

تعرف بأنها عملية التخطيط واتخاذ القرار والتنظيم والقيادة والتحفيز والرقابة التي تمارس في حصول المنظمة على الموارد البشرية والمالية والمعلوماتية ومزجها وتوحيدها وتحويلها إلى مخرجات بكفاءة عالية[1] .

ثانيًا: مؤشرات تصنيف الإدارة

يستند تصنيف الإدارة إلى دراسة العوامل التالية:

- ✓ الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول؛
- ✓ فهم المخاطر الملازمة للنشاطات البنكية والبيئية والإقتصادية السائدة؛
- ✓ توفير برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعال لها؛
- ✓ الأداء المالي للبنك بالنظر إلى نوعية الأصول، كفاية رأس المال، الأرباح والسيولة؛
- ✓ تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية؛
- ✓ قوة وملائمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي؛

ويمكن تلخيص هذه الإعتبارات في خمسة مؤشرات أساسية هي:

الحوكمة، الموارد البشرية، الإجراءات، المراقبة والتدقيق، نظام المعلومات والتخطيط الإستراتيجي.

1. **الحوكمة:** يرى طارق عبد العال حماد أن" الحوكمة هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابتها التي تقوم بها الإدارة"[2].

يعرفها بنك التسويات الدولية بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف والتي تحدد كيفية وضع الأهداف مع حماية مصالح كل من حملة الأسهم وأصحاب المصالح والإلتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية لمصالح المودعين [3].

2. **الموارد البشرية:** يمثل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء[4].

---

[1]– عبد اللطيف عائض، **دور الإدارة في نجاح البنوك الإسلامية**، مقال بمجلة العلوم الاجتماعية، العدد 31، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، ديسمبر 2010، ص.69

[2]– طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، (مصر: الدار الجامعية، 2005) ص.9

[3]– إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015) ص. 306

[4]– Sonia B, Saltzman Darcy Salinger, le system d'évaluation Camels d'action , 1998 p.2, a partir le site d'internet http: // www.mixmarket-org/sites/default/files/medialibrary/10011.150/CAMELS.pdf consulte le : 27/03/2022.

3. عملية المراقبة والتدقيق: باعتبارها مرتبطة مباشرة بالإدارة ومستقلة، فإنه يتم تقييم درجة تشكيلها ومدى فعاليتها في إدارة المخاطر أو ما يعرف بتقييم التدقيق الداخلي من خلال ما يلي:[1]

- ✓ مدى كفاءة وفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك؛
- ✓ مدى وجود دائرة تدقيق فعالة ومستقلة؛
- ✓ توافر لجان مختلفة لدى البنك مثل إدارة الموجودات والمطلوبات، لجنة الإستثمار، لجنة الامتثال.

4. نظام المعلومات: تتمثل مهامه في جميع البيانات المتعلقة بنواحي النشاط الداخلية أو الخارجية، ثم معالجتها آليا وتزويد الإدارة المصرفية بالمعلومات الناتجة عن هذه المعالجة، للمساعدة في حل المشكلات وصنع القرارات[2].

5. التخطيط الإستراتيجي: والذي يحدد ما إذ كانت المؤسسة قد طورت منهجا متكاملاً للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

ثالثًا: تصنيف جودة الإدارة حسب النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

يتم تصنيف الإدارة حسب النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS كما يلي:[3]

- ❖ **البنك الذي تصنف جودة إدارته (1):** فإنه يتمتع بأداء إداري عالي في جميع المجالات ولديه القدرة على الإستجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية.
- ❖ **البنك الذي تصنف جودة إدارته (2):** فإنه يتمتع بأداء إداري جيد ويوجد كفاءة إدارة في جميع المجالات.
- ❖ **البنك الذي تصنف جودة إدارته (3):** فإنه يتمتع بأداء إداري مقبول ويظهر نقاط ضعف الأساسية في العوامل الواحد أو أكثر.
- ❖ **البنك الذي تصنف جودة إدارته (4):** فإنه يتمتع بأداء إداري ضعيف ويظهر ضعف عام في عدد من العوامل.
- ❖ **البنك الذي يتصف جودة إدارته (5):** فيتمتع بأداء إداري حرج وغير فاعل.

---

[1]– محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره**، (السودان: دار الفكر، الطبعة الأولى، 2013) ص. 224

[2]–نجم عبد الله الحميدي واخرون، **نظام المعلومات الإدارية مدخل معاصر**، (عمان: دار وائل للنشر) ص.314

[3]– بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف بإستخدام نموذج التقييم المصرفي Camels**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية، المجلد 40، العدد 01، 2018، ص.296

الفرع الثاني: إدارة الربحية وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS. (Earning Management)

أولا: تعريف إدارة الربحية

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، وتقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول من نقطة البداية لتقديم الأرباح، بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل التالية:[1]

- ✓ مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال ورفع أرباح معقولة؛
- ✓ نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب؛
- ✓ حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي؛
- ✓ مدى اعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية والأنشطة ذات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل؛
- ✓ فعالية إعداد الموازنة والرؤية على بنود الدخل والنفقات؛
- ✓ كفاية المخصصات والاحتياطات الخاصة بخسائر القروض.

ثانيا: صيغ حساب إدارة الربحية

تحسب كما يلي:

الجدول (04): حصص إدارة الربحية

نسبة جودة الأرباح	
سعر الفائدة المحملة على القروض- سعر الفائدة الدفوع على الودائع	**هامش سعر الفائدة**
صافي الربح/ إجمالي الدخل	**هامش صافي الربح**
النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول	**العائد على إجمالي الأصول ROA**
النتيجة الصافية/ حقوق الملكية	**العائد على حقوق الملكية ROE**

Source : Musaed suaiman Alali, Sundus al-Yatame, OP. CIT, P59.

[1]- شريف أحمد يحي، **تطبيق نظام Camels في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد 2، كلية التجارة الإسماعلية، جامعة قناة السويس، مصر، 2017، ص. 603

ثالثًا: تصنيف جودة الربحية وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

تصنف إدارة الربحية إلى:[1]

❖ **البنك الذي تصنف أرابحه (1):** يتصف بالمؤشرات التالية:

✓ يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال ودفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين؛

✓ سلامة أوضاع الميزانية والرقابة القوية على بند الدخل والنفقات؛

✓ الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية؛

✓ الإعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية؛

✓ نسبة الربحية بالعادة فوق 1%.

❖ **البنك الذي تصنف أرباحه (2):** يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالإعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية وتكون نسبة الربحية 1% أو قريبة منها (بين 0.75% و1 %).

❖ **البنك الذي تصنف أرباحه (3):** يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل المذكورة، وقد يشهد البنك انخفاضا في أداء الأرباح بسبب الإجراءات الإدارية أو عدم فعاليتها مما يعيق تكوين الإحتياجات اللازمة، وتبلغ نسبة الربحية بين 0.5 %و0.75% الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.

❖ **البنك الذي تصنف أرباحه (4):** يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد تكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كافٍ للإحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسائر برأس المال، ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات.

كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات الغير إيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الموجودات من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية حيث أنه بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية وتكون الربحية بين 0.25 % و0.5% أو الدخول بالخسائر.

[1]– محمد سمير دهيرب، **نظام تقييم المصرفي بمؤشرات Camels في ظل المخاطر**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 11، العدد 45، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة المثنى، العراق، ص. 276

❖ **البنك الذي تصنف أرباحه (5):** يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تسبب بالإعسار وشيك، وتبلغ نسبة الربحية هنا أقل من 0.25% أو الدخول بالخسائر.

المطلب الثالث: جودة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

الفرع الأول: جودة السيولة وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS. (Liquidity)

يعتبر توفر السيولة في البنوك من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء للمفاضلة بين البنوك ومن أهم وسائل الوقاية من مخاطر الإفلاس من خلال القدرة على مواجهة الإلتزامات كطلبات السحب الغير متوقعة والظرفية والتي يمكن أن تتحول لأزمة خاصة في حال عدم معالجتها والتحكم فيها.

أولاً: مفهوم جودة السيولة

لقد تعددت تعاريف السيولة نذكر منها ما يلي:

- **تعرف السيولة على أنها:** قدرة البنك على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب، ويجب التفريق في هذّا المقام بين سيولة الأصل وقابليته للتداول، فسيولة الأصل تعني قابليته للتحول إلى نقد في تاريخ استحقاقه، أما قابلية التداول فيقصد بها إمكانية حصول البنك على قيمة ذلك الأصل قبل تاريخ استحقاقه عن طريق إعادة حسمه لدى البنك المركزي أو لدى بنك اخر[1].
- **كما تعرف السيولة بأنها:** مقدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين سواء العادية أو غير العادية، وتلبية حاجيات المقترضين في الوقت المناسب ودون الإضرار إلى بيع أوراق مالية بخسارة كبيرة أو الإقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة [2].

ثانيًا: نسب السيولة

يمكن تقييم سيولة البنك بالإعتماد على النسب التالية:

1. نسبة التوظيف (نسبة القروض إلى الودائع): وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الودائع}}$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجيات الزبائن من قروض وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى إنخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أي أنها تظهر إنخفاض السيولة.

---

[1] – حمزاوي خالد وهيب، **إدارة العمليات المصرفية**، (الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2001) ص.ص.293،294

[2]– جميل الزايدنين السعودي، **أساسيات في الجهاز المالي**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999) ص. 155

2. <u>نسبة السيولة الحاضرة</u>: وتحسب كما يلي:[1]

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الخصوم الحاضرة}}{\text{الخصوم المستحقة على المدى القصير}}$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته قصيرة الأجل الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة باستعمال الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق أو لدى البنك المركزي أو البنوك الأخرى.

بالإضافة إلى نسبة القروض لممنوحة إلى إجمالي الأصول:

$$\text{نسبة القروض الممنوحة إلى اجمالي الأصول} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الأصول}}$$

بالإضافة إلى نسبة السيولة القصيرة الأجل والتي تقيس قدرة البنوك على مجابهة أزمات السيولة الحادة لمدة 30يوم:

$$\text{نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل } \mathbf{LCR} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{صافي التدفقات النقدية}}$$

<u>ثالثًا: تصنيف جودة السيولة وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS</u>

يتم تصنيف درجة السيولة إلى:[2]

❖ **البنك الذّي يتم تصنف سيولته (1):** يتصف بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية إلى جانب العوامل التالية:

✓ توفر الأصول السائلة لتلبي تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير المتوقعة؛

✓ محدودية الإعتماد على عمليات الإقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة وتوفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات؛

✓ امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والإستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة.

❖ **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (2):** له نفس خصائص التصنيف المذكورة ولكن المصرف يشهد نقاط ضعف واحدة أو أكثر من تلك العوامل ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية، فعلى سبيل المثال: قد يلبي المصرف احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة أو التخطيط والرقابة أو الإشراف الفعال للعمليات، أو قد يشهد البنك مشكلات في السيولة وقد تتخذ الإدارة ردّ فعل مناسب، لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات، أو قد تغفل

[1] – الجنابي هيل عجمي، **إدارة البنوك التجارية ولأعمال المصرفية**، (الأردن: دار المسار للنشر والتوزيع، 2005) ص. 197

[2] - الفرا، مرجع سابق، ص. ص.81،82

الإدارة أو تتناول غير مناسب الاتجاهات السلبية (على سبيل المثال انخفاض مستوى الأصول السائلة، وزيادة تقلب الودائع، وارتفاع درجة الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف...إلخ).

❖ **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (3):** تظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل المذكورة، ويشير إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضًا إلى تدارس الإدارة الفوري للإتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة البنك على تلبية الالتزامات اليومية، ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة.

❖ **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (4):** يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أنّ تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.

❖ **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (5):** يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة، وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار البنك بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

الفرع الثاني: الحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS (Sensitivity To Market Risk).

يعتبر هذا المؤشر حديثا نسبيا مقارنة مع المكونات الأخرى للنظام، حيث أضيف فقط سنة 1997 كتطور لنموذج CAMELS وذلك في ظل التطورات المالية والمصرفي التي حدثت على المستوى الدولي وجعلتها أكثر عرضة للأزمات.

أولاً: تعريف الحساسية اتجاه مخاطر السوق

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظة الإستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي واحد يقيس هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة[1].

ويمكن تقييم درجة حساسية البنوك من خلال الأبعاد التالية:[2]

- ✓ حساسية المؤسسات المالية لمخاطر السوق؛
- ✓ قدرة مديري المؤسسات المالية على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق؛
- ✓ مدى تعقد مخاطر العمليات غير مغطاة.

---

[1]– محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، **تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS :دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في فترة 2014-2015**، مجلة إضافات اقتصادية، العدد 2، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص. 35

[2]– بورقبة، مرجع سابق، ص.12

ثانيًا: صيغ حساب الحساسية اتجاه مخاطر السوق

تحسب كما يلي:

الجدول (05): نسب الحساسية اتجاه مخاطر السوق

نسب حساسية السوق	
إجمالي الأسهم/ إجمالي الأصول	**التقلبات في أسعار الأوراق المالية**
الأصول الحساسة للمخاطر– الخصوم الحساسة للمخاطر/ الأصول الإنتاجية	**نسبة حساسية الفجوة**
خسائر حركة العملات الأجنبية/ صافي الربح	**تأثير حركة سعر الصرف بنسبة 5% على صافي الربح**
خسائر حركة سوق الأسهم/ صافي الربح	**تأثير حركة سعر الأسهم بنسبة 5% على صافي الربح**

Source: Musaed Sulaiman Alali, Sundus Al –Yatame, OP.CIT.P60.

ثالثًا: تصنيف حساسية اتجاه السوق وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

في ضوء ذلك فإن:[1]

- **البنك الذي تصنف حساسيتها إلى مخاطر سوق (1):** تتصف بالمؤشرات التالية:
  - ✓ درجة التحكم بمخاطر السوق لديه كبيرة؛
  - ✓ صافي أرباح المصرف قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة؛
  - ✓ مخاطر الممارسات الإدارية متدنية جدا تكاد لا تذكر؛
  - ✓ مستوى الأرباح وملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.
- **البنك الذي تصنف حساسيتها إلى مخاطر سوق (2):** لديها خصائص متشابهة كما في التصنيف رقم (1) إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة، فدرجة التحكم بمخاطر السوق قوية، ومستوى الأرباح والملاءة لرأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.
- **البنك الذي تصنف حساسيتها إلى مخاطر سوق (3):** فإن درجة التحكم بمخاطر السوق لديه منخفضة وتحتاج إلى تحسين، كما أن صافي أرباح البنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.
- **البنك الذي تصنف حساسيتها إلى مخاطر سوق (4):** تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل المصرف المركزي خاصة إذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح المصرف غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار

[1] – الفرا، مرجع سابق، ص. ص.104،105

الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق.

❖ **البنك الذي تصنف حساسيتها إلى مخاطر سوق (5):** يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح المصرف غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية للأسعار الفائدة، وفي الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال ضعيفان في مواجهة مخاطر السوق، مما يعني أن جميع تلك العوامل غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث إنه بدون هذه الإجراءات الفورية فإن خسائر فادحة قد تتسبب بإعسار المصرف.

الشكل رقم (05): مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

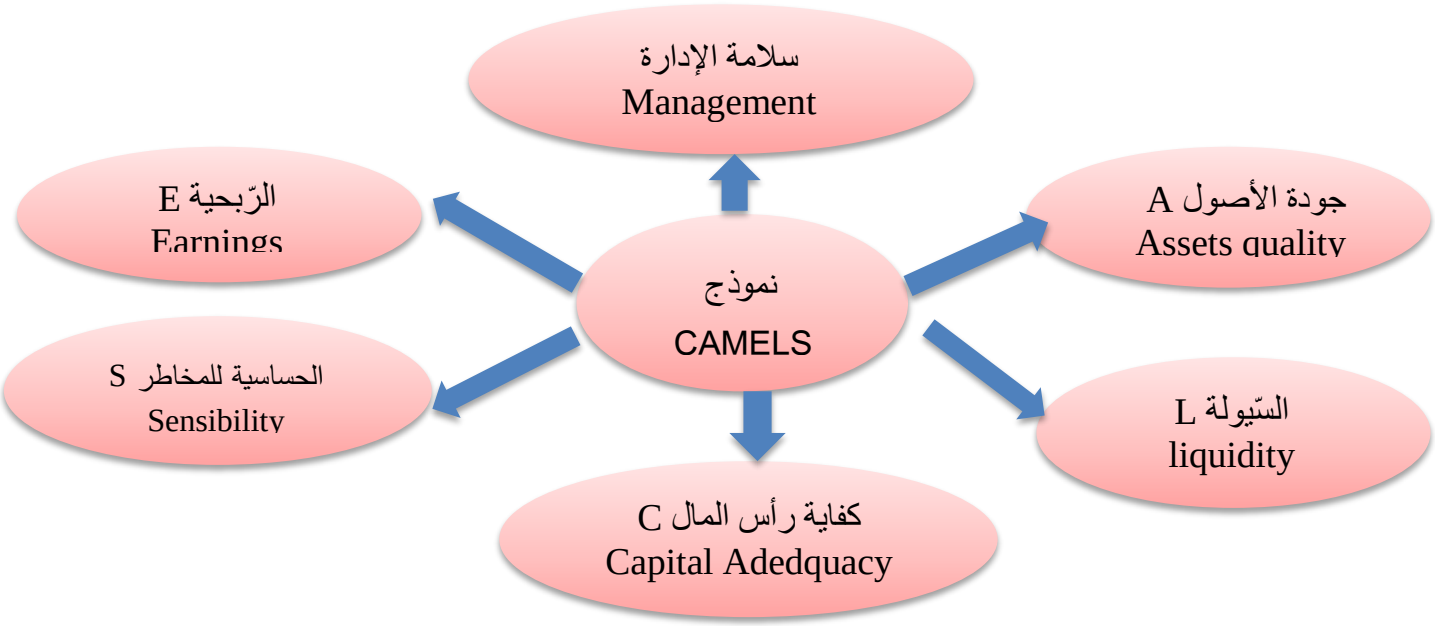

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعطيات السابقة.

المبحث الثالث: استخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS ومحددات الأمان المصرفي المرتبطة به

بعد استعراضنا لكل مؤشر من المؤشرات المكونة لنموذج CAMELS على حدى والطرق الكمية والنوعية المنتهجة في قياسه، سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على كيفية استخدامه بغرض التصنيف الكلي للبنك.

المطلب الأول: تصنيف البنوك حسب النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS والإجراءات الرقابية الواجب إتخاذها

الفرع الأول: تصنيف البنوك حسب النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

سوف نوجز في هذا المطلب كيف يتم استخدام هذا النظام والحكم على تصنيف البنوك وفقًا لكل بند، ويتم استخلاص ذلك استنادًا على نتائج المكونات الستة (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية والسيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق) من خلال حساب متوسط درجة التصنيف للعناصر المجتمعة، حيث تتراوح درجات التصنيف وفقا لـ CAMELS ما بين (1) وهو الأفضل إلى التصنيف (5) وهو الأسوأ، كالاتي:

الجدول (06): تصنيف البنوك حسب النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

	Rating Analysis	Rating Range	Rating Scale
قوي	Strong	1-1.4	**1**
مرضي	Satisfactory	1.6-2.4	**2**
معقول	Fair	3.4-2.6	**3**
هامشي	Marginal	3.6-4.4	**4**
غير مرضي	Unsatisfactory	4.6-5	**5**

المصدر: صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي الأمريكي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجيستير، جامعة سطيف، الجزائر، غير منشورة، 2011، ص. 76

يوضح الجدول السابق درجات التصنيف التي تمنح للبنك انطلاقا من مكونات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS حيث للبنك أن يتحصل على ما يلي: [1]

- **تصنيف رقم (1) القوي**: إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال {1-1.4}؛
- **تصنيف رقم (2) المرضي**: إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال {1.6-2.4}؛
- **تصنيف رقم (3) المعقول**: إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال {2.4-3.6}؛
- **تصنيف رقم (4) الهامشي**: إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال {3.6-4.4}

[1] – عاشوري، مرجع سابق، ص.76

➢ **تصنيف رقم (5) غير المرضي:** إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال {4.6-5}.

وتكون كيفية التصنيف كما يلي: [1]

- **التصنيف الجزئي:** ويمثل مستوى تصنيف في كل مكون من مكونات النموذج الستة على حدى، ويتم حسابه وفق المتوسط الحسابي على النحو التالي:

$$\text{التصنيف الجزئي} = \frac{\text{مستوى تنقيط العنصر}}{\text{عدد السنوات}}$$

- **التصنيف الكلّي أو المركب:** ويمثل المستوى الكلي في كل بنك اعتمادًا على التصنيفات الجزئية لكل عنصر في فترة الدراسة، ويحسب بالوسط الحسابي للتصنيفات الجزئية لكل بنك كما يلي:

$$\text{التصنيف المركب} = \frac{\text{إجمالي التصنيف}}{\text{عدد درجات التصنيف}}$$

الفرع الثاني: الإجراءات الرقابية التي يجب إتخاذها بناء على درجة تصنيف

بناء على درجة التصنيف التي تحصل عليها البنك بعد عملية التقييم والقياس وإظهار نقاط الضعف والقوة بالنسبة لكل مؤشر وصولا للمتوسط الحسابي لتصنيف أداء البنك ككل، ويتم تحديد التصنيف النهائي للبنك استنادا إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة، والتي تأخذ في الإعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها، وبالتالي فإن المصارف التي يكون تصنيفها (4) أو (5) تشير إلى وجود مشاكل جديدة وهامة فيها مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها، فإذا ما تعرض البنك إلى تهديد في ملاءته فإنه يصبح من الضروري توجيه الاهتمام الإداري والرقابي مع إبلاء الاعتبار إلى التصفية الإجبارية أو إعادة تنظيم البنك.

أما البنوك التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي إتخاذ إجراءات إدارة مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف.

أما البنوك التي يكون تصنيفها المركب (1و2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر ذات إدارة راسخة، وأنّ قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة بإستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، إلا أن ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.

[1] – رملي، قرفي، مرجع سابق، ص. 158

فقد ورد في أبجديات CAMELS التوصيات والإجراءات الرقابية الواجب اتباعها بخصوص كل مستوى متحصل عليه من التصنيف والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (07): الاجراء الوقائي الواجب إتخاذه بناء على مخرجات التصنيف الكلي للبنك

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2	سليم نسبيا	معالجة السلبيات
3	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة مستمرة
4	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5	خطرا جدا	رقابة دائمة

المصدر: قوال زواوية إيمان، **تقييم أداء البنوك الجزائرية بإستخدام معيار CAMELS**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، غير منشورة، 2018/2017، ص. 137

يوضح الجدول السابق أهم الإجراءات الوقائية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف التي منحت للبنك من طرف المفتشين.

المطلب الثاني: عيوب وانتقادات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

إن النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS وكغيره من النماذج يحتوي على بعض العيوب التي تندرج من وجهة نظر بعض مراقبي البنك، أو المراقبين الداخلين للبنوك كشكل من القيود والمعوقات التي تؤثر في بعض الأحيان على نتائج تصنيف البنوك، ويمكن تلخيص أهم عيوب طريقة CAMELS في النقاط التالية:[1]

- ✓ يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها، وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛
- ✓ يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى للمجموعة الشبيهة، وعليه فإن حالة حدوث أي تغير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو أداء النظام المصرفي ككل، فإن عادة لا يتم تغير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي؛
- ✓ أعطى المعيار أوزانا للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية النتائج.

[1] – بورقبة، مرجع سابق، ص. 5

المطلب الثالث: الأمان المصرفي وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

تتمثل محددات الأمان المصرفي باستخدام النموذج الأمريكيCAMELS في النقاط التالية:[1]

✓ ترتكز محددات الأمان المصرفي في نظام التصنيف الأمريكي CAMELS على جميع المعايير المتمثلة في معيار كفاءة رأس المال وجودة الأصول، ومعيار إدارة الربحية وجودة السيولة ومعيار الحساسية اتجاه مخاطر السوق، ماعدا معيار الإدارة لصعوبة قياسه كميا؛

✓ تتمثل محددات الأمان المصرفي ضمن أربعة مؤشرات فقط وهي كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية ووضعية السيولة، والإدارة التي تعتبر أداة مكملة للنموذج الأمريكي CAMELS لم تشكل جزءا من النظام لأنه من الصعب تقييم إدارة المصرف بموثوقية عالية؛

✓ النموذج الأمريكيCAMELS يقوم بتقييم الأمان المصرفي في تاريخ التفتيش مما يصعب من عمل تقييم شامل للبنك في تاريخ محدد؛

✓ الأمان المصرفي يرتبط بعلاقة طردية مع كل من كفاية رأس المال، جودة الأصول والسيولة، ما يعني أن الأمان المصرفي يرتبط إرتباطا وثيقا بقدرة البنك على إدارة الخاطر المرتبطة بجانب الأصول.

[1] – إليفي، سرير، مرجع سابق، ص41 .

خلاصة الفصل:

لقد تبين لنا من خلال ما ورد في الدراسة النظرية أن النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS مر بعدة مراحل بدأً بنشأته وتطوره ومفهومه مرورا إلى تفصيل الطرق المعتمدة على ست مؤشرات هامة وضرورية في تقييم نشاط أي بنك هي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الربحية، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق، لذلك فإن أي عملية تطبيق لهذا النظام في تقييم نشاط أي بنك تتطلب فهما دقيقا وواضحا لكل هذه المؤشرات، كما تشترط توفر كل المعلومات التي بإمكانها أن تسهل عملية تحديد قيم المعايير التي تدخل ضمن نطاق كل مؤشر من المؤشرات الست السابقة، ومن هنا يمكننا القول بأن هذا النموذج يعتبر من أقوى نظم الإنذار المبكر وأكثرها استعمالا في العالم.

يقوم هذا النموذج بتحليل الوضعية المالية للمصرف واعطائه درجة تصنيف مرجحة إلى درجة تصنيف كل مؤشر على حدى، طول مدة للدراسة، من خلال تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة عمل البنوك وتوجيه الاهتمام نحوها قصد العمل على تحقيق خدمة أهداف المودعين، المستثمرين والمساهمين، مرورا إلى تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة وكذا أهم عيوبه وانتقادته.

الفصل الثالث:

تحسين درجة الأمان المصرفي بإستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري

تمهيد:

تعتبر الدراسة الميدانية وسيلة ضرورية وهامة للوصول إلى الحقائق الموجودة في مجتمع الدراسة إذ عن طريقها يمكن جمع البيانات والمعلومات وتحليلها بطريقة منهجية وعلمية، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل اسقاط ما تم الوصول إليه نظريًا على ما هو موجود في الواقع.

لقد تعددت الهيئات البنكية المتخصصة في تمويل القطاعات وأهم هذّه الهيئات "البنك الوطني الجزائري"، الذّي يعد أهم البنوك العريقة في السوق الجزائرية والبارزة على المستوى الداخلي والخارجي وذّلك من خلال نشاطه الملحوظ واهتمامه المستمر بالتكنولوجيا الحديثة ومحاولة تطبيقها في مختلف نشاطاته.

حيث يقدم هذّا البنك خدماته من خلال وكالته الرئيسية في الجزائر العاصمة ومختلف فروعه الموزعة عبر التراب الوطني، لذلك اعتمدنا على التقارير السنوية والإستعانة بالموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، بهدف تقييم وتحليل مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS وكذا مؤشرات الأمان المصرفي.

لأجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا فيهم إلى:

- **المبحث الأول:** ماهية البنك الوطني الجزائري.
- **المبحث الثاني:** متطلبات ومؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA.
- **المبحث الثالث:** تطور العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي وعلاقتها بمؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA.

المبحث الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري

نظرا للمكانة التي يتمتع بها البنك الوطني الجزائري باعتباره من أهم البنوك ذات الطابع العمومي، يقوم على تقديم مختلف الخدمات المالية التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

لذا سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة تاريخية عن نشأته ومفهومه، ومراحل تطوره عبر عدة سنوات ومختلف وظائفه وأهدافه، وكذا هيكله التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتطوير البنك الوطني الجزائري BNA*

مر البنك الوطني الجزائري بعدة مراحل أثناء نشأته وتطوره.

الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم Société par actions تأسس بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بموجب الأمر 178/66 الصادر في 13 جوان 1966، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، حيث أنه في عهد الاستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية تمارس نشاطها وهي:

- ✓ القرض العقاري للجزائر وتونس، الذي يحتوي على 133 وكالة، والذي أدمج في 01 جويلية 1967م؛
- ✓ القرض الصناعي والتجاري، الذي يحتوي على 03 وكالات، والذي أدمج في 01 جويلية 1967م.
- ✓ البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، الذي يحتوي على 06 وكالات، والذي أدمج في 01 جانفي 1968؛
- ✓ بنك باريس وهولندا، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان.

وينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دج ومقسمة بين:

- ✓ حصة من 1 إلي 350 مكتتب فيها في صندوق المساهمة "وسائل الإنتاج"؛
- ✓ من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "المناجم، المحروقات، الهيدروليك"؛
- ✓ من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات الغذائية"؛
- ✓ من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات المختلفة".[1]

---

*- **BNA** : Banque Nationale D'Algérie

[1]– سناء سعودي، **تقييم أداء الالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخطر بالوادي، الجزائر، غير منشورة، 2015، ص.51

الفرع الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA

البنك الوطني الجزائري وبالإختصار **(ب و ج)** وباللغة الفرنسية**(BNA)**: هو أحد البنوك التجارية العاملة في الجزائر، تأسس بموجب المرسوم رقم 66/178 في 13 جوان 1966 عن شبكة القرض المالي الجزائري التونسي.

بالإضافة إلى تمويل البنك الوطني الجزائري لقطع الصناعة والتجارة، كما أنه يمول أيضا قطاع الزراعة وذلك إلى غاية إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982، لقد حاول البنك منذ نشأته فتح عدة وكالات في كافة أنحاء الوطن من أجل التوسيع وذلك حتى يتمكن من أداء الدور المكمل له في تمويل جميع القطاعات وقد رافق هذا التوسع في عدد من الوكالات تطور في الموارد بهدف قيامه بدوره على أحسن وجه، ويتوفر البنك حاليا على أزيد من 17 مديرية جهوية للإستغلال تقوم بالتسيير المباشر ومراقبة لـ 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني إضافة إلى وكالة رقمية، أما على المستوى المركزي فيضم أزيد من 12 مديرية عامة مساعدة، والكائن مقره الاجتماعي بالجزائر العاصمة بـ 8 شارع شي غيفارا، حددت مدته 99 سنة ابتداءا من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

الفرع الثالث: تطور البنك الوطني الجزائري BNA

مر البنك الوطني الجزائري في تطوره بعدة مراحل رئيسية هي:[1]

- **المرحلة الأولى (1966)**: تميزت هذه المرحلة بإعتبار أول بنك تجاري وطني في الجزائر المستقلة تم إنشاؤه بتاريخ 13 جوان 1966 وعوض تأسيسه جملة من البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الناشطة أنذاك، ومارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، إضافة إلى تخصصه في تمويل القطاع الزراعي.
- **المرحلة الثانية (1982)**: تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "ببنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي والتنازل له عن 140 وكالة من إجمالي البنك الأم.
- **المرحلة الثالثة (1988)**: صدور القانون رقم 01/88 بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسير الذاتية واستقلالية التسيير، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنوك ككل وخاصة البنك الوطني الجزائري، حيث نتج عنه: (خروج الخزينة العمومية من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها، حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك، حرية البنك في اتخاذ قرارات تمويل المؤسسات).
- **المرحلة الرابعة (1990)**: صدور القانون رقم 10/90 بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، والذي نتج عنه صياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد وأحكاما أساسية من أهمها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي فأصبح البنك الوطني الجزائري

[1]– https://www.bna.dz (le 24/04/2022, à 10h 05min).

شخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام الأموال من المدخرين، عمليات الإقراض إضافة إلى تسيير وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن.

- **المرحلة الخامسة (1995):** بعد الإصلاحات الاقتصادية التي شهدته الجزائر استطاع البنك الوطني الجزائري بعد مواكبته لها وإعادة هيكلته ورفع كامل التحفظات المقدمة له، أن يكون أول بنك يحوز على اعتماده وذلك بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.
- **المرحلة السادسة (2009):** في إطار سعي البنك لتعزيز محفظته المالية وفي شهر جوان 2009 قام برفع رأسماله من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري.
- **المرحلة السابعة (2018):** بعد مرور تسع سنوات وكمؤشر على نمو البنك، والتطور الحاصل في مؤشرات أدائه وتعزيزا لملائته المالية، قام البنك الوطني الجزائري برفع رأسماله من 41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دج، وذلك في شهر جوان من سنة 2018 بعد مصادقة الجمعية العامة.
- **المرحلة الثامنة (2020):** تماشيا مع متطلبات السوق وتنفيذا لتشريعات بنك الجزائر والمتمثلة في النظام رقم 02/20 الصادر في 15 مارس 2020 والذي ألغى النظام رقم 02/18 الخاص بالصيرفة التشاركية، فقد قام البنك الوطني الجزائري باتخاذ كل الإجراءات اللازمة ليصبح أول بنك عمومي جزائري يقوم بتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية للزبائن وذلك بتاريخ 03 أوت 2020.
- **المرحلة التاسعة (2021):** قام البنك الوطني بإطلاق خدمتين جديدتين لفائدة زبائنه التي تتمثل في "التمويل عن بعد" و"بطاقة النخبة" وذلك بتاريخ 29 ديسمبر 2021 قصد جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتقديم خدمات جديدة لصالح زبائنه، وذلك في إطار الرؤية الجديدة والرامية إلى تطوير قطاع المالية ودعم الاستثمار.

المطلب الثاني: أهداف البنك الوطني الجزائري BNA

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف يمكن تقسيمها كما يلي:

أولا: أهداف على المستوى المحلي

السعي في استحداث الطرق والتقنيات في كل المجالات وفي كل الأقسام والمصالح (المقاصة، مصلحة العمليات مع الخارج، مصلحة الصندوق والمحفظة[1]، قروض والتزامات) لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل لإصلاحات النقدية.

1. قسم العمليات مع الخارج:

في هذا القسم سطرت أهداف نذكر منها:

✓ تسهيل العمليات مع المتعاملين بوضع شبكة معلوماتية خاصة بالـ BNA في كل فروع الوطن دون الحيازة لأي ولاية؛

[1]– خريتش حسنة، تقرير تدريبي ميداني المدرسة الوطنية للإدارة، 2003، ص. 11

✓ فتح المجال للتشاور فيما يخص اتخاذ القرارات على المستوى المركزي والفروع الأخرى.

2. عمليات المقاصة:

وذلك بوضع أسس حديثة لعمليات المقاصة إذ يرى أن أهم شيء هو تقليص الوقت لتسوية وضعية المتعاملين وربح أكثر، وكذا زيادة التنسيق فيما بين البنوك والبنك المركزي لأمر الذي يتطلب تطوير مستوى الخدمات من طرف البنك، وقدرة شبكة المعلومات على القيام بهذه العملية بفعالية وفي أقل وقت ممكن دون اللجوء إلى البنك المركزي.

3. قسم القروض:

يقوم بنك الوطني الجزائري BNA بتقديم قروض للقطاع الصناعي والزراعي وذلك بوضع برامج خاصة مع الدراسة المعمقة للأصحاب الطلب لتمديد وتوسيع عمل الوكالة وبالتالي السيطرة واستقطاب الطلب وزيادة رؤوس الأموال بشكل كبير للقيام بالمشاريع الإستثمارية.

4. المنازعات:

يعمل بنك الوطني الجزائري BNA على:

✓ التقليل من المنازعات لتحسين سمعة البنك وذلك باستخدام أفضل الوسائل وشبكات المعلوماتية التي تقلل من نسبة الخطأ أو انعدامها؛

✓ وضع دورات تكوينية لمختلف الإطارات والموظفين قصد تحسين أداء الخدمات البنكية؛

✓ أدخل أحدث التقنيات إلى الشبكة قصد تعامل البنك مع البنوك الأخرى والمتعاملين بصورة متطورة وجيدة.

ثانيا: أهداف على المستوى الدولي

أما بالنسبة لأهداف البنك على المستوى الدولي فقد تمثلت فيما يلي:

✓ توسيع وتحسين المعاملات الاقتصادية فيما يخص تحويلات الوكالة بالبنوك الأجنبية؛

✓ توسيع مجال النشاطات البنكية مع الخارج في مختلف المجالات؛

✓ تسهيل التواصل عن بعد مع الخارج بإنشاء فروع إذا أمكن ذلك من خلال الشبكة الإلكترونية للمعلومات.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للإنطلاق في المرحلة الجديدة التي تميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أما البنوك الخاصة المحلية والأجنبية حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة، أجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارد البشرية، ترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال التعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي، كما سعى البنك إلى التقرب من العملاء وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

يتكون الهيكل التنظيمي من المديرية العامة كإدارة عليا تتفرع إلى مجموعة من مديريات وأقسام وكل منها لها مسؤوليات ووظائف تقوم بها، وفيما يلي وصف تفصيلي للهيكل التنظيمي: [1]

الفرع الأول: وصف الهيكل التنظيمي

- **الهياكل الملحقة بالمديرية العامة:** مديرية تنظيم المناهج والإجراءات.
- **المفتشية العامة:** المفتشية الجهوية– الجزائر العاصمة، المفتشية الجهوية–البليدة، المفتشية الجهوية–قسنطينة، المفتشية الجهوية–وهران، المفتشية الجهوية–بجاية، المفتشية الجهوية– الجنوب الكبير.
- **مديرية التدقيق الداخلي.**
- **الهياكل التابعة للقسم الدولي:** مديرية التحركات المالية مع الخارج، مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية، مديرية العمليات المستندية.
- **الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والنشاط التجاري:** مديرية التسويق والاتصال، مديرية التنشيط التجاري، مديرية دعم شبكة الاستغلال، مديرية التمويل التشاركي.
- **الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات:** مديرية الدراسات القانونية والمنازعات، مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض، مديرية تحصيل الضمانات.
- **الهياكل التابعة لقسم وسائل الدفع والنقد:** مديرية النقد، مديرية وسائل الدفع.
- **الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام:** مديرية الإنتاج والخدمات، مديرية التكنولوجيات والهندسة، مديرية تطوير الدراسات والمشاريع.
- **الهياكل الملحقة بقسم المالية:** مديرية السوق المالي، مديرية مراقبة التسيير، مديرية المحاسبة.
- **الهياكل التابع لقسم المخاطر، المراقبة والمطابقة:** مديرية المطابقة، مديرية المراقبة الدائمة، مديرية تسيير المخاطر، خلية أمن الأنظمة المعلوماتية.
- **الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية:** مديرية الموارد البشرية، مديرية التكوين، مديرية الوسائل العامة، مديرية المحافظة على الأملاك، مديرية تطوير التراث العقاري، مركز تسيير الخدمات الاجتماعية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

الشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي:

[1] - https:// www.bna.dz , consulte le : 25/04/2022, à 11.00h.

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

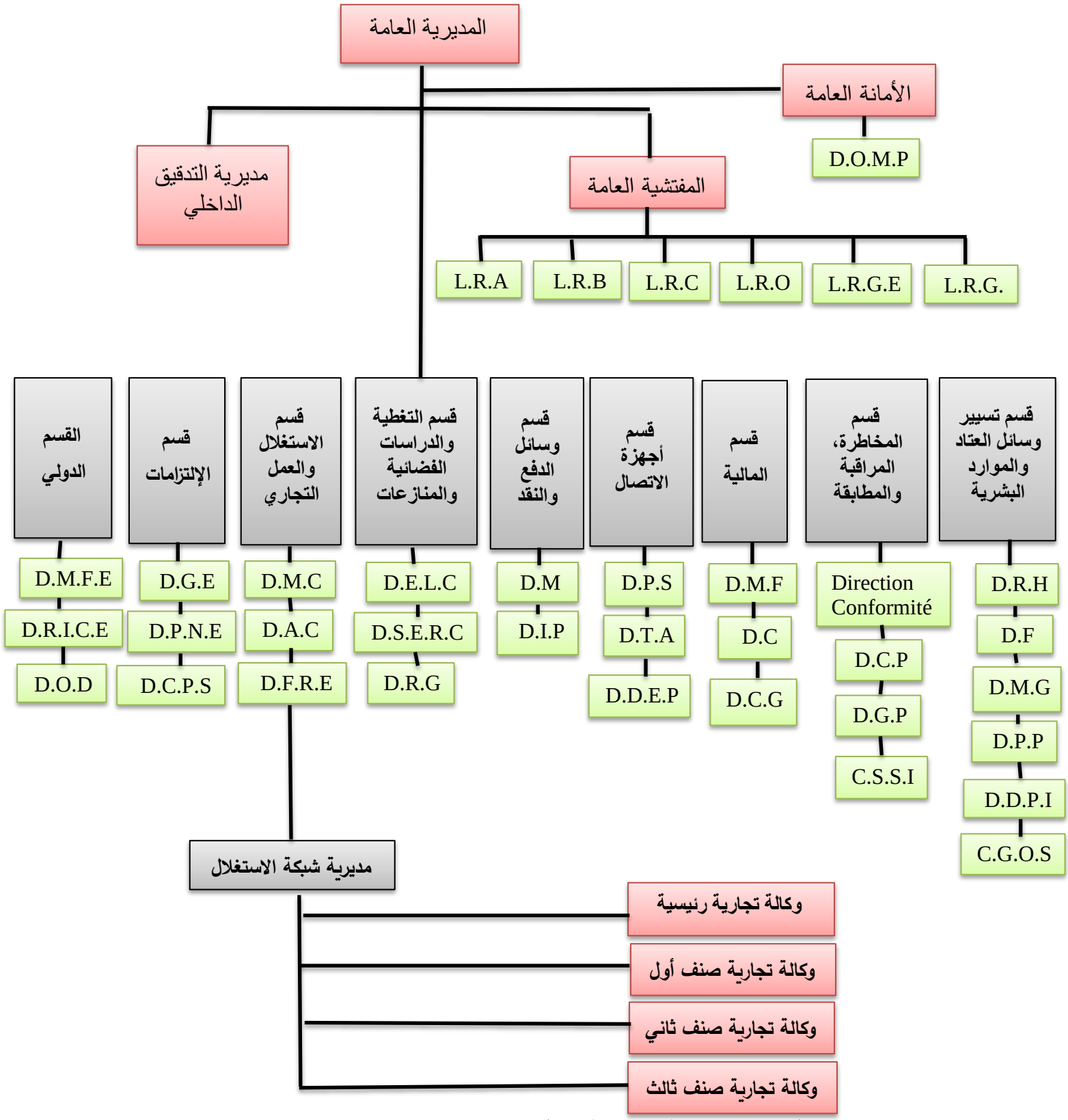

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد علة موقع البنك الوطني الجزائري BNA www.bna.com

المبحث الثاني: متطلبات ومؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA

قد شمل التقييم العناصر الستة المكونة للنموذج الأمريكي CAMELS، من كفاية رأس المال وجودة الأصول والإدارة والربحية وسيولة وصولا إلى تحليل الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

وذلك استنادا إلى القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA للفترة 2016-2019 وبقدر ما توفر لنا من البيانات اللازمة لتقيم أداء البنك.

المطلب الأول: المتطلبات القانونية لمختلف مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA

قبل التطرق إلى الحالات الممكنة لتقييم وتصنيف كل مؤشر من مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA لابد أولا من التطرق إلى القوانين والتعليمات التي أصدرها البنك الوطني الجزائري بخصوص كل مؤشراته.

الفرع الأول: المتطلبات القانونية في البنك الوطني الجزائري BNA

تتمثل التعليمات القانونية الصادرة عن بنك الجزائر الخاصة بتقييم وتحليل مؤشرات النموذج الأمريكي CAMELSفي البنك الوطني الجزائري BNA فيما يلي:

أولا: المتطلبات القانونية بخصوص كفاية رأس المال:

اعتمد بنك الجزائر كغيره من البنوك الأجنبية على سن تعليمات خاصة في تقييم وتحليل ومراقبة كفاية رأس المال في البنك الوطني الجزائريBNA نوجزها فيما يلي: [1]

- ✓ تعليمية بنك الجزائر رقم 04/99 في 1999/08/12 المتعلقة بنماذج تصريح البنوك بنسب التغطية وتحمل المخاطر؛
- ✓ تعليمية بنك الجزائر رقم 09/07 المؤرخة 2007/10/25 المعدلة والمكملة للتعليمة رقم 74/94 والمتعلقة بوضع قواعد الإدارة الاحترازية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 03/18 المؤرخ في 2018/11/04 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 04/04 المؤرخ في 2004/07/19 المحدد لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة؛
- ✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 07/04 المؤرخة في 2004/12/31 المتعلقة بضرورة تصريح البنوك والمؤسسات المالية بمعامل رأس المال والموارد الدائمة؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 01/14 المؤرخ في 02/16 / 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك؛

[1] - https://www.bank-of-algeria.dz/(le 25/04/2022 à 10h 37min).

✓ نظام بنك الجزائر رقم 02/14 المؤرخ في 2014/02/16 والمتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات؛

✓ القواعد المطبقة على قياس الأدوات المالية والاعتراف بها والتي تم وضعها بموجب نظام بنك الجزائر رقم 08/09 المؤرخ في 2009/12/29 والمتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة للأدوات المالية من قبل البنوك والمؤسسات المالية.

ثانيا: المتطلبات القانونية الخاصة بجودة الأصول

يعتمد البنك الوطني الجزائري BNA في تقييم وتحليل ومراقبة جودة الأصول على مجموعة من القوانين والأنظمة ألزمها بنك الجزائر وتتمثل في:[1]

✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 68/94 بتاريخ 25 /1994/10 المحددة لمستوى الالتزامات الخارجية للبنوك؛

✓ تعليمية بنك الجزائر رقم 08/02 بتاريخ 2002/12/26 بشأن نماذج الإقرارات الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية، والوسطاء المعتمدون، بمستوى التزاماتهم الخارجية؛

✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 05/09 الصادرة في 2009/07/30 المتعلقة بالتصريح عن الاعتمادات الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات التي تمتلك جزء من رأسمالها؛

✓ نظام بنك الجزائر رقم 03/14 المؤرخ في 2014/02/16 والمتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها؛

✓ الاداة 107 من المرسوم التنفيذي رقم 01/09 الصادر بتاريخ 2009/07/22 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2009؛

✓ تعليمية بنك الجزائر رقم 02/99 الصادرة في 1999/04/07 بشأن التصريح بالإعتمادات الممنوحة من البنوك والمؤسسات الالية إلى مسؤوليها ومساهميها؛

✓ تعليمة بنك الجزائر 04/99 المؤرخة في 1999/08/12 المتعلقة بنماذج تصريح البنوك بنسب التغطية وتحمل المخاطر؛

✓ الفقرات من (أ، ب، ج) من المادة 02 من نظام بنك الجزائر 08/11 الصادر بتاريخ 2011/11/28 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية؛

✓ المواد من 39 حتى 48 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 المؤرخ في 2011/11/28 والمتعلقة بوضع نظام لقياس وانتقاء مخاطر القرض؛

✓ المواد 12و13و14 من نظام بنك الجزائر رقم 01/14 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية العاملة للجزائر؛

✓ نظام بنك الجزائر رقم 02/14 المؤرخ في 2014/02/16 والمتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات.

[1] - Op Cite, (le 25/04/2022 à 10h 37min).

ثالثا: المتطلبات القانونية الخاصة بجودة الإدارة

ألزم البنك الوطني الجزائري BNA ومختلف المؤسسات الوطنية بمجموعة من القوانين والأنشطة الخاصة بالسير الجيد للإدارة، نذكرها فيما يلي: [1]

- ✓ المواد من 31 إلى 36 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 المؤرخ في 2011/11/28 والمتعلقة بالتنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 03/12 المؤرخ في 2012/11/28 يتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 07/05 المؤرخ في 28 /2005/12 بشأن أمن أنظمة الدفع؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 05/06 المؤرخ في 09 يناير 2006 بشأن تحديد ومضمون وإقرار استلام تقرير المعاملات المشبوهة؛
- ✓ المواد 61 و62 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 المؤرخ في 2011/11/28 والمتعلقة بنظام حفظ الوثائق والأرشيف؛
- ✓ المواد 63و64 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 المؤرخ في 2011/11/28 والمتعلقة بقواعد الحكومة.

رابعا: المتطلبات القانونية الخاصة بجودة الربحية

تتمثل القوانين والأنظمة المتعلقة بتحليل ومراقبة جودة الربحية التي ألزم بها بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الناشطة، تتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ المادة 25 من النظام 03/02 والتي تنص على أنه يجب على البنوك أن تهدف إلى تحقيق ربحية تضمن استمرارها؛
- ✓ المادة 37 من النظام رقم 08/11 والتي تنص صراحة بأنه يجب على البنوك أن تقييم بانتظام نتائج عملياتها؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 08/09 بتاريخ 2009/12/29 والمتعلق بقواعد التقييم والمحاسبة للأدوات المالية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ تعليمية بنك الجزائر رقم 03/11 بتاريخ 2011/09/20 بشأن البيانات المحاسبية الدورية للبنوك.

خامسا: المتطلبات القانونية الخاصة بالسيولة البنكية

يعتمد في تقييم وتحليل ومراقبة خطر السيولة في البنك الوطني الجزائري BNA على عدة قوانين نوجزها فيما يلي:[3]

- ✓ المادة 50 من النظام رقم 08/11 والتي تجبر البنوك على وضع نظام لتحديد وقياس وتسيير خطر السيولة؛

[1] - idem, (le 25/04/2022 à 10h 37min)
[2] - idem, (le 25/04/2022 à 10h 37min)
[3] - idem, (le 25/04/2022 à 10h 37min)

✓ نظام بنك الجزائر رقم 04/11 الصادر في 2011/05/24 بشأن تحديد وقياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة؛

✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 11/07 الصادرة في 2011/12/21 المتعلقة بمعامل السيولة.

سادسا: المتطلبات القانونية الخاصة بالحساسية اتجاه مخاطر السوق

القوانين والأنظمة التي ألزم بها بنك الجزائر والمؤسسات المالية الناشطة، يعتمد عليها في تقييم ومراقبة حساسية التعرض لمخاطر السوق، نوردها فيما يلي: [1]

✓ المادة 53 من النظام رقم 08/11 والتي تجبر البنوك على وضع نظام لتحديد وقياس مخاطر السوق؛

✓ نظام بنك الجزائر رقم 02/17 المؤرخ في 2017/09/25 المعدل والمكمل لنظام بنك الجزائر رقم 01/07 المؤرخ في 3 فبراير 2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات التجارية في الخارج وحسابات العملات؛

✓ تعليمية بنك الجزائر رقم 78/95 بتاريخ 1995/12/26 التي تحدد القواعد المتعلقة بمراكز الصرف الأجنبي؛

✓ نظام بنك الجزائر رقم 01/20 المؤرخ في 2020/03/15 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية؛

✓ نظام بنك الجزائر رقم 04/20 المؤرخ في 2020/03/15 المتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وبأدوات تغطية خطر الصرف.

الفرع الثاني: مؤشرات التقييم في البنك الوطني الجزائري وفقا لمحاكاته النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMLES

للحكم على حالة البنك الوطني الجزائري وفقا لما أوردته منهجية التقييم المصرفي المحاكى لنظام CAMELS واعتمادا على ماورد في الدليل العام للبنك الوطني الجزائري الصادر على المفتشية العامة لبنك الجزائر فإنه يتم تقييم المؤشرات وفق مرجحية قانونية للحالات المحددة للنسب المعبرة لكل مؤشر، كما أرفق تلك المؤشرات بحدود مسطرة أوجب على البنك الحرص عليها وعدم تجاوزها من أجل الحصول على تصنيف جيدة، والجدول الموالي يوضح تلك المؤشرات والتقييم والتصنيف في البنك الوطني الجزائري وفقا لمحاكات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS.

[1] - idem, (le 25/04/2022 à 10h 37min).

الجدول رقم (08): تقييم وتصنيف مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA

تقييم مؤشرات		1 جيد	2 مرضي	3 معقول	4 ضعيف	5 معيب
مؤشرات كفاية رأس المال (C) في البنك الوطني الجزائري BNA	نسبة الرافعة المالية	أكبر من 05%	بين 4.9% و 4.5%	بين4.4% و 3.5 %	3.4% و3%	أقل من 3%
	نسبة الملاءة R de S*	أكبر من 15%	بين15% و12 %	بين12% و8 %	بين8% و6%	أقل من 6%
	معامل التزامات التمويل	أقل من 50%	بين 50% و65%	بين 65% و80%	بين 80% 100%	أكبر من 100%
مؤشرات جودة الأصول (A) في البنك الوطني الجزائري BNA	نسبة الأصول المصنفة الإجمالية TCR	أقل من 20%	من 20% إلى 50%	من 50% إلى 80%	من 80% إلى 100%	أكثر من 100%
	نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر WCR	أقل من 5%	من 5% إلى 15%	من 15%إلى 30%	من 30% إلى 50%	أكثر من 50%
مؤشرات جودة الإدارة (M) في البنك الوطني الجزائري BNA	الإستراتيجية والتخطيط	مرضي جدا	مرضي	معقول	ضعيف	معيب
	آلية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	مرضي جدا	مرضي	معقول	ضعيف	معيب
	دقة البيانات المحاسبية	مرضي جدا	مرضي	معقول	ضعيف	معيب
	إدارة وأمن نظم المعلومات	مرضي جدا	مرضي	معقول	ضعيف	معيب

*- Ratio de Solvabilité

	تكلفة المستخدمين: مصاريف المستخدمين/ إجمالي الأصول	أقل من 25%	بين 26% و30%	بين 31% و38%	بين 39% و45%	أكبر من 46%
مؤشرات الربحية (E) في البنك الوطني الجزائري BNA	معدل العائد على إجمالي الأصول ROA	أكبر من 2.5%	من 1.5% و2.5%	بين 0.5% و1.49%	بين 0% و0.49%	سالب
	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	أكبر من 15%	بين 9% و15%	بين 7% و 8.9%	بين 5% و6.9%	أقل من 5%
	نسبة الكفاءة التشغيلية POE	أقل من 60%	بين 60% و70%	بين 71% و 80 %	بين 81% و90%	أكبر من 90%
	معدل توزيعات الأرباح DRP	أقل من 30%	بين 30% و50%	بين 50% و75%	بين 76% و85%	أكبر من 85%
	معدل استقرار العوائد RSR	أكبر من 75%	بين 50% و75%	بين 20% و35%	بين 10% و19%	أقل من 10%
مؤشرات السيولة (L) في البنك الوطني الجزائري BNA	نسبة التوظيف CDR (معامل القدرة على التمويل)	أقل من 60%	بين 60% و70%	بين 71% و75%	بين 76% و80%	أكبر من 80%
	نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل LCR	أكبر من 100%	بين 90% و100%	بين 80% و89%	بين 70% و79%	أقل من 75%
	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	أقل من 25%	بين 25% و50%	بين 51% و65%	بين 66% و75%	أكبر من 75%

مؤشرات حساسية اتجاه مخاطر السوق(E) في البنك الوطني الجزائري BNA	الوضعية الحالية لنسبة الفجوة GAP	فجوة معدومة في المدى القصير والطويل	فجوة سلبية أو إيجابية بنسبة 10% إلى 15%	فجوة سلبية أو إيجابية بنسبة 15% إلى 25%	فجوة سلبية أو إيجابية بنسبة 25% إلى 35%	فجوة سلبية أو إيجابية بنسبة أكبر من 35%
	التقلبات في أسعار الأوراق المالية	أقل أو يساوي 25%	بين 26 % و30%	بين 31% و37%	بين 38 % و42%	أكبر أو يساوي من 43%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- بن مسعود عبد الله كمال، **دور استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية :دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر، 2021-2022.
- الدليل العام لبنك الجزائر، المنشور على الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/ (le 26/04/2022 à 21h 12min).

المطلب الثاني: حساب مؤشرات (كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة) وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA

يتم حساب مؤشرات كفاية رأس المال وجودة الأصول، جودة الإدارة وتصنيفها في البنك الوطني الجزائري BNA وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS كما يلي:

الفرع الأول: حساب مؤشر كفاية رأس المال (C) في البنك الوطني الجزائري BNA

اعتمد البنك الوطني الجزائري في الحكم على كفاية رأس المال على ثلاثة مؤشرات رئيسية، تعتبر كافية لمعرفة إذا كان للبنك رأس مال (هامش الأمان المحتفظ به) كاف لتغطية الخسائر ومجابهة المخاطر الغير متوقعة والتي تنشأ في المستقبل، ولتوضيح ذلك أكثر سنحاول إعطاء صورة إحصائية بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري المنشورة على الموقع www.bna.com للسنوات من سنة 2016 إلى سنة 2019 نسلط الضوء فيها على طرق حساب مختلف النسب المرتبطة بهذا المؤشر.

أولا: نسبة الرافعة المالية LR*

تعتبر هذه النسبة من أهم نسب مؤشر كفاية رأس المال (C) وتعبر عن حاصل قسمة رأس المال الأساسي على مجموع أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان مرجحة. وتقيس هذه النسبة ما تم استعماله من رأس المال الأساسي لتمويل أصول البنك، ويلزم على البنوك أن تحتفظ بحد أدنى مقدر بـ 3% وفق مقررات لجنة بازل III. ويوضح الجدول التالي مختلف نسبة الرافعة في البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة 2016 إلى 2019 وكذا تصنيفها وفق دليل المفتشية العامة لبنك الجزائر.

* - LR : Leverage Ratio.

الجدول (09): تطور نسبة الرافعة المالية في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	رأس المال الأساسي	أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان مرجحة			مجموع أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان مرجحة	نسبة الرافعة المالية	التنقيط السنوي	التنقيط الكلي
		إجمالي التمويلات للزبائن بنود داخل الميزانية	إجمالي التعهدات للزبائن بنود خارج ميزانية	تحويلات سوق أوراق مالية				
2016	316.490.000	1.512.126.000	873.975.000	763.572.000	3.149.673.000	%10,048	1	1
2017	530.701.000	1.765.470.000	909.151.000	250.219.000	2.924.840.000	%18 ,144	1	
2018	559.312.000	1.965.393.000	973.354.000	352.702.000	3.291.449.000	%16,992	1	
2019	569.213.000	1.997.594.000	989.678.000	473.882.000	3.461.157.000	%17,225	1	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري المنشورة على الموقع www.bna.com (أنظر الملحق رقم 01).

-بن مسعود عبد الله كمال، **دور استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية :دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر، 2021-2022.

الشكل رقم (07): تطور نسبة الرافعة المالية في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

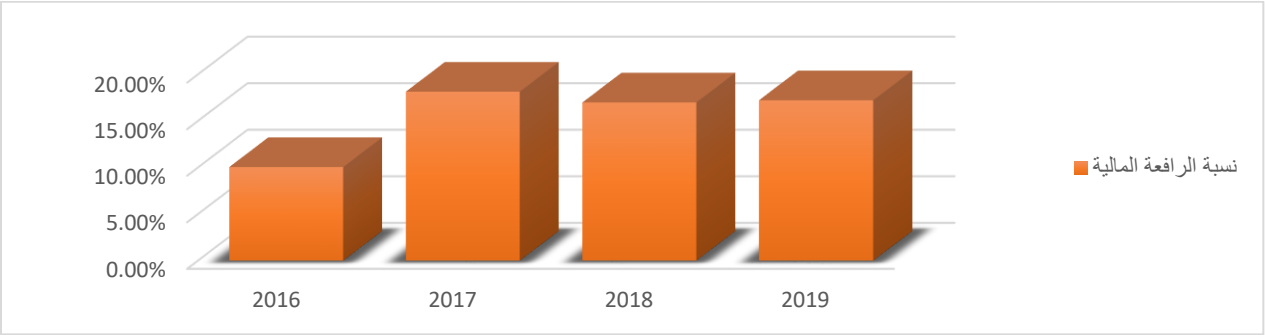

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

بالنظر إلى واقع الأرقام المعروضة في الجدول رقم (09) والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن نسبة الرافعة المالية شهدت في مجملها ارتفاعا متتاليا من 10,048% في سنة 2016 إلى 17,225% في سنة 2019 والتي أخذت فيها سنة 2018 حصة الأسد بنسبة 18,144%، وتعود أصل هذه الزيادة إلى الوتيرة المنتهجة من طرف البنك وحرصه على تدعيم ورفع من رأس المال الأساسي بالموازاة مع زيادة أصوله داخل وخارج الميزانية.

كما يظهر الجدول أعلاه أن نسبة الرافعة المالية بالبنك الوطني الجزائري BNA تتواجد ضمن مجال التصنيف 1 خلال فترة الدراسة من 2016 إلى 2019 وبتصنيف كلي 1، وأكبر بكثير من الحد الأدنى المسطر من طرف بنك الجزائر والمقدر بـ 5% ولجنة بازل III المقدرة بـ 3% وهو ما يوافق المستوى الجيد والذي يعني احترام البنك للحدود المسطرة له محليا وعالميا.

ثانيا: نسبة الملاءة (كفاية رأس المال CAR)

يتم حساب نسبة الملاءة في البنك الوطني الجزائري BNA من خلال قسمة الأموال الخاصة القانونية على مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القروض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق، ويقيس من خلاله النسب الواجب على أي بنك احترامه وعدم تجاوز الحد الأدنى والمقدر بـ 9.5% في الجزائر، وهي نسبة أقل من النسبة المقررة في مقررات لجنة بازل III، واعتمادا على المعطيات المتوفرة في التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري المنشورة على الموقع www.bna.com يمكن إبراز نسبة الملاءة في البنك الوطني الجزائري BNA في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): نسبة الملاءة في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	الملاءة (نسبة كفاية رأس المال CAR)	التصنيف السنوي	التصنيف السنوي
2016	%25,32	1	1
2017	%28,23	1	
2018	%27,22	1	
2019	%23,39	1	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري المنشورة على الموقع www.bna.com (أنظر الملحق رقم 02، 03، 04، 05).

الشكل رقم(08): نسبة الملاءة في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

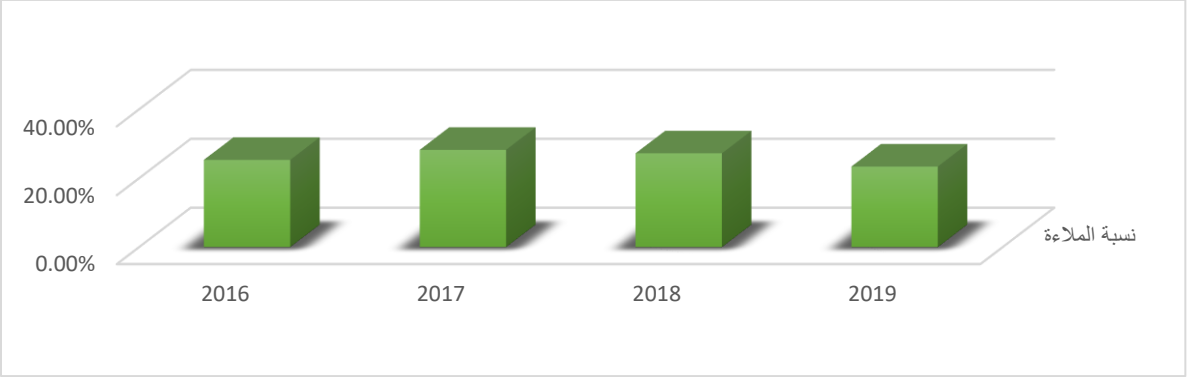

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

تظهر بيانات الجدول رقم (10) والشكل السابق نسبة الملاءة في البنك الوطني الجزائري BNAحيث شهدت ارتفاعا متتاليا بقوة في السنوات 2016، 2017، 2018، ووصلت فيها النسبة إلى 25,32%،

28,23 %، 27,22% على التوالي، ويعتبر هذا التطور مؤشرا جيد على حرص البنك على تدعيم ورفع رأس ماله، إذا قام البنك الوطني الجزائري برفع رأسماله من 41600000 مليار دينار جزائري إلى 1500000 مليار دينار جزائري في سنة 2018.

ويتضح جليًا أيضا من خلال الجدول السابق أن مؤشر الملاءة في البنك الوطني الجزائري BNA يتواجد في مجمله ضمن مجال تصنيف كلي 1 وهو ما يوافق المستوى الجيد (رغم التدهور الحاصل في سنة 2019) والذي يعكس أن البنك الوطني الجزائري BNA لديه رأس مال كاف لمواجهة المخاطر وتغطية الخسائر، وهذا يدل على أنه يتوافق مع المتطلبات التنظيمية للملاءمة المصرفية المحددة من طرف بنك الجزائر والمتطلبات العالمية المحددة من طرف لجنة بازل.

ثالثا: معامل إلتزامات التمويل

يمثل الجدول الموالي نسب معامل إلتزامات التمويل والتي تمثل مقلوب معامل الملاءة، وتقيس هذه النسبة إلتزامات التمويل والقروض التي ينتجها البنك إلى مجموع حقوق ملكيته، وقد وضع لها بنك الجزائر تصنيف خاص بها حيث كلما إنخفضت قيمتها عن 50% كلما كان أداءها جيد.

الجدول رقم (11): نسبة معامل إلتزامات التمويل في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	نسبة الملاءة	حساب معامل إلتزامات التمويل $\frac{1}{\text{نسبة الملاءة}}$	نسبة معامل إلتزمات التمويل	التصنيف السنوي	التصنيف الكلي
2016	%25,32	$\frac{1}{\%25,23}$	%394,944	5	5
2017	%28,23	$\frac{1}{\%28,23}$	%354,32	5	
2018	%27,22	$\frac{1}{\%27,22}$	%367,376	5	
2019	%23,39	$\frac{1}{\%23,39}$	%427,533	5	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري المنشورة على الموقع www.bna.com (أنظر الملحق رقم 02، 03، 04، 05).

الشكل رقم (09): نسبة معامل إلتزامات التمويل في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

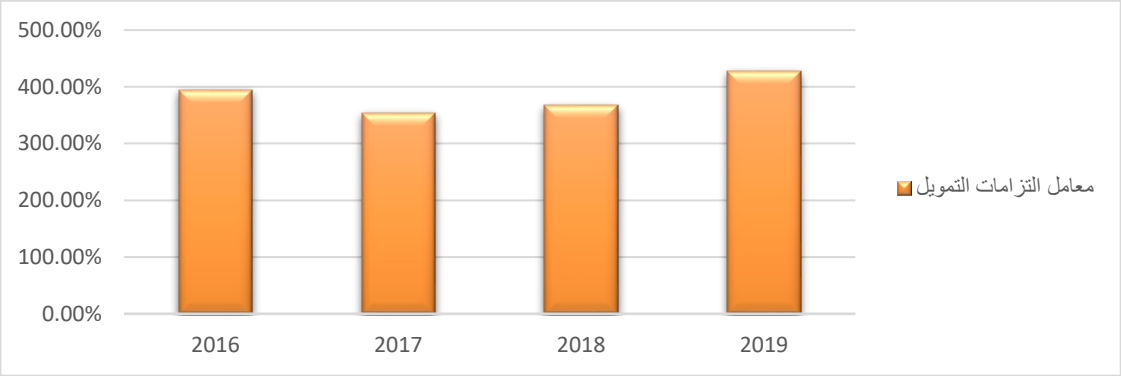

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال قراءة معطيات الجدول رقم (11) والشكل السابق أن التطور الحاصل في معامل إلتزامات التمويل شهد إنخفاض في قيمته خلال ثلاثة سنوات الأولى (2016، 2017، 2018) على عكس سنة 2019 التي ارتفعت فيها نسبة معامل التزامات التمويل، وتجاوزت بكثير النسبة المسموحة فيها من طرف بنك الجزائر إلا أن انخفاضها يمثل تحسننا في الأداء رغم تواجده خارج مستوى الأطر المسطرة والمنصوص عليها من طرف بنك الجزائر، وهذا ما يجعلها تتواجد ضمن مجال تصنيف 5 وهو ما يوافق المستوى المعيب والذي يدل على عدم إحترام البنك للحدود المسطرة وتساهل الإدارة في منح الإئتمانات دون مراعاته للإمكانيته وقدراته، لذا يجب على البنك الوطني الجزائري BNA تدعيم رأس ماله لمواجهة الخسائر الغير متوقعة في المستقبل.

الفرع الثاني: قياس ومراقبة جودة الأصول (A) في البنك الوطني الجزائري BNA

يتم تصنيف جودة الأصول (A) في البنك الوطني الجزائري BNA بالإعتماد على نسبة الأصول المصنفة الإجمالية TCR ونسبة الأصول المرجحة بالمخاطر WCR، فإذا كانت نسبتهما ضمن مستوى القيم المسموح به فهذا يعني إمتلاك البنك لأصول جيدة يؤدي حتما لبقاءه واستمرار نشاطه، وتوليد دخل أكثر والحصول على تقييم جيد.

أولا:نسبة الأصول المصنفة الإجمالية TCR

كما ذكرنا سابقا فإنه يتم حساب نسبة الأصول المصنفة الإجمالية عن طريق قسمة إجمالي الأصول المصنفة على حقوق الملكية مضاف إليها مخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها، والجدول الموالي يوضح نسبتها في البنك الوطني الجزائري BNA:

الجدول رقم (12): نسبة الأصول المصنفة الإجمالية TCR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	إجمالي الأصول المصنفة TCR	مخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها	حقوق الملكية (الأموال الخاصة الصافية)	مخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها + حقوق الملكية (الأموال الخاصة الصافية)	نسبة الأصول المصنفة الإجمالية TCR	التصنيف السنوي	التصنيف الكلي
2016	201.923.000	139.464.000	316.490.000	455.954.000	%44,285	2	2
2017	241.679.000	151.645.000	530.701.000	682.346.000	%35,418	2	
2018	291.879.000	168.763.000	559.312.000	728.075.000	%40,089	2	
2019	325.271.000	185.432.000	569.213.000	754.645.000	%43,10	2	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري المنشورة على الموقع www.bna.com (أنظر الملحق رقم06).

- بن مسعود عبد الله كمال، **دور استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية :دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر، 2021-2022.

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (10): نسبة الأصول المصنفة الإجمالية TCR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

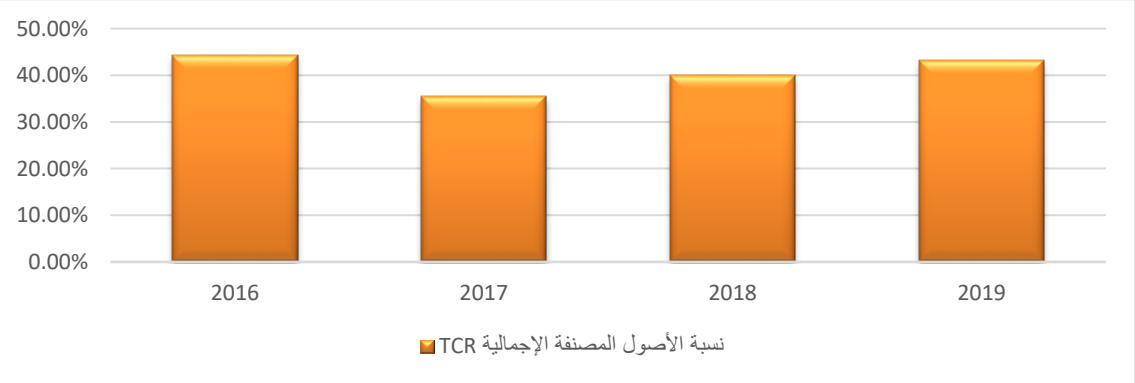

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

يتبين لنا من البيانات الواردة في الجدول رقم (12) أن هناك إنخفاض في نسبة الأصول المصنفة الإجمالية TCR في سنة 2017 بنسبة مئوية تفوق 35% مقارنة بالسنوات الموالية لها والتي شهدت ارتفاع محسوس في نسبتها إلى 40,089% في سنة 2019 وهذا راجع لأن الزيادة الحاصلة في المخصصات وخسائر القيمة مضافة إليها حقوق الملكية أكبر من الزيادة في الأصول المصنفة الإجمالية، وهذه النسبة التي أغلبها

أكبر من 40% جعلتها تتواجد ضمن مجال تصنيف 2 في جميع سنوات الدراسة وهذا يدل على أن أصول البنك الوطني الجزائري BNA مرضية وكذلك إدارة قروضه وأن مستوى وحدة تصنيف القروض تحتاج إلى اهتمام ومعالجة من طرف سلطاته.

ثانيا:نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر WCR

تقيس هذه النسبة نسبة الأصول المصنفة والمرجحة بالمخاطر إلى حقوق الملكية ومخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها، وتساهم بشكل كبير في تحديد جودة أصول البنك. و من أجل تحليل جيد لهذه النسبة في البنك الوطني الجزائري BNA فقد قمنا بحسابها بالإعتماد على مختلف التقارير الصادرة عن البنك الوطني الجزائري BNA المنشورة على موقعه. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (13): نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر WCR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	ترجيح الخسائر في الأصول	ترجيح المستحقات ذات المخاطر العالية	ترجيح المستحقات ذات المخاطر الممكنة	إجمالي الأصول المصنفة المرجعة WCR	حقوق الملكية (الأموال الخاصة الصافية)	مخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها	حقوق الملكية (الأموال الخاصة الصافية) + مخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها	نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر WCR	التصنيف الكلي	التصنيف الكلي
2016	70.719.000	50.116.000	5.848.000	127.548.000	316.490.000	139.464.000	455.954.000	%27,973	3	3
2017	77.231.000	57.598.000	9.851.000	144.680.000	530.701.000	151.645.000	682.346.000	%21,202	3	
2018	83.032.000	71.475.000	13.180.000	167.687.000	559.312.000	168.763.000	728.075.000	%23,013	3	
2019	89.837.000	77.283.000	13.890.000	181.010.000	569.213.000	185.432.000	754.645.000	%24,979	3	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري المنشورة على الموقع www.bna.com أنظر الملحق رقم 06).
- بن مسعود عبد الله كمال، دور استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري–، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر، 2021-2022.

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (11): نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر WCR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

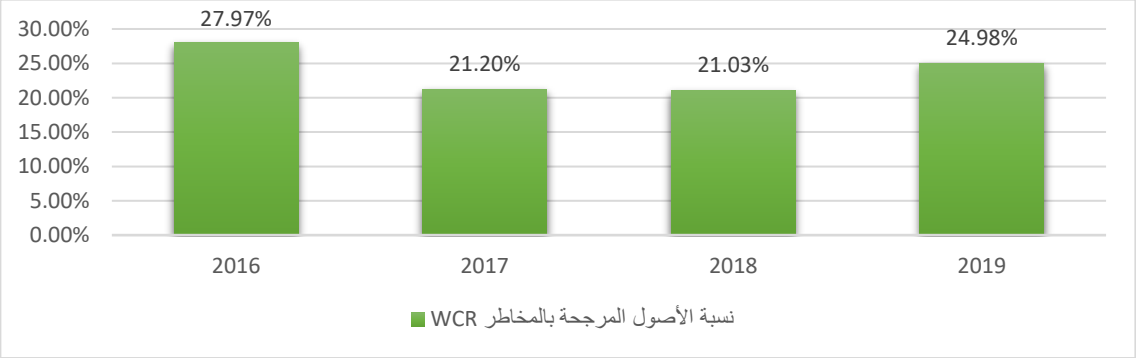

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الأرقام المعروضة في الجدول رقم (13) نلاحظ أن الأصول المرجحة بالمخاطر WCR تذبذبت في قيمتها خلال فترة الدراسة حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها في البنك الوطني الجزائري BNA في سنة 2017 بنسبة 21,202% بسبب الإرتفاع الحاصل في حقوق الملكية والمقدر بـ 530.701.000 دج، مقارنة بسنة 2016 والمقدرة بـ 316.490.000 دج لترتفع في السنوات 2017 و2018 بنسبة 23,031 % و24,979% على التوالي كمؤشر على تحسنها، ونلاحظ أن قيمة نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر WCR كانت نسبتها ما بين 21% و27% وتواجدت ضمن مجال تصنيف 3 بمستوى مقبول ويدل هذا على أن نوعية الأصول تحتاج إلى إهتمام من قبل السلطات البنك الوطني الجزائري، وأن هناك إدارة صعبة للأصول المولد للمخاطر يمكن أن تودي إلى خسائر محتملة إذ لم يتم تحويلها لأصول جارية.

الفرع الثالث: قياس ومراقبة جودة الإدارة (M) في البنك الوطني الجزائري BNA

نظرا لعدم وجود أغلب المؤشرات النوعية في التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري BNA المنشورة على الموقع www.bna.com نعتمد فقط في تصنيف مؤشر جودة الإدارة (M) على معامل تكلفة المستخدمين باعتبارها النسبة الكمية الوحيدة التي يمكن حسابها لتوفر الإحصائيات الخاصة به.

وتقيس نسبة معامل تكلفة المستخدمين حجم كتلة الإجور إلى إجمالي أصول الميزانية، وكلما كانت نسبته أقل من 25% كان جيد. والجدول الموالي يوضح طريقة حسابها وتصنيفها.

جدول رقم (14): تصنيف معامل تكلفة المستخدمين في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	الأجور/صافي الدخل البنكي	صافي الدخل البنكي	كتلة الأجور	إجمالي الأصول	معامل تكلفة المستخدمين = كتلة الأجور/ إجمالي الأصول	التصنيف السنوي	التصنيف الكلي
2016	%6,9	103.559.000	7.145.571	2.843.371.178	%0,251	1	1
2017	%9,26	78.282.000	7.248.913,2	2.828.633.272	%0,256	1	
2018	%7,15	95.705.000	6.842.907,5	3.082.299.350	%0,222	1	
2019	%7,94	94.076.000	7.469.634,4	3.491.982.968	%0,213	1	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري المنشورة على الموقع www.bna.com أنظر الملحق رقم 02، 03، 04، 05).

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

شكل رقم (12): تصنيف معامل تكلفة المستخدمين في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

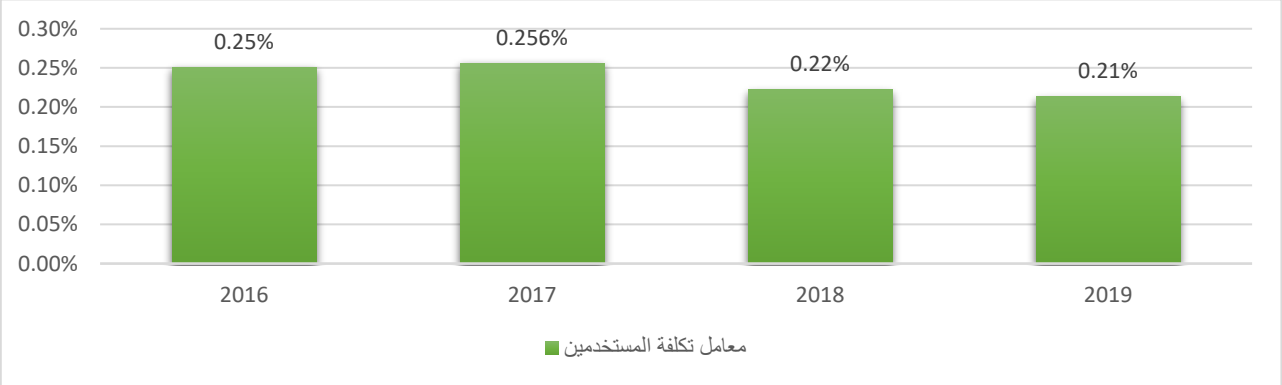

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أعلاه والتمثيل البياني الخاص به أن نسبة معامل تكلفة المستخدمين في تناقص خلال سنوات الدراسة وهذا بدءا من0,251 % في سنة 2016 و2017 كأعلى مستوى للمعامل وصول إلى أدنى مستوى لها بـ 0,213% في سنة 2018 وهذا الإنخفاض راجع إلى التوسع الحاصل في مجمل الأصول البنك الوطني الجزائري BNA دون أن تصاحبه زيادة في مصاريف المستخدمين (كتلة الأجور)، ونلاحظ أيضا أن معامل تكلفة المستخدمين (كتلة الأجور/ إجمالي الأصول) تتواجد ضمن مجال تصنيف 1 خلال جميع سنوات الدراسة ونسبته أقل من 25%، وهذا ما يوافق المستوى الجيد والذي يعني إحترام البنك

للحدود المسطرة من طرف بنك الجزائر وأن البنك يتمتع بأداء إداري عالي في جميع المجالات ولكن من جهة أخرى يدل على انخفاض مستوى الأجور مقارنة بإجمالي الأصول.

المطلب الثالث: حساب مؤشرات (جودة الربحية، جودة السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق) وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA

يتم حساب مؤشرات جودة الربحيةوجودة السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق وتصنيفها في البنك الوطني الجزائري BNA وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS كما يلي:

الفرع الأول: قياس ومراقبة جودة الربحية (E) في البنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر التحكم في الأرباح من العناصر المهمة لضمان واستمرار البنك، ويدل على جودة أصوله، وللوقوف على جودة الربحية (E) في البنك الوطني الجزائري BNA نقوم بحساب النسب الخاصة، وتصنيفها وفق الحدود المسطرة التي يجب على البنك الوطني الجزائري الحرص على عدم تجاوزها.

أولا: تحليل معدل العائد على إجمالي الأصول ROA

تقيس هذه النسبة النتيجة الصافية إلى إجمالي الأصول، وتمكن من معرفة مدى كفاءة البنك في الإستخدام الأمثل لأصوله وتنويعها بغية تحقيق ربحية جيدة، ومن أجل تحليل جيد لهاته النسبة قمنا بحسابها من خلال المعطيات الواردة في التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائريBNA نوضحها في الجدول الموالي:

جدول رقم (15): تحليل معدل العائد على إجمالي الأصول ROA في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	النتيجة الصافية	إجمالي الأصول	العائد على إجمالي الأصول ROA	التصنيف السنوي	التصنيف الكلي
2016	31.419.896	2.843.371.178	%1,11	3	3
2017	29.986.747	2.828.633.272	%1,06	3	
2018	35.832.184	3.082.299.350	%1,16	3	
2019	19.064.195	3.491.982.968	%0,55	3	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري المنشورة على الموقع www.bna.com أنظر الملحق رقم07، 08، 09، 10).

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

شكل رقم (13): تحليل معدل العائد على إجمالي الأصول ROA في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

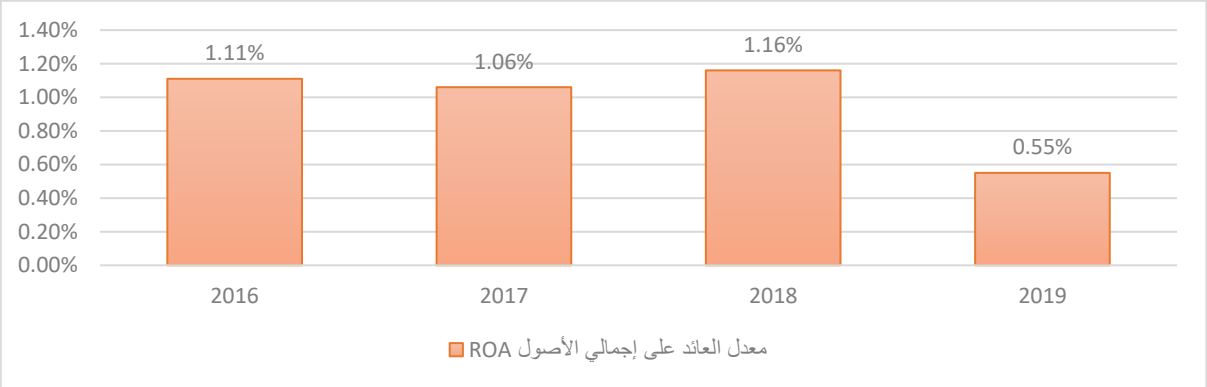

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

يوضح الجدول رقم (15) أن معدل العائد على إجمالي الأصول ROA عرف تذبذبا وعدم إستقرار في قيمته ميزة تدهور في الأداء طيلة فترة الدراسة، حيث تتناقص فيها معدل من 11,1 % في سنة 2016 إلى0,55 % في سنة 2019 وهي أدنى قيمة له طيلة الفترة بسبب إنخفاض النتيجة الصافية، كما كانت أغلب قيم معدل العائد إجمالي الأصول ROA تتراوح بين1,11% و0,55 % جعلها ضمن مجال تصنيف 3 بمستوى مقبول وهذا ما يظهر نقاط ضعف في واحدة من أكبر العوامل الرئيسية في البنك الوطني الجزائري BNA، ويظهر أيضا إنخفاض في أداء الأرباح بسبب إنخفاض النتيجة الصافية.

ثانيا:تحليل معدل العائد على حقوق الملكية ROE

يوضح الجدول الموالي نسبة معدل على حقوق الملكيةROE في البنك الوطني الجزائريBNA و يتم حسابه بقسمة النتيجة الصافية إلى مجموع حقوق الملكية.

جدول (16): تحليل معدل العائد على حقوق الملكية ROE في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	معدل العائد على حقوق الملكية ROA	التصنيف السنوي	التصنيف الكلي
2016	%9,93	2	4
2017	%5,65	4	
2018	%6,41	4	
2019	%3,35	5	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري BNA المنشورة على الموقع www.bna.com أنظر الملحق رقم 02، 03، 04، 05).

شكل رقم (14): تحليل معدل العائد على حقوق الملكية ROE في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

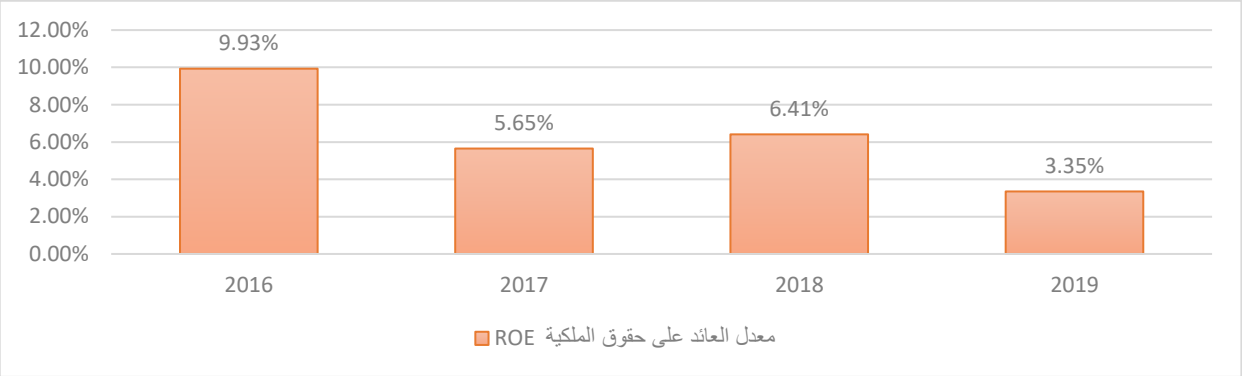

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال معطيات الجدول (16) والشكل السابق نلاحظ أن قيم معدل العائد على حقوق الملكية ROE عرفت في مجملها إنخفاض في قيم المعدل بدءا من 9,93% في سنة 2016 والتي تمثل أعلى قيمة للمعامل خلال فترة الدراسة وصولا إلى 3,35% في سنة 2019 وهذا نظرًا لزيادة الحاصلة في حقوق الملكية والتي لم تقابله زيادة مماثلة في النتيجة الصافية لنفس الفترة، ونلاحظ أيضا أن معدل العائد على حقوق الملكية ROE كانت أقل من 15% جعلها تستقر ضمن مجال تصنيف 2 بمستوى مقبول سنة 2016، لتتدهور بعد ذلك إلى المستوى الضعيف في مجال تصنيف 4 للسنوات الباقية الأخرى كمؤشر على عدم استقرار وسوء الأداء في البنك الوطني الجزائري BNA.

ثالثا: نسبة الكفاءة التشغيلية POE (معامل الإستغلال)

يمكن قياس هذه النسبة من معرفة صافي الإيرادات البنكية بعد خصم كل من مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم والخدمات الخارجية والإهتلاكات على الأصول الملموسة وغير الملموسة، والجدول الموالي يوضح نسبة الكفاءة التشغيلية POE في البنك الوطني الجزائري BNA:

جدول رقم (17): نسبة الكفاءة التشغيلية POE (معامل الإستغلال) في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	نسبة الكفاءة التشغيلية POE (معامل الإستغلال)	التصنيف السنوي	التصنيف الكلي
2016	%22	1	1
2017	%29,23	1	
2018	%23,10	1	
2019	%24,75	1	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري BNA المنشورة على الموقع www.bna.com أنظر الملحق رقم 02، 03، 04، 05).

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

شكل رقم (15): نسبة الكفاءة التشغيلية POE (معامل الإستغلال) في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

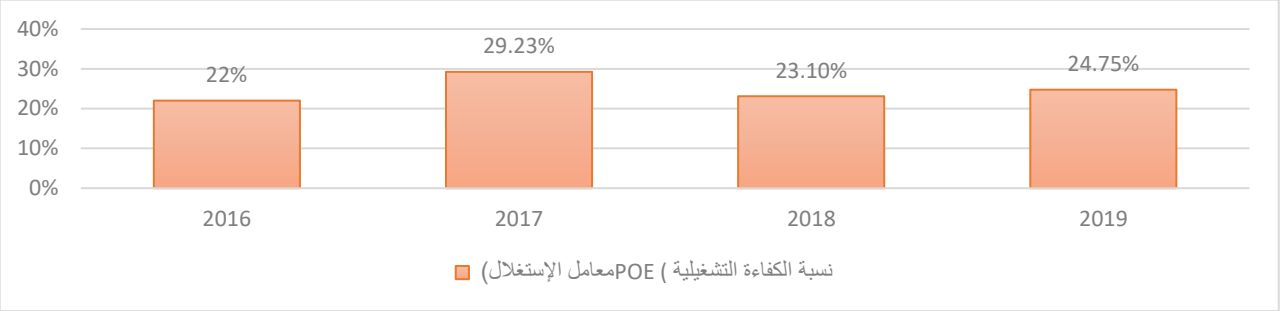

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال تحليلينا للمعطيات الجدول رقم (17) يتضح أن نسبة الكفاءة التشغيلية POE شهد ارتفاعا في سنة 2017 بنسبة 29.23% مقارنة بسنة 2016 بنسبة 22%، ويدل إرتفاعها على وجود تكاليف مرتفعة وغير متحكم فيها، لتتحسن نسبة الكفاءة التشغيلية في سنتي 2018 و2019 بنسب 23,29% و24,75 % على التوالي، وهذا يدل على ارتفاع صافي الإيرادات البنكية في البنك الوطني الجزائري BNA.

واعتمادا على ما ورد في الجدول السابق أيضًا نلاحظ أن قيم نسبة الكفاءة التشغيلية POE كانت ضمن مجال تصنيف 1 في جميع السنوات المدروسة، وهذا راجع لأن أغلب نسبها أقل من 60% وهي نسب منخفضة جعلها من المستوى الجيد الذي يدل على قوة مردودية أنشطة البنك الوطني الجزائري BNA وعلى تحكمه في التكاليف العامة وتغطيتها.

رابعا: معدل توزيعات الأرباح DPR

يتم حساب معدل توزيعات الأرباح في البنك الوطني BNA من خلال قسمة الأرباح الممنوحة للعمال ومجلس الإدارة على النتيجة الصافية، والجدول التالي يوضح مختلف التسب الخاصة بهذا المعدل:

جدول رقم (18): معدل توزيعات الأرباح DRP في البنك الوطني الجزائريBNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	التوزيعات من الأرباح	النتيجة الصافية	معدل توزيعات الأرباح DRP	التصنيف السنوي	التصنيف الكلي
2016	864.047,14	31.419.896	%2,57	1	1
2017	950.602,799	2.998.747	%3,17	1	
2018	673.645,059	35.832.184	%1,88	1	
2019	411.786,612	19.064.195	%2,16	1	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري BNA المنشورة على الموقع www.bna.com أنظر الملحق رقم 11، 12، 13، 14).

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

شكل رقم (16): معدل توزيعات الأرباح DRP في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

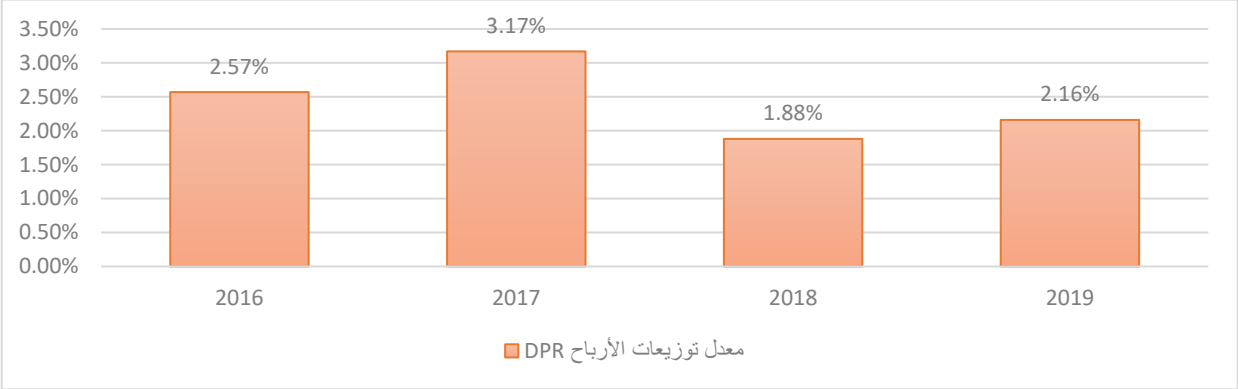

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال معطيات الجدول السابق رقم (18) نلاحظ أن نسبة توزيعات الأرباح DRP احتلت فيها سنة 2017 حصة الأسد بـ3,17% لتنخفض في السنوات الموالية لتصل إلى2,16 % بسبب جائحة كورونا التي أثرت على أغلب البنوك العالمية والمحلية، والملاحظ أيضا أن قيم معدل توزيعات الأرباح استقرت ضمن مجال تصنيف 1 لمجمل سنوات الدراسة وهذا يعود إلى إنخفاض نسبة المعامل عن 30% وهذا دليل على أن البنك الوطني الجزائري BNA يقوم بإحتجاز الأرباح وعدم توزيعها بغرض إعادة إستثمارها وهي سيمة معروفة لدى المصارف العمومية.

خامسا: معدل استقرار العوائد RSR

يقيس معدل استقرار العوائد RSR الفوائد والنواتج المماثلة والمقبوضة على الإيراد البنكي، بهدف قياس مدى استقرار الأرباح ومعرفة هي إذا كانت نتيجة لأنشطة دورية أو متكررة، والجدول الموالي يوضح معدل استقرار الفوائد RSR في البنك الوطني الجزائري فترة الدراسة:

الجدول رقم (19): معدل استقرار العوائد RSR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	فوائد ونواتج مماثلة مقبوظة	الإيراد البنكي	معدل استقرار العوائد RSR	التصنيف السنوي	التصنيف الكلي
2016	129177236	132069559	%97,81	1	1
2017	115094180	117455026	%97,99	1	
2018	138968599	141891565	%97,94	1	
2019	147839543	150887470	%97,98	1	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائريBNA المنشورة على الموقع www.bna.com أنظر الملحق رقم 11، 12، 13، 14).

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

شكل رقم (17): معدل استقرار العوائد RSR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

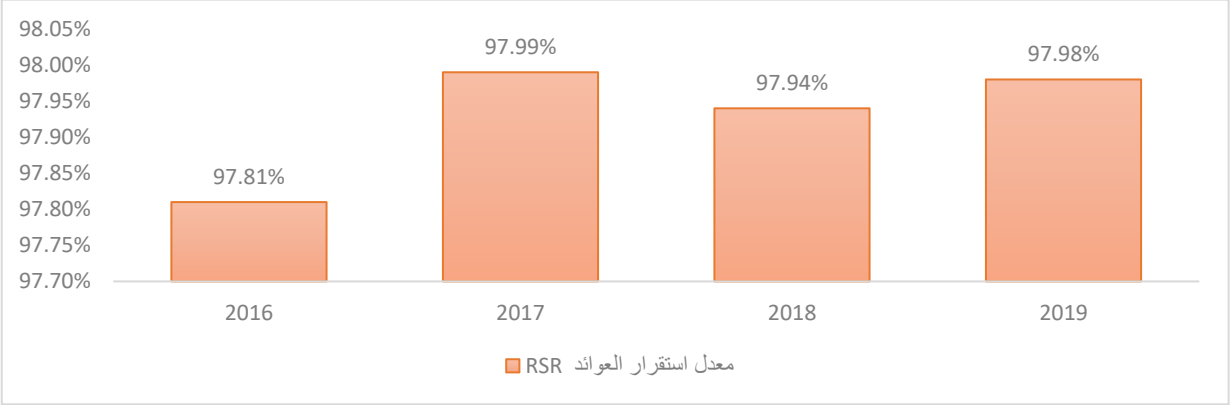

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

تبين معطيات الجدول رقم (19) والتمثيل البياني أعلاه أن نسبة معدل استقرار العوائد RSR طيلة الفترة المدروسة كانت متقاربة بينهما إلى حد كبير ومستقرة في نسبة 97%، ونلاحظ هذه النسبة كانت أكبر من 75 % ضمن مجال تصنيف 1 ومستوى جيد وهذا يدل على أن مجمل فوائد المحصلة من طرف البنك الوطني الجزائري BNA ناتجة عن أنشطة رئيسية ومتكررة ودائمة.

الفرع الثاني: قياس ومراقبة جودة السيولة (L) في البنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر عنصر السيولة من العناصر المهمة التي يعتمد عليها من طرف العملاء في المفاضلة بين البنوك، لأنه يوضح قدرته على الحفاظ بمستوى كاف من السيولة للوفاء بإلتزاماته في الوقت المناسب، وقدرته على تسييل الأصول بأقل تكلفة، وللحكم على كفاءة جودة السيولة في البنك الوطني الجزائريBNA نقوم بحسب نسبة التوظيف ونسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

أولا: نسبة التوظيف CDR (معامل القدرة على التمويل)

تبين هذه النسب مدى قدرة البنك الوطني الجزائري على استخدام ودائعه لتلبية حاجات زبائنه من القروض، ويفضل أن تكون أقل من 60%، والجدول التالي يوضح نسبة التوظيف CDR وتصنيفها في البنك الوطني الجزائريBNA خلال الفترة 2016 إلى 2019.

جدول رقم (20): نسبة التوظيف CDR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	القروض (التمويلات)	الودائع	نسبة التوظيف = القروض (التمويلات)/الودائع	التصنيف السنوي	التصنيف الكلي
2016	1.551.709.000	1.883.833.000	%82,37	5	5
2017	1.899.519.000	2.009.876.000	%94,51	5	
2018	2.213.933.000	2.245.063.000	%98,61	5	
2019	2.464.021.000	2.580.493.000	%95,49	5	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري BNA المنشورة على الموقع www.bna.com أنظر الملحق رقم11، 12، 13، 14).

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

شكل رقم (18): نسبة التوظيف CDR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

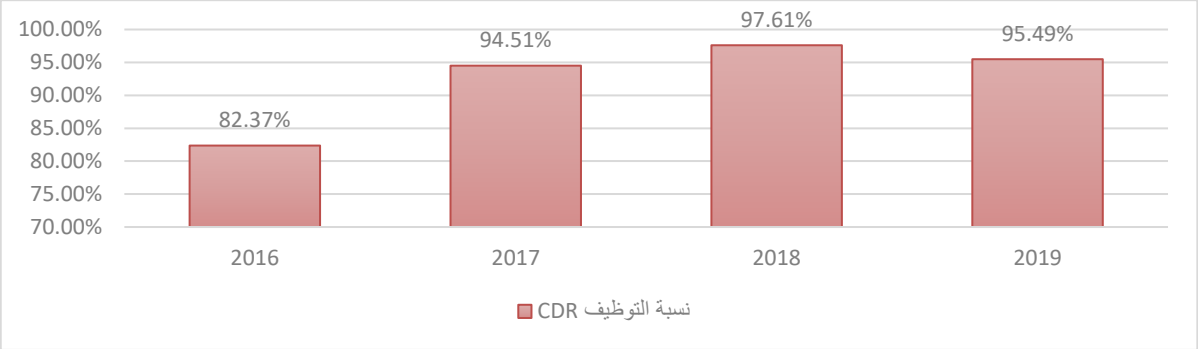

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

بالنظر إلى واقع الأرقام المعروضة في الجدول رقم (20) والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن النسب عرفت تأرجحا في قيمها، ميزه سوء أداء تجاوز الحد الأقصى في جميع سنوات الدراسة بدءا من82,37 % في سنة 2016 وصولا إلى نسبة 95,49% في سنة 2019، وهذا الإرتفاع راجع إلى توسع البنك في منح التمويلات للزبائن، والذي يدل على قدرته على تلبية القروض الجديدة وفي نفس الوقت يشير إلى إنخفاض كفائته على الوفاء بإلتزاماته إتجاه المودعين، ونلاحظ أيضا أن نسبة التوظيف CDR تجاوزت الحد الأقصى المسموح به والمقدر بـ 80% طيلة فترة الدراسة واستقرت ضمن مجال تصنيف 5 بمستوى سالب، والذي يميز عدم إحترام البنك الوطني الجزائري BNA للحدود المحددة من طرف البنك الجزائري بسبب ارتفاع حجم القروض بنسب أكبر من الودائع وهذا يضعف قدرته على الوفاء بإلتزاماته ويجعله بحاجة لمساعدات مالية لتلبية إحتياجاته المالية من السيولة.

ثانيا: نسبة تغطية السيولة القصيرة الأجل LCR

من أجل معرفة قدرة البنك الوطني الجزائري BNA على مواجهة أزمات السيولة الحادة لمدة 30 يوم، والتأكد من أن لديه مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية إحتياجاتها المالية في حالة حدوث أزمة سيولة تستمر لمدة 30 يوما، نضع الجدول الموالي والذي يوضح نسبة تغطية السيولة القصيرة الأجل LCE:

الجدول رقم (21): نسبة تغطية السيولة القصيرة الأجل LCR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	الصندوق البنك المركزي الخزينة العمومية مركز الصكوك البريدية	أصول مالية جاهزة للبيع	مجموع الأصول السائلة	صافي التدفقات النقدية المصرح بها لشهر ديسمبر	نسبة تغطية السيولة القصيرة الأجل LCR = الأصول السائلة/صافي التدفقات النقدية خلال 30يوم	التصنيف السنوي	التصنيف الكلي
2016	305.734.845	788.082.331	818.817.176	-233.518.000	%350,64	1	1
2017	298.863.421	265.053.415	563.916.836	173.055.000	%325,859	1	
2018	337.316.817	379.543.232	716.860.049	163.110.000	%454,18	1	
2019	431.208.241	406.162.203	837.370.444	154.123.000	%306,135	1	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري BNA المنشورة على الموقع www.bna.com أنظر الملحق رقم 11، 12، 13، 14).

- بن مسعود عبد الله كمال، **دور استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر، 2021-2022.

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (19): نسبة تغطية السيولة القصيرة الأجل LCR في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

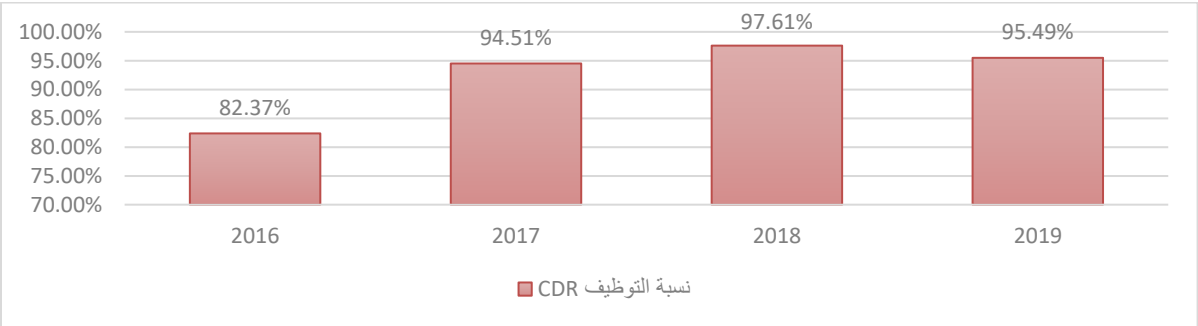

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول الساب

نلاحظ من خلال قراءة معطيات الجدول (21) والتمثيل البياني أن نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل LCR عرفت تأرجحًا في قيمتها طيلة مدة الدراسة ولكن بنسب متفاوتة، حيث نلاحظ أنه في سنة 2018 شهدت ارتفاعا في نسبتها إلى 454,18 % مقارنة بالسنوات السابقة (2016،2017) والسنة المواليية (2019) وبالعودة إلى معطيات الجدول نجد أنها تواجدت في التصنيف الأول بمستوى جيد خلال مدة الدراسة وهذا راجع لكون النسب أكبر من 100%، وهذا دليل على قدرة البنك الوطني الجزائري BNA على الوفاء بإلتزاماته القصيرة الأجل ومواجهة أزمات السيولة التي تحدث خلال 30 يوم.

ثالثا: نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة تطور إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، والجدول الموالي يوضح نسبته في البنك الوطني الجزائري BNA:

الجدول رقم (22): نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	إجمالي القروض	مجموع الأصول	نسبة الأصول إلى إجمالي القروض	التصنيف السنوي	التصنيف الكلي
2016	1.551.709.000	2.843.371.178	%54,572	3	4
2017	1.899.519.000	2.828.633.272	%67,153	4	
2018	2.213.933.000	3.082.299.350	%71,82	4	
2019	2.464.020.000	3.491.982.968	%70,56	4	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري BNA المنشورة على الموقع www.bna.com أنظر الملحق رقم 11، 12، 13، 14).

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم(20): نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في البنك الوطني الجزائريBNA خلال الفترة 2016-2019

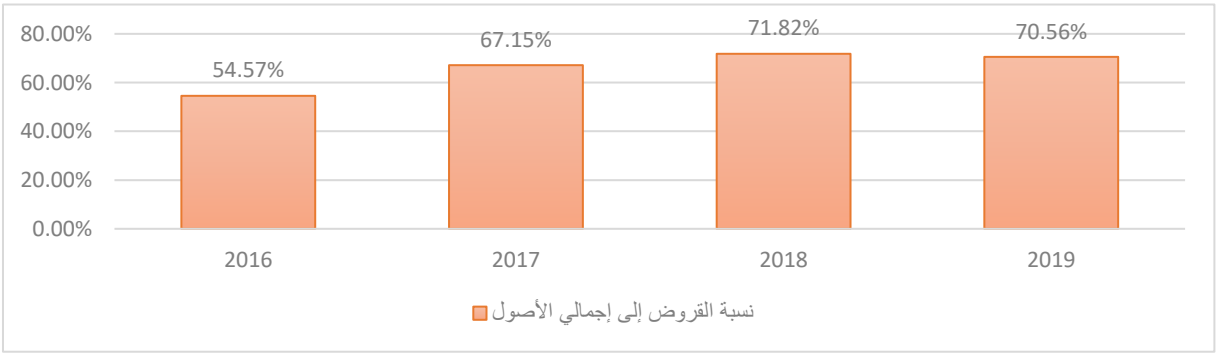

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن نسبة التمويلات إلى إجمالي الأصول عرفت إرتفاعا في أداءها خلال فترة 2016 إلى 2019 بدأ من أقل قيمة والمقدر بـ54,571% في سنة 2016 إلى أعلى قيمة لها في سنة 2018 بنسبة 71.82% وهذا الإرتفاع راجع إلى التزايد في إجمالي القروض دون أن يواكبه نفس النمو في الأصول.

ونلاحظ أن تصنيف نسبة القروض إلى إجمالي الأصول كانت في سنة 2016 ضمن تصنيف 3 بمستوى مقبول لتنتقل في السنوات الأخرى إلى التصنيف الرابع بمستوى ضعيف لتجاوز نسبة 51 % وبتصنيف كلي 4 خلال مدة الدراسة وهذا يدل على أن إرتفاع قيمة القروض في البنك الوطني الجزائري أكبر من إرتفاع أصوله، وهذا قد يضع البنك أمام مشاكل سيولة تستدعي تصحيحها.

الفرع الثالث: قياس ومراقبة حساسية اتجاه مخاطر السوق (S) في البنك الوطني الجزائري BNA

يتعلق هذا المكون بتقييم حساسية أصول البنك الوطني الجزائري BNA لمخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية والتي تؤثرا سلبا على مداخيلها وسمعتها.

أولا: الوضعية الحالية لنسبة الفجوة GAP*

يوضح الجدول الموالي نسبة الفجوة في البنك الوطني الجزائريBNA والتي تقيس التقلبات الحاصلة في صافي إيرادات الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة.

الجدول رقم (23): الوضعية الحالية لنسبة الفجوة GAP في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	الأصول ذات الحساسية إتجاه أسعار الفائدة	الخصوم ذات الحساسية اتجاه أسعار الفائدة	أصول ذات حساسية اتجاه أسعار الفائدة - خصوم ذات حساسية أسعار الفائدة	الأصول الإنتاجية	نسبة الفجوة CAP	التصنيف السنوي	التصنيف الكلي
2016	1.512.126.000	814.584.000	697.542.000	1.410.164.000	%49,46	5	5
2017	1.765.470.000	871.141.000	894.329.000	1.650.275.000	%54,19	5	
2018	1.965.393.000	993.042.000	972.351.000	1.822.444.000	%53,35	5	
2019	1.993.473.000	1.082.143.000	911.330.000	1.954.327.000	%46,63	5	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري BNA المنشورة على الموقع www.bna.com أنظر الملحق رقم 15).

-بن مسعود عبد الله كمال، **دور استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية :دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر، 2021-2022.

*- **GAP** : le gap est la différence algébrique entre les totaux à l'actife et les totaux au passif à taux variables.

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (21): الوضعية الحالية لنسبة الفجوة GAP في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

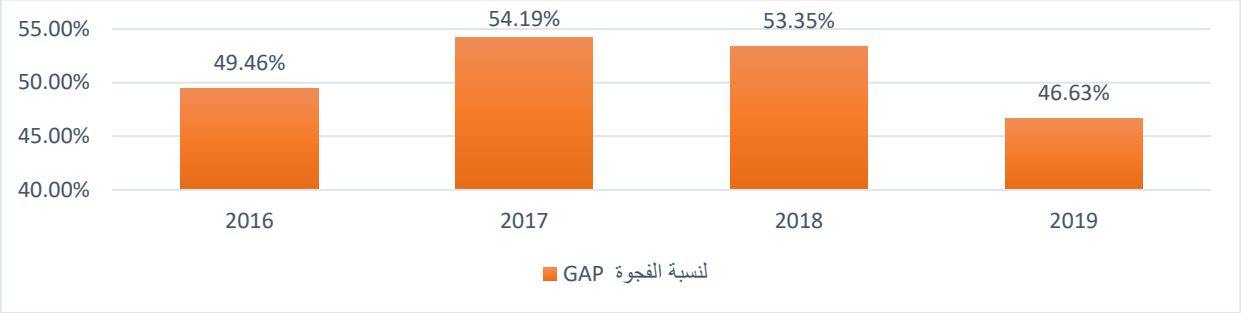

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

توضح معطيات الجدول رقم (23) والشكل أدناه عرفت نسبة الفجوة GAP ارتفاعا في قيمتها بدءا من أقل قيمة لها سنة 2016 بنسبة 49,46% إلى أعلى قيمة لها في سنة 2018 بنسبة 53,35% لتعاود النزول إلى 46,63% في سنة 2019، وهذا يدل على بروز فجوة غير متحكم فيها في البنك الوطني الجزائري BNA بسبب التوسع الحاصل في الأصول ذات الحساسية إتجاه أسعار الفائدة بمعدلات أكبر من الخصوم ذات الحساسية إلى أسعار الفائدة وهذه الفجوة تحد من مردودية البنك الوطني الجزائري BNA.

ثانيا: التقلبات في أسعار الأوراق المالية (إجمالي الأسهم/ إجمالي الأصول)

تقيس هذه النسبة الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها البنك في حالة حدوث تقلبات في أسعار الأوراق المالية، وكلما كانت هذه النسبة أقل من 25% كلما كان أفضل، والجدول الموالي يوضح التقلبات في أسعار الأوراق المالية في البنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم (24): التقلبات في أسعار الأوراق المالية في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	الأسهم	إجمالي الأصول البنكية	نسبة التقلبات في أسعار الأوراق المالية	التصنيف السنوي	التصنيف الكلي
2016	41.600.000	2.843.371.000	%1,463	1	1
2017	41.600.000	2.828.633.000	%1,470	1	
2018	150.000.000	2.843.371.000	%5,27	1	
2019	150.000.000	2.843.371.000	%5,27	1	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري BNA المنشورة على الموقع www.bna.com أنظر الملحق رقم 11، 12، 13، 14).

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (22): التقلبات في أسعار الأوراق المالية في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

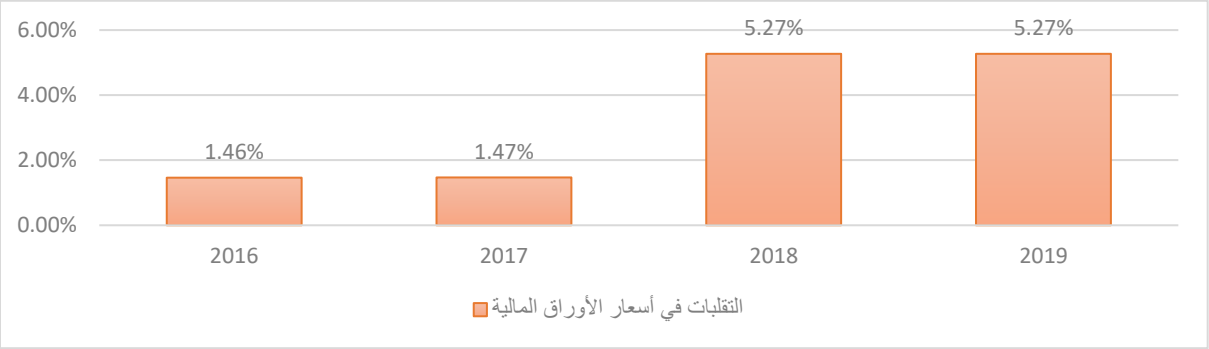

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (24) والشكل أعلاه نلاحظ نسبته شهدت ارتفاعا من 1,463% في سنة 2016 إلى 5,27% في سنة 2019، وهذا الارتفاع ناتج عن رفع إجمالي أسهم البنك من 41.600.000 دج إلى 150.000.000 دج في سنة 2018، ونلاحظ أيضا أن قيم نسبة التقلبات في أسعار الأوراق المالية في جميع سنوات الدراسة أقل من 25% وتصنيفها يتواجد ضمن مجال تصنيف 1 بمستوى جيد، وهذا يعطي صورة إيجابية للبنك الوطني الجزائري BNA.

المبحث الثالث: تطور العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي وعلاقتها بومؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في البنك الوطني الجزائري BNA

بعد التطرق في الجانب النظري لأهم الزوايا المتعلقة بالعوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي في البنوك التجارية، نأتي في هذا المبحث إلى تحليل النسب المحددة لدرجة الأمان المصرفي والمتمثلة في كل من رأس المال GAR، السيولة LIQ، ومعدل العائد على حقوق الملكيةROE، ومعدل الإئتمان NPL بالإضافة إلى حجم البنك GE، وهذا بالإعتماد على الجداول المستخرجة من التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري BNA للفترة 2016-2019.

المطلب الأول: تحليل نسب الأمان المصرفي BS في البنك الوطني الجزائري BNA

قبل التطرق إلى تحليل مختلف العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي سنحاول من خلال هذا المطلب قياس وتحليل نسبة الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري BNA، وذلك بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2016-2019.

يتم حساب هذه النسبة خلال قسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول، حيث تظهر هذه النسبة كلما زادت تدل على ارتفاع درجة الأمان المصرفي وكلما إنخفضت دلت على إنخفاض درجة الأمان المصرفي للبنوك عينة الدراسة. و فيمايلي جدول يوضح لنا نسب درجة الأمان الصرفي للبنك الوطني الجزائري BNA

الجدول رقم (25): نسب الأمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري BNA

خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	حقوق الملكية	إجمالي الأصول	الأمان المصرفي
2016	316.490.000	2843.371.000	%11.13
2017	530.701.000	2828.633.000	%18.76
2018	559.312.000	3082.299.000	%18.14
2019	569.213.000	3491.983.000	% 16.30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري BNA المنشورة على الموقعwww.bna.com أنظر الملحق رقم 11، 12، 13، 14).

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (23): نسب الأمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

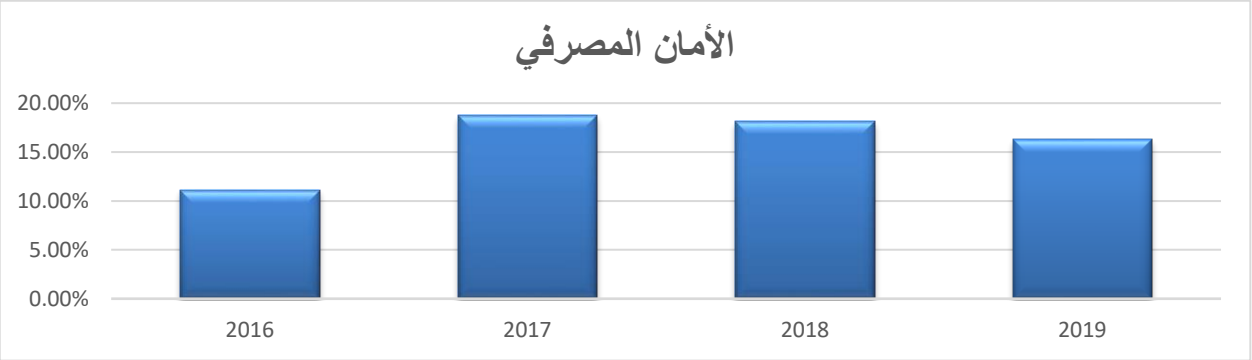

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

أظهرت نتائج الجدول رقم (25) أن نسبة الأمان المصرفي كانت متذبذبة من سنة إلى أخرى خلال الفترة المدروسة حيثث حققت أعلى نسبة سنة 2017 قدرت ب 18.76 % وهذا راجع إلى ارتفاع في قيمة حقوق الملكية مع تسجيل إنخفاض طفيف في قيمة إجمالي الموجودات أي أن البنك قد لجأ إلى تخفيض موجوداته لتحقيق الأمان للمودعين، وبتالي التأثير إيجابا على درجة الأمان المصرفي.

في حين سجلت أقل درجة للأمان المصرفي سنة 2016 قدرت ب 11.13% وهذا راجع لكبر حجم موجودات البنك مقارنة مع حقوق الملكية. أي أن الإرتفاع الذي حققته قيمة إجمالي الموجودات في تلك الفترة تفوق الزيادة التي سجلتها في رأس المال أي (حقوق الملكية) خلال نفس الفترة وهدا راجع إلى أن البنك ركز على التوسع في إستثماراته وهو ما أدى إلى إنخفاض معدل أمان البنك.

في الأخير نستنتج من خلال النسب المتحصل عليها أن نسبة الأمان المصرفي خلال فترة الدراسة كانت جيدة و أكبر من النسبة التي حددتها لجنة بازل والتي لايجب أن تقل عن 8%.

المطلب الثاني: تحليل العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي BS باستخذام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

الفرع الأول:السيولة LIQ

كما أشرنا سابقا أن مؤشر السيولة يعبر عن مدى قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته قصيرة الأجل في الوقت المحدد أي مدى قدرته على تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة دون التعرض لخسائر كبيرة، ولمعرفة تأثُر الأمان المصرفي بنسب السيولة في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019 نضع الجدول الموالي والذي يوضح نسبة إجمالي الأرصد ة السائلة إلى إجمالي الودائع، ومختلف مؤشرات السيولة التي تم حسابها سابقا وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS وكذا نسب الأمان المصرفي.

الجدول رقم (26): نسب سيولة البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	إجمالي الأرصدة السائلة	إجمالي الودائع	الأصول السائلة إلى الودائع	نسبة التوظيف CDR	نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل LCR	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	نسبة الأمان المصرفي
2016	818.817.176	1.883.833.000	%4.34	%82.37	%350.64	%54.572	%11.13
2017	563.916.836	2.009.876.000	%2.80	%94.51	%325.859	%67.153	%18.75
2018	716.860.049	2.245.063.000	%3.19	%98.61	%464.018	%71.82	%18.14
2019	837.370.444	2.580.493.000	%3.24	%95.94	%306.135	%70.56	%16.30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجداول رقم (20، 21، 22).

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (24): نسب سيولة البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

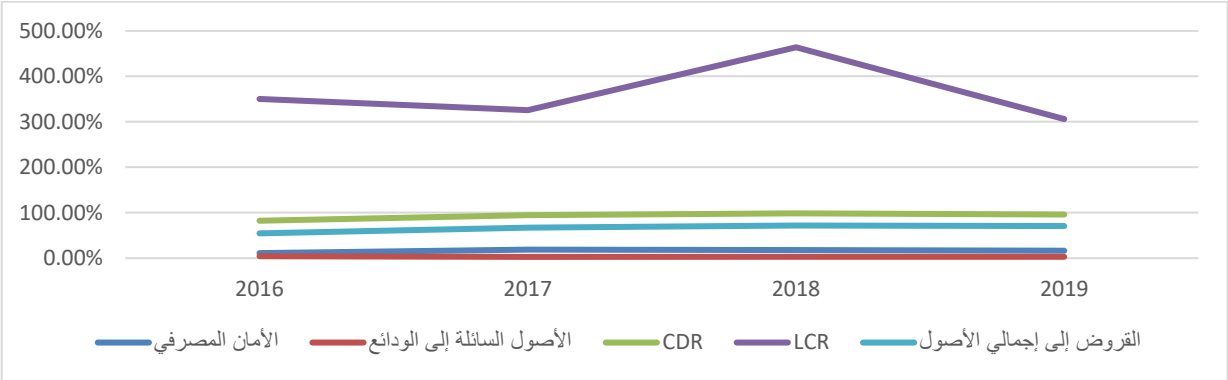

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول رقم (26) أعلاه نلاحظ أن نسب السيولة متذبذبة وبمعدلات منخفضة خلال فترة الدراسة 2016-2019 حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2016 بمعدل 4.34% وهو مايدل على أن البنك كان قادر على تأدية إلتزماته المالية بشكل معتبر خلال هذه الفترة، في حين لاحظنا الإنخفاض المباشر لهذه النسبة في السنة الموالية حيث قدرت ب 2.80% وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة إجمالي الودائع مقارنة مع الإنخفاض المسجل في قيمة إجمالي الأرصدة السائلة، ليمتد هذا الإنخفاض في نسبة الرصيد النقدي خلال سنتي 2018 و2019 أي إنخفاض قدرة الأرصدة السائلة على الوفاء بالإلتزامات المترتبة عن ذمة المصرف والواجب تسديدها في الوقت المحدد مما ينعكس ذلك سلبا على سيولة المصرف.

كما نلاحظ أن نسبة الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري ونسب السيولة التي تم حسابها سابقا وفق النموذج الأمريكي CAMLES بلإعتماد على معطيات الموجودة في التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري تسيران في نفس الإتجاه حيث يظهر تأثير السيولة بشكل كبير في الأمان في سنة 2016 وسنة 2017، وبتأثير ضئيل في سنة 2018، ليرتفع هذا التأثير بشكل سلبي أكثر في سنة 2019 وهذا راجع لإنخفاض ضئيل للسيولة الذي صاحبه انخفاض كبير للأمان.

الفرع الثاني: كفاية رأس المال CAR

توضح لنا نسبة كفاية رأس المال مدى قدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من خلال أموال هدا البنك المملوكة وزيادة هذه النسبة مؤشر على زيادة الأمان في المصرف.

وقد تم تحليل هذه النسبة من خلال المعطيات الموجودة في التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري BNA التي سبق وتطرقنا إليها عند تحليل مؤشر كفاية رأس المال وفق النمودج الأمريكي CAMELS للفترة 2016-2019 و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (27): نسب كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	كفاية رأس المال (الملاءة) CAR	نسبة الرافعة المالية LR	معامل إلتزامات التمويل	نسب الأمان المصرفي
2016	%25.32	%10,048	%394,944	%11,13
2017	%28.23	%18,144	%354,32	%18,76
2018	%27.22	%16,993	%367,376	%18,14
2019	%23.39	%17.225	%427,533	%16,30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجداول رقم (09، 10، 11).

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (25): نسب كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

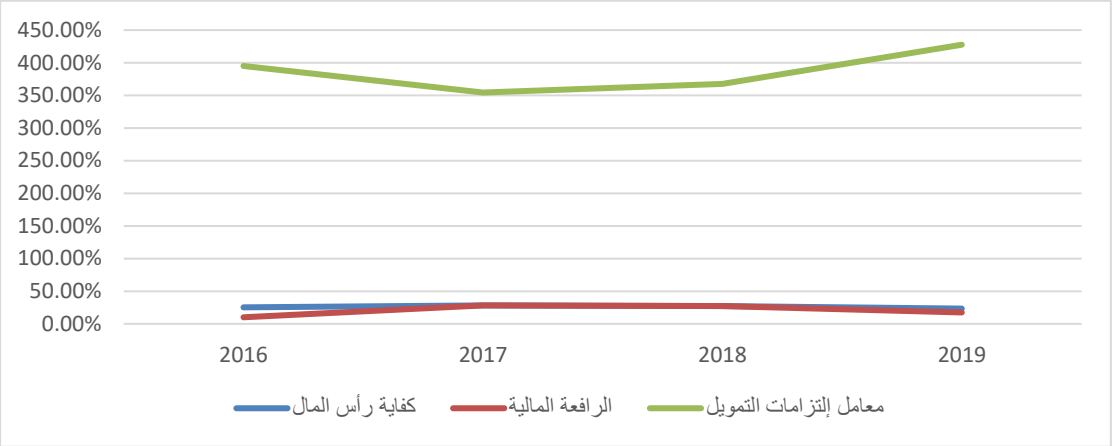

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (27) كملاحظة إستثنائية أن مؤشر كفاية رأس المال ونسب الرافعة المالية ومعامل إلتزامات التمويل قد سجل نسب متزايدة في أغلب سنوات الدراسة (2016 إلى 2018) بمعدلات معتبرة، وهذا مؤشر جيد للبنك يعبر عن قدرته في مواجهة إلتزاماته وتغطية المخاطر وذلك راجع إلى توسع المصرف في رأس ماله من خلال إحتفاظه بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها وإمتصاص هذه الخسائر، إلا أنه شهد في سنة 2019 إنخفاض في نسب المؤشرات وهذا الوضع يعكس إرتفاع مستوى المخاطر المحيطة برأس مال المصرف.

كما نلاحظ أن نسب الأمان المصرفي ونسب مؤشر كفاية رأس المال يأخذان نفس الإتجاه، ففي السنوات من 2016 إلى 2017 سجلنا ارتفاع نسب الأمان المصرفي ونسب مؤشرات كفاية رأس المال، وهذا يدل على قدرة البنك على رد الودائع التي تحصل عليها وبالتالي إرتفاع نسبة الأمان فيه، على عكس سنة 2019 التي شهدت إنخفاض في نسبة الأمان المصرفي رافقه إنخفاض في نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية، وهذا يتطلب من إدارة البنك الوطني الجزائري إجراء تصحيحات للحد من الإنحرافات التي قد تؤدي إلى تزعزع ثقة المودعين لديه بسبب إنخفاض نسب الأمان لديه.

الفرع الثالث: الربحية EM

تقيس ربحية البنك مدى قدرته على توليد الأرباح من خلال إدارته الجيدة لمختلف إستخدماته والزيادة في حجم أعماله، ومن أجل معرفة تأثيرها على الأمان المصرفي نوجز الجدول الموالي:

الجدول رقم (28):نسب ربحية البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	نسبة الكفاءة التشغيلية POE	معدل توزيعات الأرباح DPR	معدل استقرار العوائد RSR	معدل العائد على إجمالي الأصول ROA	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	نسبة الأمان المصرفي
2016	%22	%2,57	%97,81	%1,11	%9,93	%11,13
2017	%29,23	%3.17	%97,99	%1,06	%5,65	%18.76
2018	%23,10	%1.88	%97.94	%1,16	%6,41	%18.14
2019	%24,75	%2,16	%97.98	%0,55	%3,35	%16.30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجداول رقم (15، 16، 17، 18، 19).

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (26): نسب ربحية البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

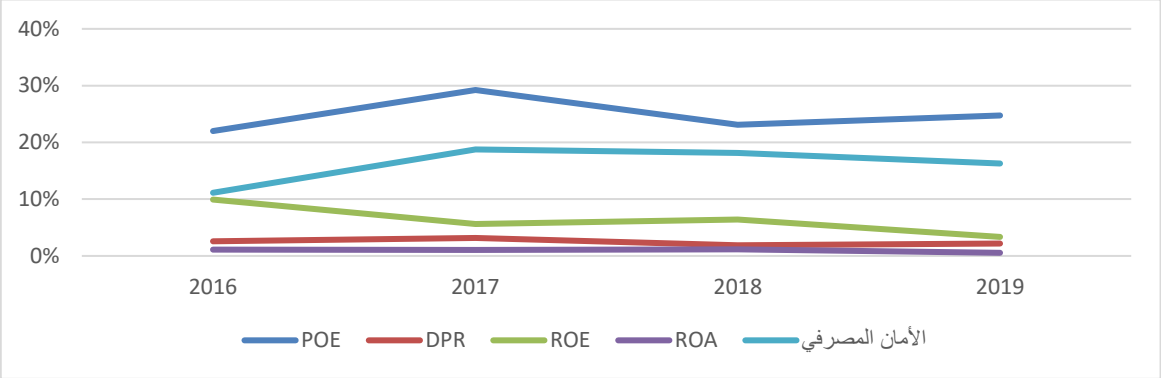

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

لاحظنا من خلال الجدول أعلاه رقم (28) أن معدل العائد على حقوق الملكية ROE ومعدل العائد على إجمالي الأصول ROA شهدت إنخفاض في سنة 2017 وسنة 2019 على عكس نسبة الكفاءة التشغيلية POE ومعدل توزيعات الأرباح DPR ومعدل إستقرار العوائد RSR الذي شهدت إرتفاعا في معدلاتها خلال نفس السنتين، في حين سجلنا إرتفاعا في نسبة الأمان المصرفي في سنة 2017، أما في سنة 2018 سجلنا إنخفاض ضفيف لأغلب النسب، لتنخفض أكثر في سنة 2019 كل من نسب الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية ROE ومعدل العائد على إجمالي الأصول ROA) بنسبة كبيرة مقارنة مع معدل الإنخفاض لسنة 2017، بينما نسبة الأمان إنخفضت بنسبة قليلة، حيث سجل أدنى مستوى لها قدر بـ 16,30% وهذا دليل على عدم وجود أثر للربحية على درجة الأمان المصرفي.

ويعود التذبذب التي شهدته نسب الربحية خلال فترة الدراسة إلى تذبذب صافي الربح بعد الضريبة لأن حقوق الملكية عرفت زيادة مستمرة خلال نفس الفترة، فالإنخفاض الذي سجله البنك الوطني الجزائري في العائد على حقوق الملكية يعبر عن فشله في تحقيق الكفاءة في القرارات التشغيلية و الإستثمارية، أما الزيادة المسجلة فهي دليل على قدرة المصرف على توليد الدخل من مختلف إستثماراته أي كفاءته في إدارة الأصول والموارد المتاحة.

كما نلاحظ أن نسبة الربحية سنة 2017 انخفضت بينما نسبة الأمان ارتفعت أما سنة 2018 نسبة الربحية ارتفعت ونسبة الأمان بقيت شبه ثابتة، وبالنسبة لسنة 2019 سجلنا انخفاض نسبة الربحية بشكل كبير يرافقها انخفاض لنسبة الأمان ولكن بنسبة قليلة، وهذا مايفسر أن نسب الربحية خلال هذه الفترة لم تؤثر على درجة الأمان.

الفرع الرابع: الإئتمان NPL

إن نسبة الإئتمان في أي بنك تعبر لنا عن مدى مقدرة المقترض بالوفاء بإلتزماته إتجاه البنك في الوقت المحدد، وترتبط هذه النسبة بجودة أصول البنك، ولمعرفة تأثير هذه النسبة على الأمان المصرفي نوجز الجدول الموالي والذي يوضح مختلف نسب الجودة التي تم حسابها سابقا وفق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS إعتمادا على المعطيات الواردة في التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري BNA، بالإضافة إلى نسب الأمان المصرفي خلال الفترة 2016-2019.

الجدول رقم (29): نسب الإئتمان في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	نسبة الأصول المصنفة الإجمالية TCR	نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر WCR	نسبة الأمان المصرفي
2016	%44,285	%27,973	%11,13
2017	%35,418	%21.202	%18.76
2018	%40,89	%23.031	%18.14
2019	%43,10	%24.979	%16.30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجداول رقم (12، 13).

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم(27): نسب الإئتمان في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

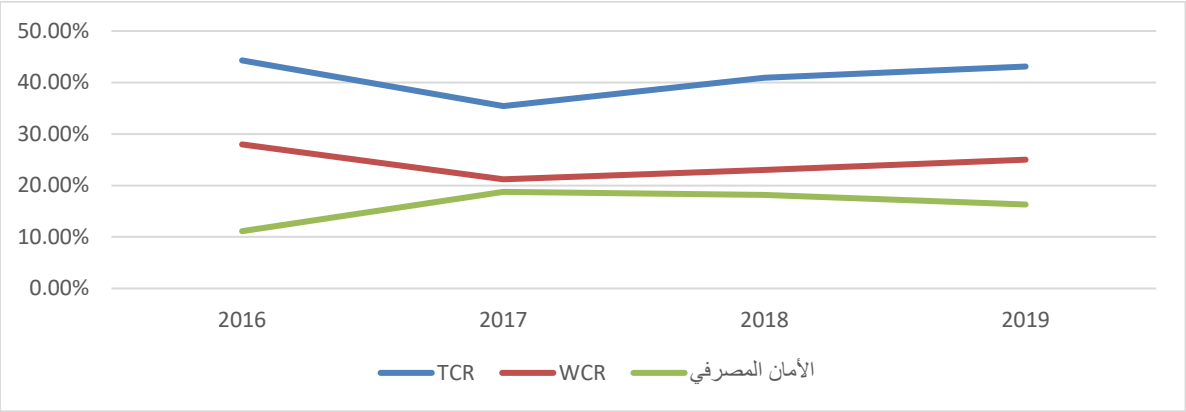

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

أظهرت نتائج الجدول أعلاه رقم (29) أن نسب الأصول المصنفة الإجمالية TCR ونسبة الأصول المرجحة بالمخاطر WCR شهدت إنخفاض خلال فترة 2016 إلى 2019، بينما شهدت نفس الفترة إرتفاع في نسبة الأمان المصرفي، وهذا يدل هلى وجود علاقة عكسية بينهما ووجود أثر إيجابي لجودة الأصول على الأمان المصرفي لأن إنخفاض الأصول المصنفة الإجمالية TCR ونسبة الأصول المرجحة بالمخاطر WCR يدل على إنخفاض المخاطر في البنك والعكس صحيح، وهذا يعزز من ثقة المودعين بالبنك لإرتفاع نسبة الأمان فيه

كما سجلنا في سنة 2019 ارتفاع لنسبة الأصول المصنفة الإجمالية TCR ونسبة الأصول المرجحة بالمخاطر WCR، في حين سجلنا إنخفاض في نسبة الأمان المصرفي في نفس سنة 2019 وهذا يدل على على إرتفاع الأصول ذات المخاطر وإنخفاض نسبة الأمان في البنك الوطني الجزائري BNA، لذا يستوجب على البنك عينة الدراسة إتخاد الإجراءات اللازمة قبل إنخفاض أكثر لنسب أمانه. واتباع سياسة ائتمانية رشيدة يؤذي ذلك حتما إلى المحافظة على درجة الأمان المصرفي.

الفرع الخامس: حجم البنك GE

إن نمو حجم الموجودات الخاصة بالبنك تدل على قدرته في الإستثمار في مشروع ذو عوائد عالية مع التنويع في هذه الإستثمارات والتحسين في نوعية موجوداته، وقد تم الإعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2016-2019) لحساب تطور حجم هذا البنك، بحيث تم حساب هذه النسبة من خلال الفرق بين حجم موجودات السنة الحالية وحجم موجودات السنة السابقة وتقسيمها على حجم موجودات السنة السابقة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (30):نسب حجم البنك في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات / السنوات	موجودات السنة الحالية	موجودات السنة السابقة	حجم البنك	نسبة الأملان المصرفي
2016	2.843.371.178	2.719.081.219	%4,57	%11.13
2017	2.828.633.272	2.843.371.178	%-0,51	%18.76
2018	3.082.299.350	2.828.633.272	%8,96	%18.14
2019	3.491.982.968	3.082.299.350	%13,29	%16.30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري BNA المنشورة على الموقع www.bna.com أنظر الملحق رقم 11، 12، 13، 14).

والتمثيل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (28): نسب حجم البنك في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

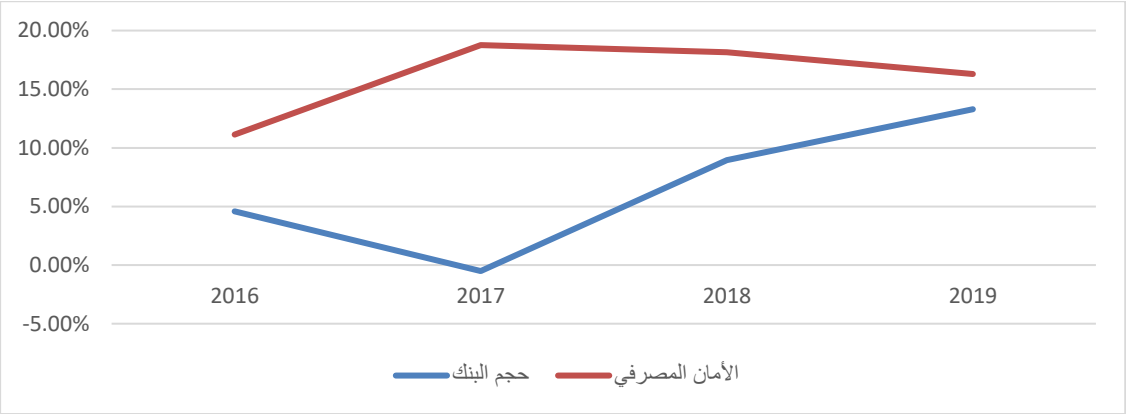

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

بالإعتماد على الجدول أعلاه رقم (30) نلاحظ أن نسب حجم البنك عرفت تبايت في قيمتها خلال السنوات المدروسة، حيث سجلنا خلال سنة 2017 تراجع نسبة حجم البنك بشكل كبير وبنسبة سالبة قدرت ب 0.51-%، وهذا راجع إلى إنخفاض حجم موجودات البنك الوطني الجزائري BNA في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، في حين سجلنا ارتفاع في نسبة حجم البنك خلال سنتي 2018 و2019 بمعدلات 8.9 % 13.2% على التوالي وهذا راجع إلى زيادة حجم موجودات البنك بسب زيادة قدرته على الإستثمار خلال هذه الفترة، هذا الإرتفاع أدى إلى زيادة ربحية.

كما نلاحظ أن نسب الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري ونسب حجم البنك يأخذان إتجاهين متعاكسين حيث شهدت سنة 2017 إنخفاض كبير في حجم البنك رافقه ذلك إرتفاع كبير في نسبة الأمان المصرفي، ليرتفع حجم البنك في سنة 2018 و2019 بينما نسبة الأمان المصرفي انخفضت بنسبة شبه ثابتة في سنة 2018 وبنسبة قليلة في سنة 2019، وهذا يدل على عدم وجود تأثير لحجم على الأمان الصرفي.

المطلب الثالث: تقييم درجة الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري BNA باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

قبل إعطاء صورة أوضح لفعالية مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين درجة الأمان المصرفي بالبنك الوطني الجزائري BNA، وذلك بناءا على النتائج المتحصل عليها في قياس وتصنيف مؤشرات النموذج الأمريكي CAMLES في البنك الوطني الجزائري BNA وربطه بالأمان المصرفي والعوامل المؤثرة عليه، نورد أولا جدول يوضح التصنيف الكلي للبنك الوطني الجزائري BNA من خلال متوسط ما تم حسابه سابقا في تحليل مؤشرات النظام الأمريكي CAMLES والأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري BNA، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (31): ملخص التصنيف الكلي لمؤشرات النموذج الأمريكي CAMLES في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019

المؤشرات		السنوات				تصنيف الكلي السنوي	تصنيف كلي لكل مؤشر	تصنيف كلي للبنك لمدة الدراسة
		2016	2017	2018	2019			
كفاية رأس المال (C)	الرافعة المالية	1	1	1	1	1	2	2
	الملاءة	1	1	1	1	1		
	إلتزامات التمويل	5	5	5	5	5		
جودة الأصول (A)	الأصول المصنفة الإجمالية	2	2	2	2	2	3	
	الأصول المرجحة بالمخاطر	3	3	3	3	3		
جودة الإدارة (M)		1	1	1	1	1	1	
جودة الربحية (L)	معدل العائد على إجمالي الأصول	3	3	3	3	3	2	
	معدل العائد على حقوق الملكية	2	4	4	5	5		
	الكفاءة التشغيلية	1	1	1		1		
	توزيعات الأرباح	1	1	1	1	1		
جودة السيولة (E)	نسبة التوظيف	5	5	5	5	5	3	
	نسبة تغطية السيولة القصير الأجل	1	1	1	1	1		
	القروض إلى إجمالي الأصول	3	4	4	4	5		
حساسية أصول (S) إتجاه مخاطر السوق	الفجوة	5	5	5	5	5	3	
	إجمالي الأسهم إلى إجمالي الأصول	1	1	1	1	1		
الأمان المصرفي	نسب الأمان المصرفي	%11,13	%18,76	%18,14	%16.30	%16,08		

المصدر: من إعدا الطالبتين بناء على ما تم حسابه سابقا.

مما سبق يمكن إستنتاج مايلي:

➢ حقق البنك الوطني الجزائري BNA نسبة أمان جيدة كانت كلها أكبر من النسبة المحددة في مقررات لجنة بازل والمقدرة بـ 8% لمجمل سنوات الدراسة، كما تحصل على تصنيف كلي 2 وهذا ما يوافق المستوى المرضي وهذا يدل على أن البنك سليم نسبيا ومؤشر على إدارة مرضية لمخاطره وأنه يتمتع بقدرته على إدارة أمواله وأصوله مع تحكم أقل من المرضي في السيولة وجودة أصوله وحساسيتها اتجاه مخاطر السوق، كما أن البنك الوطني الجزائري تواجهه بعض السلبيات، ويعاني من بعض المشكلات المتعلقة بتركز أصوله وعدم قدرته على الإدارة الجيدة لسيولته، يستدعي تصحيحها من أجل الرفع أكثر من نسب الأمان فيه.

➢ تتمثل مؤشرات الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري في أغلب مؤشرات النموذج الأمريكي CAMLES فمن خلاله مؤشراته تم قياس أغلب العوامل المؤثرة على الأمان المصرفي وبالتالي إكتشاف المخاطر قبل تفاقمها الأمر الذي يساعد إدارة البنك على إتخاد إجراءات من شأنها التخفيف من مخاطر السيولة والتقلبات في أسعار أوراقه المالية ومخاطر أصوله وهذه الإجراءات تحسن من نسب الأمان المصرفي في البنك.

– نسبة كفاية رأس المال ونسبة الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري BNA يسيران بنفس الوتيرة، حيث كلما زادت نسبة كفاية رأس المال زادت نسبة الأمان المصرفي والعكس، كما أن البنك الوطني الجزائري حصل على تصنيف 2 والذي يعبر عن كفاءة مرضية في رأس المال، وحسب التصنيف ونسبهما يظهر أن الأمان المصرفي له علاقة طردية مع كفاية رأس المال وهذا يعني أن البنك الوطني الجزائري له قدرة على إدارة المخاطر المرتبطة بجانب الأصول، وهذا يعزز ثقة المودعين ويحسن من الأمان المصرفي، وهذه العلاقة الطردية تبين أن كفاية رأس المال من محددات الأمان المصرفي وقياسها يحسن من الأمان المصرفي في البنك.

– نسبة الأمان المصرفي ونسب الإئتمان في البنك الوطني الجزائري BNA يأخذان نفس الإتجاه من التغير، حيث كلما زاد الأمان المصرفي زادت نسبة الإئتمان والعكس صحيح وهذا يدل على وجود علاقة طردية بينهما. كما أن البنك الوطني الجزائري BNA حصل على تصنيف 3 خلال مدة الدراسة والمعبرة بأصول ذات جودة مقبولة وإدارة أقل من المرضية، وهذا يعني أن البنك لم يحترم الحدود المسطرة ومتساهل في منح الإئتمان وهذا يعني أن نسبة الأمان أقل من المرضية.

– نسبة الأمان المصرفي لها علاقة طردية مع جودة الإدارة، حيث كلما زادت نسبة جودة الإدارة زادت نسبة الأمان المصرفي والعكس صحيح، كما أن البنك الوطني الجزائري حصل على تصنيف 1 والمعبر عنه بأداء تسير جيد للأصول والأموال والمخاطر والحوكمة، لكن هذه النتيجة لا تعكس الوضع الحقيقي للبنك الوطني الجزائري وذلك لإعتمادنا على مؤشر كمي وحيد لغياب أغلب المؤشرات النوعية في تقاريره السنوية كما أن

جودة الإدارة لا تعتبر من محددات الأمان المصرفي ولا تأثر عليه عكس مؤشر كفاية رأس المال ومؤشرات السيولة والربحية وجودة الأصول.

– نسبة الأمان المصرفي ونسبة الربحية في البنك الوطني الجزائري BNA لا يؤخدان نفس الإتجاه وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بينهما، كما أن البنك الوطني الجزائري تحصل على التصنيف 2 والمعبر عنه بجودة مرضية في المداخيل المحققة مع وجود نقائص في كل من العائد على إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية في سنة لأخرى لذا يتطلب من إدارة البنك الوطني الجزائري السعي لتصحيحها من أجل تعزيز نسبة أمان وجودة ربحية البنك الوطني الجزائري BNA.

– نسبة السيولة ونسبة الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري BNA يسيران في نفس الاتجاه وهذا يدل على وجود علاقة طردية بينهما، حيث كلما زادت السيولة زاد الأمان وهذا يعني أنه هناك تأثر لسيولة على الأمان ولكن هذا التأثير يختلف بإختلاف درجة التأثر، ولكن في السنة الأخيرة نلاحظ إنخفاض ضئيل لسيولة صاحبه انخفاض كبير للأمان وهذا يمثل أثر سلبي على الأمان في البنك، كما حصل البنك الوطني الجزائري BNA على تصنيف 3 والمعبر عنه بجودة غير مرضية في مستوى السيولة القانونية ونسبة التوظيف ونسبة التمويلات إلى إجمالي الأصول وهذا يزعزع ثقة المتعامل مع البنك الوطني الجزائري وبالتالي إنخفاض الأموال المودعة لديه وهذا يستدعي من الإدارة التدخل في الآجال لرفعها تفاديا للوقوع في أزمنة التي قد تسبب إنخفاض نسب الأمان فيه.

– حصل البنك الوطني الجزائري BNA على تصنيف 3 لحساسية أصوله اتجاه مخاطر السوق وهذا ما يعبر عنه الحالة المقبولة والتي تدل على مداخيله متقلبة تستدعي التدخل للإيجاد حلول لها وخصوصا النتائج المحصل عليها من تصنيف نسبة الفجوة والتي كانت في أدنى مستوياتها، هذا الإنخفاض قد يؤدي إلى ضعف الأمان في البنك الوطني الجزائري.

نسب الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري ونسب حجم البنك يأخدان إتجاهين متعاكسين وهذا يدل على عدم وجود تأثير لحجم على الأمان الصرفي. على الرغم من أن ضعف موجودات البنك تأثرت على حجم البنك بصورة مباشرة حيث زيادة تكاليف وضعف موجودات تأدي إلى عدم تحقيقه لوفرات وبالتالي ضعف ربحيته، كما يشير إنخفاض نسبة حجم البنك إلى تراجع قدرته على التوسع في نشاطه وعدم تقديم خدمات ومنتجات أوسع لعملائه وبتالي عدم تحقق الثقة لدى المتعاملين معه واللجوء إلى بنوك أخرى ذات الحجم الأكبر، من تجل الحصول على أمان أكثر.

– وجود بعض مؤشرات النموذج الأمريكي CAMLES ذات علاقة طردية مع الأمان المصرفي يدل على قدرة البنك الوطني الجزائري في التحكم في مخاطر، وهذا يعزز ثقة المودعين ويحسن الأمان فيه.

مناقشة نتائج الفرضيات:

في ضوء النتائج المتوصل اليها في الجانب النظري والتطبيقي، يمكننا الأن إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

1. مناقشة نتائج الفرضية الرئيسية:

نصت الفرضية الرئيسية على أن النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS يساهم في تحسين ورفع درجة الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة، حيث أكدت هذه الدراسة على وجود علاقة طردية بين أغلب مؤشرات النموذج الأمريكي CAMELS ودرجة الأمان المصرفي من خلال مساهمة هذه المؤشرات بشكل كبير في تقييم أداء البنك ثم تصنيفه وبتالي إكتشاف أوجه الخلل المالي لدى البنك محل الدراسة في وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية كبيرة تؤذي إلى انهيارها، وهذا ما يعزز من درجة الأمان في البنك الوطني الجزائري بحيث نجد أن البنك حقق نسبة أمان جيدة أكبر من 8% وتم تصنيف البنك بدرجة تصنيف (2) خلال فترة الدراسة وهذا مايثبت صحة الفرضية الرئيسية.

2. مناقشة نتائج الفرضيات الفرعية:

- **مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى:** بناءا على النتائج المتوصل إليها والمتعلقة بنسب سيولة البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019 وبعد أن تم تصنيفها بدرجة تصنيف (4) وهي نتيجة ضعيفة ومهددة لإستمرارية البنك، تبين لنا أن النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS أعطى صورة واضحة عن تسيير البنك لسيولته خلال فترة الدراسة بحيث تم التوصل إلى وجود ضعف متواصل في نسبة السيولة خلال السنوات الأربعة وهذا راجع إلى ارتفاع القروض المقدمة من طرف البنك دون أن يقابله ارتفاع في قيمة أصوله، وهذا ما يؤذي بالبنك إلى عدم قدرته على الوفاء بإلتزاماته اتجاه المودعين في الوقت المحدد، بذلك نرفض الفرضية الأولى التي مفادها أن النموذج الأمريكي CAMELS ساهم في رفع سيولة البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة ونستبدلها بالفرضية التي مفادها النموذج الأمريكي CAMELS ساهم فقط في كشف السبب الرئيسي لضعف سيولة البنك الوطني الجزائري BNA أي أن البنك لم يأخذ التدابير اللازمة لتحسين نسب سيولته خلال فترة الدراسة.
- **مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية:** بالرجوع إلى نتائج الدراسة المتعلقة بنسب كفاية رأس المال في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2019 وبعد تحليل مختلف مكونات رأس مال البنك باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS، تم تصنيف نسبة كفاية رأس مال البنك بدرجة تصنيف (1) وهو مؤشر جيد للبنك ودليل على قدرته في مواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها مستقبلا أي أن النموذج الأمريكي CAMELS ساهم بشكل مباشر في رفع وتحسين نسب رأس مال البنك طيلة السنوات الأربعة من خلال توضيح نقاط ضعف رأس مال البنك وبتالي التزام البنك بلإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب بذلك نقبل الفرضية الفرعية الثانية.

- **مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:** بناءا على نتائج قياس العوامل المؤثرة في الأمان المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS إتضح لنا جليا أن نسبة الأمان المصرفي ونسبة الربحية في البنك الوطني الجزائري BNA لا يؤخدان نفس الإتجاه وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بينهما، وأن ربحية البنك الوطني الجزائري BNA ليست في المستوى الجيد بسبب التذبذب الحاصل في معدل العائد على إجمالي الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وهذا راجع إلى إنخفاض النتيجة الصافية طيلة فترة الدراسة، وكذا تحصل البنك على تصنيف 2 بمستوى مقبول لا يعكس تحقيق ال0بنك لربحية جيدة وذلك لقوة كفاءته التشغيلية (إنخفاض تكاليف البنك) وإحتجازه للأرباح وعدم توزيعها بغرض استثمارها، كما أن الفوائد المحصل عليها ناتجة عن أنشطة دورية، وبذلك نقبل الفرضية التي مفادها يساهم النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين ربحية البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة وهذا راجع لقدرة النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS على معرفة التذبذات الحاصلة في نسبة الربحية المؤثرة على الأمان المصرفي وأسبابها وهذا يمكن من تصحيحها لأجل تعزيز نسبها وبالتالي يساهم في تحسين نسب الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري.
- **مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة:** استنادا لما تم التوصل إليه من نتائج تحليل ربحية البنك الوطني الجزائري BNAعن طريق النموذج الأمريكي CAMELSخلال فترة الدراسة، إتضح لنا جليا أن ربحية البنك الوطني الجزائري BNA ليست في المستوى الجيد بسبب التذبذب الحاصل في معدل العائد على إجمالي الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وهذا راجع إلى إنخفاض النتيجة الصافية طيلة فترة الدراسة وكذا تحصل البنك على تصنيف 2 بمستوى مقبول أي تحكم مرضي في مستوى ربحية البنك وهذا لا يعكس تحقيق البنك لربحية جيدة وذلك لقوة كفاءته التشغيلية (إنخفاض تكاليف البنك) وإحتجازه للأرباح وعدم توزيعها بغرض استثمارها، كما أن الفوائد المحصل عليها ناتجة عن أنشطة دورية، وبذلك نقبل الفرضية التي مفادها يساهم النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين ربحية البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة وهذا راجع لقدرة النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS على معرفة التذبذات الحاصلة في نسبة الربحية توضيح نقاط ضعف وقوة كل مؤشر من مؤشرات الربحية أثناء تقييمه لها وبتالي استغلال نقاط القوة من أجل تجنب الخسارة في نسبة الربحية المؤثرة على الأمان المصرفي وأسبابها وهذا يمكن من تصحيحها لأجل تعزيز نسبها وبالتالي يساهم في تحسين نسب الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري.
- **مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الرابعة:** بالرجوع إلى النتائج المتوصل إليها في الدراسة فيما يتعلق بالإئتمان في البنك الوطني الجزائري BNA المبينة في الجدول رقم 29 نجد وجود أثر إيجابي لجودة الأصول على الأمان المصرفي لإنخفاض الأصول المصنفة الإجمالية TCR ونسبة الأصول المرجحة بالمخاطر WCR التي تدل على إنخفاض المخاطر في البنك والعكس صحيح، وهذا أدى إلى الرفع من نسب الإئتمان، كما أن البنك الوطني الجزائري BNA حصل على تصنيف 3 خلال مدة الدراسة والمعبرة بأصول ذات جودة مقبولة وإدارة أقل من المرضية، وهذا يعني أن البنك لم يحترم الحدود المسطرة ومتساهل في منح الإئتمان وهذا يعني

أن نسبة الأمان أقل من المرضية، بذلك نقبل الفرضية التي مفادها يمكن تحسين إئتمان البنك الوطني الجزائري عن طريق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS حيث تبين قدرة النموذج الأمريكي على قياس نسب الإئتمان وبالتالي الحرص على عدم تجاوز الحدود المسطرة والتي تؤدي إلى الرفع من نسبة الأمان المصرفي.

خلاصة الفصل:

بعد تعرفنا في هذا الفصل على البنك الوطني الجزائري BNA وأهم وظائفه وأهدافه سواء على المستوى الداخلي أوالخارجي وما يحتوي عليه من متطلبات قانونية لمختلف مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS، ومن خلال دراسة وتحليل وتقييم كل من المؤشرات المتعلقة بهذا النموذج وأيضا تحليل العوامل المؤثرة في الأمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري للفترة (2016-2019) وبغرض الوصول إلى الهدف المرجو من هذا البحث والمتمثل في معرفة فعالية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين درجة الأمان المصرفي للبنك تبين لنا أن البنك الوطني الجزائري حقق خلال فترة الدراسة نسبة أمان جيدة تفوق النسبة المحددة من طرف لجنة بازل والمقدرة بـ 8%، كما تحصل البنك على تصنيف كلي 2 والمعبر عنه بالنتيجة المرضية.

من خلال ما سبق يمكن القول أيضا أن أغلب العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي يتم قياسها وتصنيفها باستخدام النموذج الأمريكي CAMLES إلا حجم البنك، ومعرفة قيمتهما يؤدي إلى معرفة العلاقة التي تربط بين كل مؤشر من المؤشرات النموذج الأمريكي CMALES والأمان المصرفي وبالتالي إتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب وهذا يحسن من نسب الأمان في البنك.

الخاتمـــــة العامة

يعطي تقييم درجة الأمان المصرفي في أي بنك تصورا عن مدى تحقيق هذا البنك لأهدافه المسطرة، بحيث أصبح الأمان المصرفي هدف أساسي تسعى إليه الكثير من المصارف، حيث أن كل بنك يسعى إلى أن يكون مركزه المالي سليم وقادر على القيام بدوره في الوساطة المالية بكفاءة وفعالية بما يمكن العملاء من إختياره دون بنك آخر، لذلك أصبحت الحاجة إلى ضرورة توفير نظم ومعايير رقابية للمساهمة في زيادة كفاءة العمل البنكي وتحسين من درجة سلامة نظامه المالي، ومن أهم هذه المعايير نجد النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS الحديث والذي هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف.

لذا حاولنا في هذه الدراسة معرفة فعالية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين درجة الأمان المصرفي، ومن أجل الوصول إلى الهدف المرغوب من هذه الدراسة قمنا بتطبيق مؤشرات هذا النموذج على البنك الوطني الجزائري BNA بعتبار هذه المؤشرات كفيلة بأن تحدد نقاط قوة وضعف هذا المصرف وبتالي تصنيف درجة الأمان التي يتمتع بها، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل المطروح حول ما مدى فعالية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين درجة الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2016إلى 2019، ومن هذا المنطلق وإعتمادا على الجانب النظري في الفصل الأول والمتمثل في دراسة الأمان المصرفي وأهم العوامل المؤثرة فيه منها الكمية والكيفية وكذا أشرنا إلى نماذج قياس الأمان المصرفي منها لقياس البعد عن الإعسار المالي ومنها للتنبؤ بالفشل المالي.

أما الجانب التطبيقي من الدراسة فقد استهدفنا فيه على تحليل العوامل الكمية المؤثرة في درجة الأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائريBNA واعتمدنا بصورة خاصة على تحليل مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS من أجل الحكم على أداء البنك لأنشطته وبتالي دوره في تحقيقه للسلامة المصرفية للبنك .

وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج، يمكن تلخيص أهمها في مايلي:

- ✓ بالرغم من تعدد تعاريف ومفاهيم الأمان المصرفي والنموذج الأمريكي CAMLE، إلا أن وجود تعريف موحد ودقيق وشامل يعتبر أمرا من الصعب بلوغه؛
- ✓ تبلورت أهمية الأمان المصرفي من ثلاثة جوانب من منظور البنك، ومن منظور العميل، وكذا من منظور الإقتصاد، حيث تكمن أهميته بالنسبة للبنك والإقتصاد في تحقيق الاستقرار المالي، أما بالنسبة للمتعاملين فهو يضمن لهم استرداد أموالهم مع الفوائد المتفق عليها؛
- ✓ من أهم أثار الأمان المصرفي زيادة الثقة بالمصارف، ارتفاع النمو الاقتصادي وإستقرار وجذب التدفقات النقدية قصيرة وطويلة الأجل؛

✓ يعتبر النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS أساس ونواة تقييم البنوك، نظرًا لإعتباره نظام للإنذار المبكر بالأزمات يعمل على تحليل الوضعية المالية للبنك من أجل إعطائه درجة تصنيف معينة تمكن السلطات إنخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة؛

✓ تختلف العوامل المؤثرة على الأمان المصرفي حيث توجد عوامل داخلية يتحكم فيها البنك وأخرى خارجية تكون خارج سيطرته وتؤثر على الأمان المصرفي بشكل مفاجئ؛

✓ يعتبر النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS من أهم النماذج المعتمدة في تقييم المصارف، إذ يتم من خلال هذا النموذج تقييم البنك وفق ستة مؤشرات رئيسية؛

✓ تؤثر على الأمان المصرفي عدة عوامل منها السيولة، الربحية، جودة الأصول، كفاءة رأس المال مما يحتم عليها تقييمها؛

✓ ظهرت العديد من نماذج تقييم البنوك التي تسعى بالدرجة الأولى إلى معرفة تصنيفها، ولعل أهم هذه النماذج هو النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS والذي ظهر أول مرة حديثا في الولايات المتحدة الأمريكية وبعد نجاحه في اكتشاف أوجه الخلل بالمصارف الأمريكية ومدى تحديد سلامتها المصرفية، وأصبح مرجعية لكل دول العالم؛

✓ يعمل النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS على تحليل شامل للبنك وبتالي سهولة تقييمه، وذلك من خلال إظهار نقاط القوة والضعف التي تحتاج إلى إهتمام كبير، مما يساهم في تعزيز قدرة إدارة البنك على رسم خطة محكمة بارتكازها على العناصر السلبية؛

✓ من واقع الأرقام المقدمة حول الربحية والأمان المصرفي في البنك الوطني الجزائري نجد عدم وجود أثر للربحية على درجة الأمان المصرفي؛

✓ انتظر النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS إلى غاية سنوات 1990 لتحظى بمتطلبات قانونية خاصة بها الأمر الذي يمكن اعتباره جاء متأخرا على اعتبار أن أول قانون عرف النور بعد 10 سنوات أو أكثر من استخدام النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية؛

✓ البنك الوطني الجزائري يحقق خلال فترة الدراسة نسبة ملاءة جيدة بدرجة تصنيف (1)، وربحية بدرجة تصنيف (2)، أي أن نقاط قوة البنك تتمثل في رأس ماله والأرباح التي يحققها؛

✓ جودة أصول البنك تم تصنيفها بدرجة (1)، مما يدل على أن البنك يعتمد بدرجة كبيرة على إستخدام الأصول المحققة للإيرادات وبتالي الزيادة في التوسع؛

✓ تصنف سيولة البنك الوطني الجزائري بدرجة تصنيف (4)، وهي نسبة ضعيفة تؤذي بالبنك إلى مواجهة مشاكل السيولة تستدعي تصحيحها؛

✓ تمتاز إدارة البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة بالكفاءة حيث تم تصنيفها بدرجة تصنيف (1)؛

✓ تصنف الحساسية إتجاه مخاطر السوق بدرجة تصنيف (3)، مما يدل على أن البنك الوطني الجزائري غير متمكن من إدارة المخاطر التي تواجهه بشكل جيد؛

✓ أدى تطبيق النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS على البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة إلى تصنيف البنك بدرجة تصنيف (2)، وهذا مايدل على أن أداء البنك مرضي ويمتاز بمركز مالي سليم؛

✓ حقق البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة نسبة أمان جيدة أكبر من النسبة المحددة من طرف لجنة بازل بـ 8%؛

✓ نتائج تحليل العوامل المؤثرة في الأمان المصرفي متقاربة جدا مع نتائج تحليل مؤشرات CAMELS للبنك الوطني الجزائري، وهذا دليل على أن مؤشرات النموذج مناسبة بشكل جيد لتحسين درجة الأمان المصرفي.

من خلال ما سبق وعلى ضوء النتائج المستخلصة من هذا البحث، يمكن تقديم بعض التوصيات للبنك الوطني الجزائري نوجزها فيمايلي:

✓ المواصلة على نفس المنهج المتخد في تسيير رأس مال البنك والعمل على التحسين والتحكم أكثر في الملاءة المالية للبنك لأنها تعتبر أهم عنصر لضمان بقاء البنك واستمراره؛

✓ دراسة نقاط ضعف البنك، من أجل الحد من تفاقمها، خاصة من جانب السيولة؛

✓ تطوير نظم المعلومات في البنك بما يساهم في إجراء التحليل لجميع مكونات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS بالسرعة وبما يضمن سهولة انتقال المعلومات، خاصة المتعلقة بالمخاطر وتعيين نقاط الضعف بما يضمن كفاءة الإدارة في معالجتها؛

✓ متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي للبنوك وخاصة المتخصصة مثل النموذج CAMELS والإستفادة من خبرات البنوك العالمية في هذا المجال؛

✓ ضرورة تبني القواعد الشفافية والإفصاح عن البيانات المالية بشكل واضح ليتسنى للباحثين بإجراء بحوثهم ذات الصلة؛

✓ العمل على زيادة الموارد الذاتية للبنك بما يضمن ثقة العميل، وخاصة زيادة الأرباح المحتجزة التي يعتبرها العملاء عامل أساسي لضمان الودائع؛

✓ الإستفادة من خبرات البنوك العالمية والأجنبية الرائدة في هذا المجال من أجل تحسين كفاءة وأداء البنك؛

✓ على البنك الوطني الجزائري التركيز على زيادة نسب حجم بنكه مما يمكنه من التوسع وتفعيل وجوده في السوق المالي.

- **أفاق الدراسة:**

تناولنا في دراستنا: فعالية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS في تحسين درجة الأمان المصرفي، كانت هذه الدراسة عبارة عن جزء بسيط لموضوع شاسع يحمل في طياته العديد من المواضيع التي تصلح كلها لدراسة والتحليل على حدا، وبهذا الصدد نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون إشكاليات لبحوث مستقبلية.

– أثر العوامل الداخلية والخارجية على الأمان المصرفي في المصارف الإسلامية.

– تقييم البنوك التجارية بإستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ.الكتب:

1. اسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**، (عمان: دار الذاكرة، الطبعة الأولى، 2013).

2. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015) .

3. جميل الزايدنين السعودي، **أساسيات في الجهاز المالي**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999).

4. الجنابي هيل عجمي، **إدارة البنوك التجارية ولأعمال المصرفية**، (الأردن: دار المسار للنشر والتوزيع، 2005).

5. جودت جعفر خطاب، **إعادة هيكلة المصارف** (عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2009).

6. حمزاوي خالد وهيب، **إدارة العمليات المصرفية**، (الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2001).

7. الخطيب سمير، **قياس وإدارة المخاطر في البنوك** (مصر: منشأة المعارف للنشر، 2015).

8. سامر فخري عبيدات، **محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية، الشاملة الذهبية**، (عمان: دون سنة النشر).

9. سامر فخري عبيدات، **محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية**،(الأردن: دار جامعة البلقاء،2008).

10. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، (مصر: الدار الجامعية، 2005).

11. محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره**، (السودان: دار الفكر، الطبعة الأولى، 2013).

12. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002).

13. نجم عبد الله الحميدي واخرون، **نظام المعلومات الإدارية مدخل معاصر**، (عمان: دار وائل للنشر).

14. نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية** (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008).

ب. المذكرات والرسائل

1. أحمد نور الدين الفرا، **تحليل التقييم المصرفي الأمريكي Camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك فلسطين**، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

2. باسل جبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، غير منشورة، 2006.

3. بهية مصباح ، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

4. جمانة نذير الخجا، **دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي**، الوضع الراهن في سوريا، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، غير منشورة.

5. حمزة عمي سعيد، **دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودع التنافسية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2003-2013)** أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة الجزائر، غير منشورة، 2015 /2016.

6. خريتش حسنة، تقرير تدريبي ميداني المدرسة الوطنية للإدارة، 2003.

7. الخطيب منال، **تكلفة الإئتمان المصرفي وقياس المخاطر بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حلب، سوربا، غير منشورة، 2004.

8. سعاد عون الله، **استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي، تجارب الدول العربية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، غير منشورة.

9. سناء سعودي، **تقييم أداء الالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخطر بالوادي، الجزائر، غير منشورة، 2015.

10. سها سليمان علي، **دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي**، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، جامعة تشرين، سوريا، 2011.

11. شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، غير منشورة، 2011/2010.

12. شيماء يونس كاظم، **أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف: دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية لمدة (1997-2011)**، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس البريطانية، فرع العراق، غير منشورة،2014.

13. قوال زواوية إيمان، **تقييم أداء البنوك الجزائرية بإستخدام معيار Camels**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، غير منشورة، 2018/2017.

14. كمال النوى، **الرقابة المصرفية على كفاية رأس المال وفق لمعايير لجنة بازل ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي: دراسة حالة عينة من المصارف الجزائرية خلال الفترة (2011- 2001)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، غير منشورة،2013/2012.

15. محمد بدر داوود، **أثر محددات كفاية رأس المال في درجة الأمان المصرفي للبنوك التجارية السورية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سوريا،2017.

16. مخلف سليمان، **نظام التقييم المصرفي Camels**،رسالة ماجيستير إدارة أعمال، مجلة المحاسب العربي، العدد 1، 2016.

17. هاني محمود، احمد دبيك، **العلاقة بين تطبيق معيار كفاية راس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين**، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غير منشورة،2015.

ت. المجلات والأبحاث

1. إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، ورقة عمل، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.

2. إبراهيم محمد علي الجز راوي، نادية شاكر النعيمي، **تحليل الإئتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة: نظرية- تطبيقية**، مجلة الإدارة والإقتصاد، قسم المحاسبة، العدد 83، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010.

3. أحمد اسماعيل حروزي، **مخاطر الإئتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ر.د.م، العدد 43، جامعة حلب، سوريا،2018.

4. بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف بإستخدام نموذج التقييم المصرفي Camels**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية، المجلد 40، العدد 01، 2018.

5. بلغالم حمزة، بلعزوز بن علي، **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائر: دراسة قياسية (2003-2015)**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، جامعة حسيبة بوعلي بالشلف، الجزائر، 2019.

6. جهرة شنافة، صورية عاشوري، **أثر المخاطر المصرفية على درجة الأمان المصرفي وفق لجنة بازل: دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2007- 2017)**، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 15، العدد 03، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2021.

7. حكيمة غلامي، حبيب بن باير، **أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك: دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 01، جامعة وهران 2، الجزائر،2021.

8. حمزة رملي، عمار قرفي، **قياس الأداء المصرفي بإستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكرCAMELS : دراسة مقارنة بين البنك الزراعي ABCوالبنك الأمريكي JPM&CH** ، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 08، العدد 1، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، الجزائر، 2021.

9. رضوان العمار، حسين قصيري، **دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5، 2015.

10.سعيدة رحيش، شعيب شنوف، **التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجيSHERRODوKIDA : دراسة عينة من الشركات** الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر،2019.

11.شريف أحمد يحي، **تطبيق نظام Camels في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد 2، كلية التجارة الإسماعلية، جامعة قناة السويس، مصر، 2017.

12.صورية عاشوري، ذاودي مهيدي، **أثر الربحية على كفاية راس المال في البنوك التجارية: دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة سطيف 1، الجزائر،2019.

13.عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصطفى، **تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر حالة بنك (CPA-AGB)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، جامعة غرداية، الجزائر، 2017.

14.عبد القادر سرير، محمد إليفي، **محددات الأمان المصرفي باستخدام نظام التصنيف الأمريكي (CAMLES): دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة (2009 -2017)**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة،الجزائر، 2020 .

15.عبد اللطيف عائض، **دور الإدارة في نجاح البنوك الإسلامية**، مقال بمجلة العلوم الاجتماعية، العدد 31، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، ديسمبر 2010.

16.عبد النبي إسماعيل الطوخي، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية بإستخدام المؤشرات المالية الرائدة**، مجلة جامعة أسيوط، مصر،2008.

17.علام محمد موسى وآخرون، **العلاقة بين هيكل السوق والربحية في الصناعة المصارف الأردنية والفلسطينية**، مجلة رؤى إستراتيجية ،المجلد1، العدد3، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2013.

18.محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، **تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS :دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في فترة 2014-2015**، مجلة إضافات اقتصادية، العدد 2، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

19.محمد العودة الهرموشي، **أثر إدارة مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (2010 - 2015)**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 1، جامعة بابل، العراق،2009.

20.محمد إليفي، حمزة بلغالم، **تحديد درجة الأمان المصرفي المثلى باستخدام نظرية المحفظة في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 2، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2020.

21.محمد خلف حمد، أحمد فريد ناجي، **مخاطر السيولة وآثارها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية، العدد 52، العراق، 2017.

22.محمد سمير دهيرب، **نظام تقييم المصرفي بمؤشرات Camels في ظل المخاطر**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 11، العدد 45، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة المثنى، العراق.

23.محمد علي عبود الحريث، حسن أحمد اسماعيل حروزي، **مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال دراسة تطبيقية**، المجلد 2، العدد 43، جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، د.ب،2018، ص .95

24.مصطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 6، 2008.

25.موسى عساوس، مراد آيت محمد، **نموذج ألتمان ونموذج شيرود للتنبؤ بالتعثر المالي: دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021.

26.ودان بو عبد الله، يمينة شوشة، **أثر تطبيق نظام التقييم CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك BNP Paribasالجزائر خلال الفترة (2010-2014)**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 08، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2017.

27.ودان بوعبد الله، شوشة يمينة، **أثر تطبيق نظام التقييم البنكي Camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنك الوطني بي أن بي باربيا الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 08، سكيكدة، الجزائر، 2013.

28.الوكيل محسن عبد العزيز، **كيف تتجنب الوقوع في أزمة مصرفية**، مجلة الاقتصادي، 22 جانفي2007، العدد 1986، ص.5.

29. محمد بن الدين، **أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية: دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB**، مجلة الحقيقة، د.ر.م، العدد 43، جامعة أدرار، الجزائر، 2018.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A. THÉSE:

1. khizerali and others, **Bank - specific and macroeeconomic indicators of profititability - Empirical evidence from the commercial banks of pakistan** , International Journal of business and social science , vol2 ,N06 , United States of America ,april 2011.

2. Ben Nace ,S,**The determinants of The Tunisian Banking Industry profitability** ,Universitè Libre de Tunis , 2003.

3. Mahdi Bastanand Mohammad Bagheri Mazrae, **Dynamics of banking soundness based on CAMELS rating system**, Department of Industrial Engineering, Eyvanekey University, Eyvanekey, 35918-99888, Iran, Conference paper-July 2016.

4. vong , A,& Chan ,H **,"Determinants of Bank profitability in Macao** ,University of macao , 2010.

B. SITES WEB:

1. https:// www.bna.dz , consulte le : 25/04/2022, à 11.00h.

2. https://www.bank-of-algeria.dz/(le 25/04/2022 à 10h 37min).

3. https://www.bna.dz (le 24/04/2022, à 10h 05min).

4. Sonia B, Saltzman Darcy Salinger, le system d'évaluation Camels d'action , 1998 p.2, a partir le site d'internet http: // www.mixmarket-org/sites/default/files/medialibrary/10011.150/CAMELS.pdf consulte le : 27/03/2022.

5. Tihomir Hunjak and Drago Jakovcevic, AHP based model for Bank Performance Evluation and Rating, Stwitzerland ISAHP, 2001, P.149. A partir le site d'internet: WWW.Isahp.org/2001 proceeding/ papers consulté le: 25/03/2022.

C. JOURNAL

1. Khalid Alkhatib, AhmedEqab Al Bzour, Predicting **Corporate Bankrupty of Jourdanainlisted Company Using Altman and Kida MOdeles, Intenational** Journal OF Business&Mangement, Vole No3,2011.

2. Sema Bayraktar and Masoud Ghazav, **Performance Anaylysis of Banks ITurkey Using Camels Approach case syudy: Six Turkish Banks During 2005 to 2016**, Journal Of Business Research –Turk, juine 2018, p. 853

3. Wagner , W ,**The liquidity of bank assets and banking stabilit**, Journal of banking & Finance 31,200 .

الملاحـــق

الملحق رقم (01): معطيات مساعدة في حساب نسبة الرافعة المالية LR

السنوات	2016	2017	2018	2019
الأموال الخاصة الصافية	316.490.000	530.701.000	559.312.000	569.213.000
إجمالي التمويلات للزبائن بنود داخل الميزانية	1.512.126.000	1.765.470.000	1.965.393.000	1.997.594.000
إجمالي التمويلات للزبائن بنود خارج الميزانية	873.975.000	909.151.000	973.354.000	989.678.000
تمويلات السوق أوراق مالية	763.572.000	250.219.000	352.702.000	473.882.000
مجموع التعرضات لمخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق	3.149.673.000	2.924.840.000	3.291.449.000	3.461.157.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري BNA المنشورة على الموقع www.bna.com

- بن مسعود عبد الله كمال، **دور استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية :دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر، 2021-2022.

الملحق رقم 2016:02 Présentation de la Banque annuel

Présentation de la Banque

1.5 PRINCIPAUX AGREGATS FINANCIERS

Ressources Clientèles (hors devises)	1 565 522 M. de Dinars
Emplois Clientèle	1 410 164 M. de Dinars
Total Bilan	2 843 371 M. de Dinars
Fonds Propres	316 490 M. de Dinars
PNB	103 559 M. de Dinars
Résultat Net	31 420 M. de Dinars
Résultat Net/ PNB	30,34 %
Coefficient d'Exploitation	22 %
Masse Salariale/ PNB	6,9 %
Rentabilité des Fonds Propres	9,93 %
Rentabilité des Actifs	1.11 %
Ratio de Solvabilité	25,32 %

الملحق رقم 03: Présentation de la Banque annuel 2017

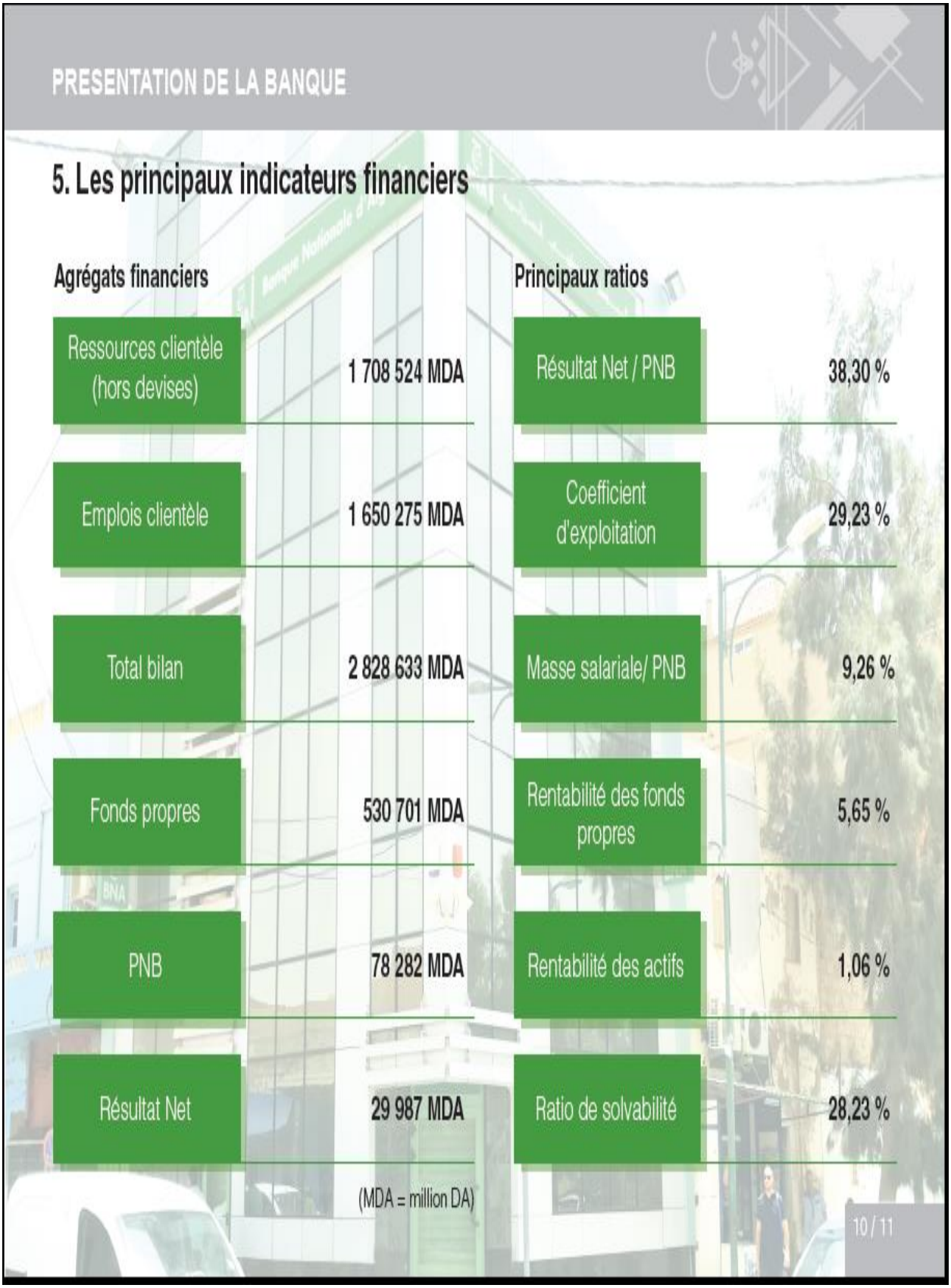

الملحق رقم 04: Présentation de la Banque annuel 2018

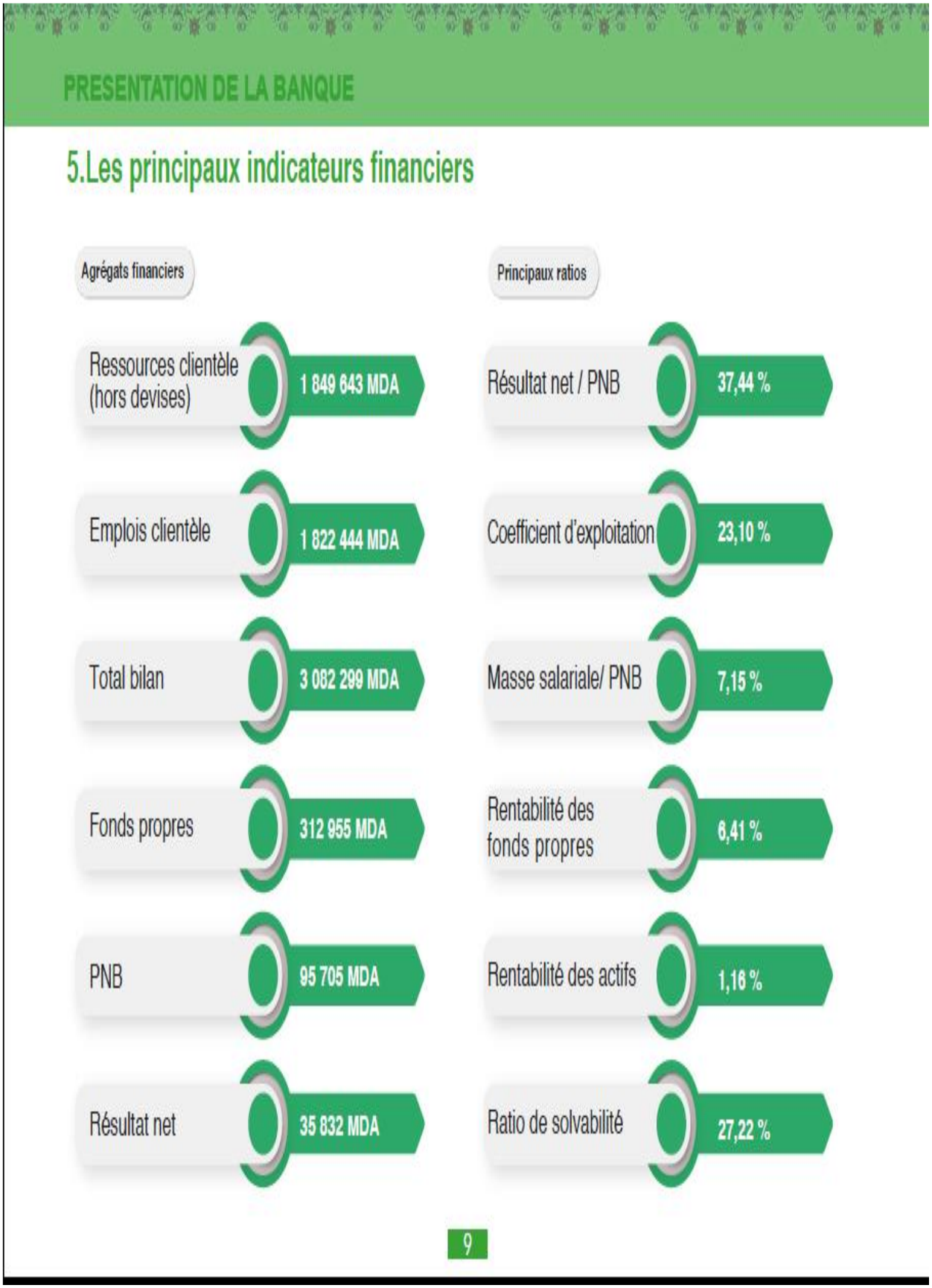

الملحق رقم: 05 Présentation de la Banque annuel 2019

2.4.Principaux Indicateurs Financiers

Agrégats financiers	
Ressources clientèle (hors devises)	1 970 947 MDA
Emplois clientèle	2 046 448 MDA
Total bilan	3 491 983 MDA
Fonds propres	568 196 MDA
Produit Net Bancaire (PNB)	94 076 MDA
Résultat Net	19 064 MDA

Principaux ratios	
Résultat net / PNB	20,26%
Coefficient d'exploitation	24,75%
Masse salariale/ PNB	7,94%
Rentabilité des fonds propres (ROE)	3,35%
Rentabilité des actifs (ROA)	0,55%
Ratio de solvabilité	23,39%

الملحق رقم (06): معطيات مساعدة في حساب الأصول المصنفة الإجمالية TCR والأصول المرجحة بالمخاطر WCR

السنوات / المؤشر	2016	2017	2018	2019
ترجيح الخسائر في الأصول	70.719.000	77.231.000	83.032.000	89.837.000
ترجيح المستحقات ذات المخاطر المالية	50.981.000	57.598.000	71.475.000	13.890.000
ترجيح المستحقات ذات المخاطر الممكنة	5.848.000	9.851.000	13.180.000	13.890.000
إجمالي الأصول المصنفة المرجحة (WCA)	127.548.000	144.680.000	167.687.000	181.010.000
مخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها	139.464.000	151.645.000	168.763.000	185.432.000
إجمالي الأصول المصنفة	201.923.000	241.679.000	291.879.000	325.271.000
حقوق الملكية	316.490.000	530.701.000	559.312.000	569.213.000
المخصصات+ حقوق الملكية	455.954.000	682.346.000	728.075.000	754.645.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- التقارير السنوية لسنوات 2016-2019 للبنك الوطني الجزائري BNA المنشورة على الموقع www.bna.com
- بن مسعود عبد الله كمال، **دور استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية :دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر، 2021-2022.

الملحق رقم (07): Produit Net Bancaire, Résultat Net, Total Bilan 2016

3.1 Produit Net Bancaire

Durant l'exercice 2016, le Produit Net Bancaire s'est établi à 103 559 MDA contre 116 641 MDA en 2015, la tendance baissière de la marge nette d'intérêts est induite principalement par la baisse du volume des intérêts perçus sur les engagements.

3.2 Résultat Net

La Banque a clôturé l'année 2016 avec un résultat net de 31 420 MDA, en progression de 6.83% comparé à l'année écoulée (29 537 MDA).

3.3 Total Bilan

Le total bilan s'établit à 2 843 371MDA à fin décembre 2016 contre 2 719 081 MDA en 2015, soit une augmentation de 4.57%.

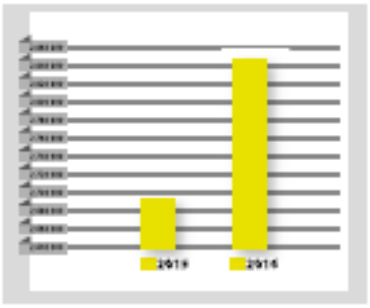

الملحق رقم (08): Résultats De La Banque2017

RESULTATS DE LA BANQUE

1. Produit Net Bancaire

Durant l'exercice 2017, le Produit Net Bancaire s'est établi à 78 232 Millions de Dinars contre 103 559 Millions de Dinars en 2016. Cette baisse est due principalement à la perte d'un important portefeuille engagements racheté par le Trésor Public.

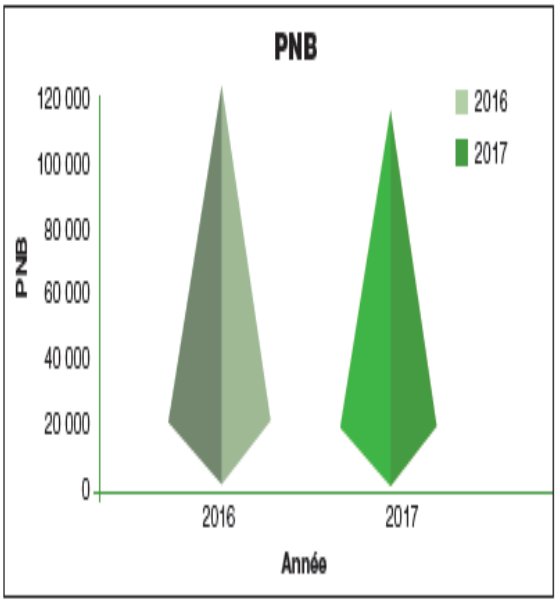

2. Résultat Net

L'exercice 2017 s'est clôturé avec un Résultat Net de 29 987 Millions de Dinars, soit une baisse de 4.5% comparé à l'année précédente.

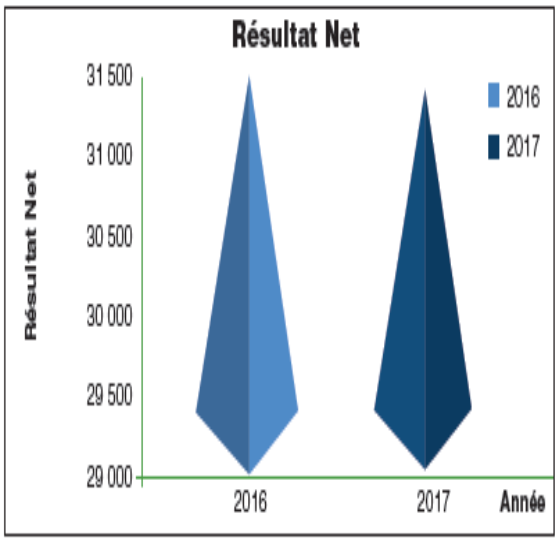

3. Total Bilan

Le Total Bilan s'établit à 2 828 633 Millions de Dinars au 31/12/2017 contre 2 843 371 Millions de Dinars au 31/12/2016, soit une baisse insignifiante vue la crise qu'a connu le secteur bancaire durant l'exercice 2017.

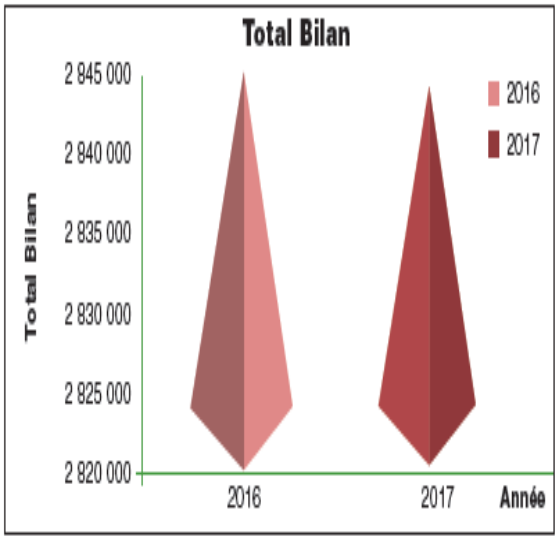

26 / 27

الملحق رقم (09): Produit Net Bancaire, Résultat Net, Total Bilan2018

RESULTATS DE LA BANQUE

1.Produit Net Bancaire

Le Produit Net Bancaire a enregistré une progression de 22.26% par rapport à l'exercice précédent avec 95 705 Millions de dinars. Cette performance est due à la dynamique affichée par les activités commerciales en termes de marge d'intérêt, ou cette dernière représente 73.99% du PNB à fin 2018.

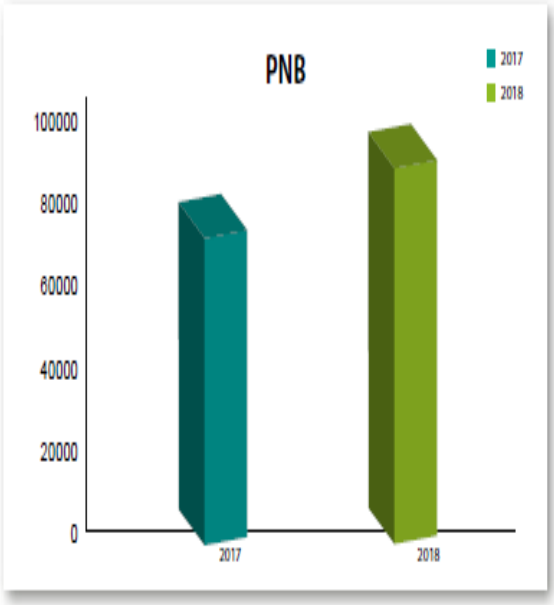

2.Résultat Net

Le Résultat Net de la Banque a enregistré une croissance de 19.49% par rapport à l'exercice précédent avec 35 832 Millions de Dinars.

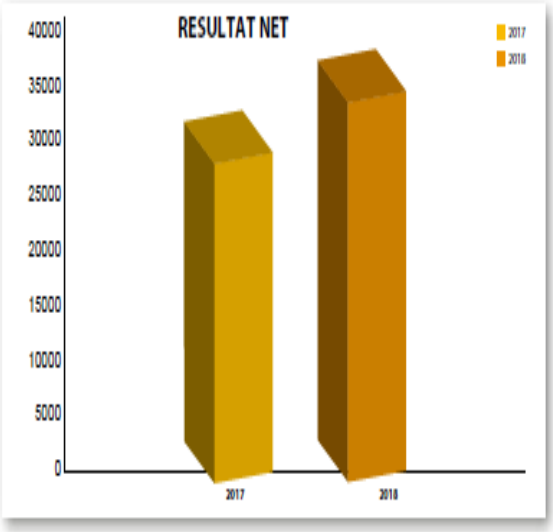

3.Total Bilan

Le Total Bilan s'établit à 3 082 299 Millions de Dinars soit une progression de 8.97%, chose qu'a renforcé davantage la dimension et la solidité financière de la Banque.

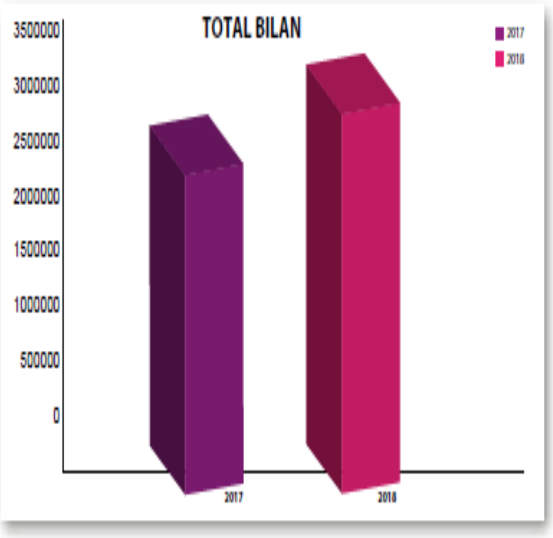

22

الملحق رقم (10): Bilan Et comptes De résultat2018

5.BILAN ET COMPTES DE RESULTAT

5.1.Total Bilan :

La Banque clôture l'année 2019, avec un Total Bilan de 3 491 983 Millions de Dinars en 2019 contre 3 082 299 Millions de Dinars en 2018, affichant une augmentation de 409 684 Millions de Dinars, soit 13,29%.

5.2.Produit Net Bancaire :

En termes de résultats, la Banque enregistre un Produit Net Bancaire (PNB) de 94 076 Millions de Dinars en 2019, à un niveau proche de celui de l'année 2018 (95 705 Millions de Dinars).

5.3.Résultat Net :

Quant au Résultat Net, il s'affiche à 19 064 Millions de Dinars, en retrait de 16 768 Millions de Dinars (-46,80%) comparé à celui de l'année 2018 (35 832 Millions de Dinars), sous l'effet de l'effort important de constitution de provisions pour créances classées de 41 699 Millions de Dinars par rapport à l'exercice 2018.

الملحق رقم (11): Bilan de annuel 2016

4.1 Bilan

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	déc-16	déc-15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	305 734 845	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	238	219
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	788 082 331	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	166 797 057	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	2-p5	1 384 912 137	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	2-7	10 929 186	9 352 557
Impôts différés - Actif	2-7	715 320	765 351
Autres actifs	2-8	78 034 835	29 769 699
Comptes de régularisation	2-9	49 986 094	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	22 813 283	19 477 640
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 150 516	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	171 517	229 492
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 843 371 178	2 719 081 219

En milliers de DA

PASSIF	NOTE	déc-16	déc-15
Banque centrale		340 355 168	-
Dettes envers les institutions financières	2-13	195 741 959	419 633 547
Dettes envers la clientèle	2 14	1 673 844 881	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	2 15	14 245 846	19 020 482
Impôts courants - Passif	2 16	12 418 096	12 143 540
Impôts différés - Passif	2 17	535 633	533 280
Autres passifs	2 18	140 671 583	107 120 613
Comptes de régularisation	2 19	79 065 313	64 619 063
Provisions pour risques et charges	2 20	38 172 236	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	92 063 068	91 380 217
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	2 23	155 567 323	131 029 808
Ecart d'évaluation		-6 155 252	2 458 804
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	31 419 896	29 537 515
TOTAL DU PASSIF		2 843 371 178	2 719 081 219

الملحق رقم (12): Bilan de annuel 2017

ETATS FINANCIERS

1. Bilan (En milliers de DA)

ACTIF	Déc 2017	Déc 2016
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

28 / 29

PASSIF	Déc 2017	Déc 2016
Banque centrale		340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	- 5 169 755	- 6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DE PASSIF	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

الملحق رقم (13): Bilan de annuel 2018

ETATS FINANCIERS

1. Bilan (En milliers de DA)

ACTIF	Déc-16	Déc-17	Déc-18
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	305 734 845	298 863 421	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	238	250	270
Actifs financiers disponibles à la vente	788 082 331	265 053 415	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	166 797 057	277 338 267	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	1 384 912 137	1 622 181 004	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	10 929 186	11 176 286	10 145 906
Impôts différés - Actif	715 320	611 969	691 309
Autres actifs	78 034 835	38 681 034	28 926 710
Comptes de régularisation	49 986 094	75 010 175	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	22 813 283	23 741 477	23 761 261
Immeubles de placement	-	-	-
Immobilisations nettes corporelles	21 150 516	21 791 299	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	171 517	140 856	95 644
Ecart d'acquisition			
TOTAL DE L'ACTIF	2 843 371 178	2 828 633 272	3 082 299 350

24

ETATS FINANCIERS

PASSIF	Déc-16	Déc-17	Déc-18
Banque centrale	340 355 168	-	-
Dettes envers les institutions financières	195 741 959	158 992 098	243 452 166
Dettes envers la clientèle	1 673 844 881	1 834 455 739	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	14 245 846	16 428 533	18 685 076
Impôts courants - Passif	12 418 096	11 273 229	14 282 865
Impôts différés - Passif	535 633	536 812	537 377
Autres passifs	140 671 583	110 962 924	117 077 585
Comptes de régularisation	79 065 313	104 668 088	70 894 144
Provisions pour risques et charges	38 172 236	30 045 156	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-		
Fonds pour risques bancaires généraux	92 063 068	102 041 054	108 112 786
Dettes subordonnées	14 000 000	194 000 000	208 002 425
Capital	41 600 000	41 600 000	150 000 000
Primes liées au capital	-	-	
Réserves	155 567 323	178 987 219	90 573 966
Ecart d'évaluation	(-) 6 155 252	(-) 5 169 755	(-) 7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	31 419 896	29 986 747	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	2 843 371 178	2 828 633 272	3 082 299 350

25

الملحق رقم (14):Bilan de annule 2019

6.1. Bilan

(En milliers de DA)

ACTIF	2019	2018
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

PASSIF	2019	2018
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

الملحق رقم (15): المعطيات المساعدة في قياس الفجوة GAP

السنوات / المؤشر	2016	2017	2018	2019
الأصول ذات الحساسية اتجاه أسعار الفائدة	1.512.126.000	1.765.470.000	1.965.393.000	1.512.126.000
الخصوم ذات الحساسية اتجاه أسعار الفائدة	814.584.000	871.141.000	993.042.000	1.082.143.000
الأصول ذات الحساسية اتجاه أسعار الفائدة – الخصوم ذات الحساسية اتجاه أسعار الفائدة	697.542.000	894.329.000	972.351.000	911.330.000
الأصول الإنتاجية	1.410.164.000	1.650.275.000	1.822.444.000	1.954.327.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- التقارير السنوية لسنوات 2016-2018 للبنك الوطني الجزائري BNA المنشورة على الموقع www.bna.com
- بن مسعود عبد الله كمال، دور استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر، 2021-2022.